

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: D .BC/3C/04/15

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه ل م د (LMD) في العلوم التجارية

تخصص: بنوك ومحاسبة

العنوان:

دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من
آثارها على جودة المعلومات المالية
- دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية-

من إعداد الطالبة:

حدادي سارة

تاريخ المناقشة: 2019/10/19

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
محاد عريوة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عبد القادر نويبات	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
نور الدين نوي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا
الجيلاني بلواضح	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا
عبد السلام عقون	أستاذ محاضر-أ-	جامعة محمد البشير	مناقشا
محمد الأمين لباز	أستاذ محاضر-أ-	الإبراهيمي برج بوغريج جامعة زيان عاشور الجلفة	مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

(المجادلة : 11)

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى كل أخواتي وإخوتي وكل أفراد عائلتي

إلى كل من أعانني على إتمام هذا العمل.

مداوي سارة

شكر وتقدير

بداية أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره على أنه وفقني ويسر لي إتمام هذا العمل.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وشجعني على إنجاز هذا العمل.

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور نويبات عبد القادر الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة.

كما لا يسعني أيضا إلا أن أتقدم بشكري وعرفاني للأساتذة الأفاضل الذين قاموا مشكورين بتكريم الاستبيان.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه.

وإلى كل من قدموا لي دعمهم وثقتهم طوال تحقيق هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	شكر وتقدير
IV- I	فهرس المحتويات
II -V	قوائم (قائمة الجداول - قائمة الأشكال - قائمة المختصرات - قائمة الملاحق)
أ - ك	مقدمة
50-01	الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة الإبداعية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار التصوري للمحاسبة
03	المطلب الأول: ماهية المحاسبة
07	المطلب الثاني: ركائز الفكر المحاسبي
11	المطلب الثالث: المرجع الدولي والمحلي للمحاسبة
22	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المحاسبة الإبداعية
22	المطلب الأول: عوامل نشوء المحاسبة الإبداعية
25	المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة المحاسبة الإبداعية
31	المطلب الثالث: دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية
36	المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية (المجالات، الأساليب، الانعكاسات)
36	المطلب الأول: مجالات المحاسبة الإبداعية
38	المطلب الثاني: الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية
46	المطلب الثالث: انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية
50	خلاصة الفصل
100-51	الفصل الثاني: التدقيق الخارجي وأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق
52	تمهيد
53	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي

53	المطلب الأول: مفهوم التدقيق وأنواعه
58	المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجي
62	المطلب الثالث: التدقيق الخارجي (الأنواع، المبادئ، المعايير)
73	المبحث الثاني: تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر
73	المطلب الأول: مفهوم مهنة محافظة الحسابات وشروط ممارستها
76	المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات
80	المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات ومعايير التدقيق المعتمدة في الجزائر
86	المبحث الثالث: قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق
86	المطلب الأول: المفاهيم العامة لدليل آداب وسلوك المهنة
90	المطلب الثاني: قواعد سلوكيات وأخلاقيات مهنة المحاسبة
95	المطلب الثالث: قواعد سلوكيات وأخلاقيات مهنة التدقيق
100	خلاصة الفصل
148-101	الفصل الثالث: جودة المعلومات المالية ودور محافظ الحسابات في تفعيلها
102	تمهيد
103	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية
103	المطلب الأول: المعلومات (المفهوم، المصادر، الأنواع)
109	المطلب الثاني: ماهية المعلومات المالية
113	المطلب الثالث: أنواع المعلومات المالية ومستخدميه
118	المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية
118	المطلب الأول: الجودة (المفهوم- الأهمية)
121	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية
127	المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثرة فيها
132	المبحث الثالث: آليات تفعيل جودة المعلومات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
132	المطلب الأول: جودة المعلومات المالية ودرجة تأثرها بممارسات المحاسبة الإبداعية
134	المطلب الثاني: أساليب تفعيل جودة المعلومات المالية

141	المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية
148	خلاصة الفصل
190-149	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
150	تمهيد
151	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
151	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
152	المطلب الثاني: أدوات جمع وتحليل بيانات الدراسة
155	المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية
162	المبحث الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الأول، الثاني والثالث من الاستبيان
162	المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان (الإطار الديمغرافي للدراسة الميدانية)
167	المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثاني من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الأولى
174	المطلب الثالث: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الثانية
180	المبحث الثالث: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع والخامس من الاستبيان
180	المطلب الأول: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الثالثة
185	المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الخامس من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الرابعة
190	خلاصة الفصل
191	الخاتمة
199	قائمة المراجع
217	الملاحق

قوائم

❖ قائمة الأشكال

❖ قائمة الجداول

❖ قائمة الملاحق

❖ قائمة المختصرات

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
الفصل الأول		
14	قائمة المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	1-I
15	قائمة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	2-I
20-19	المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من جانب الإطار المفاهيمي	3-I
21	المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من جانب تقييم بعض بنود القوائم المالية	4-I
27	أشكال التلاعب في الحسابات	5-I
28	الفروقات الرئيسة بين المحاسبة الإبداعية والاحتيايل المحاسبي	6-I
41-40	أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بقائمة المركز المالي (الميزانية)	7-I
43-42	أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)	8-I
44	أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بقائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)	9-I
الفصل الثاني		
61	الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية المعتمدة من المدقق الخارجي	1-II
63	أنواع التدقيق الخارجي	2-II
70-69	معايير التدقيق الدولية	3-II
87	الفرق بين الأخلاق والأخلاقيات	4-II
99	الدليل الأخلاقي للمحاسبين المهنيين	5-II
الفصل الثالث		
104	أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات	1-III
108	تصنيف المعلومات التي تقابل احتياجات المستويات الثلاثة لاتخاذ القرار	2-III

133	أثر تطبيق بدائل محاسبية متعددة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية	3-III
الفصل الرابع		
153	درجات مقياس ليكارت الخماسي	1-IV
153	الإحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبيان	2-IV
154	هيكل الاستبيان	3-IV
156	نتائج معامل ثبات وصدق الاستبيان	4-IV
158	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني من الاستبيان	5-IV
159	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث من الاستبيان	6-IV
160	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع من الاستبيان	7-IV
161	الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس من الاستبيان	8-IV
162	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	9-IV
163	توزيع أفراد العينة حسب العمر	10-IV
164	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	11-IV
165	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	12-IV
166	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	13-IV
167	مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان	14-IV
167	أساليب المحاسبة الإبداعية المطبقة في الشركات الجزائرية حسب عيني الدراسة	15-IV
171	دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية حسب عيني الدراسة	16-IV
174	نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى	17-IV
175	أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية حسب عيني الدراسة	18-IV
179	نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية	19-IV

180	مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية حسب عيني الدراسة	20-IV
184	نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة	21-IV
185	إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية حسب عيني الدراسة	22-IV
189	نتائج اختبار (T) للفرضية الرابعة	23-IV

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
الفصل الأول		
6	فروع المحاسبة	1-I
29	أشكال التلاعب المحاسبي	2-I
30	التلاعب المحاسبي والمرونة المحاسبية	3-I
35	العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذات العلاقة	4-I
49	انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية	5-I
الفصل الثاني		
68	معايير التدقيق الخارجي	1-II
88	المؤثرات العامة على سلوك الأفراد	2-II
94	قواعد السلوك المهني الصادر عن المعهد الأمريكي	3-II
الفصل الثالث		
104	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة	1-III
111	تكوين المعلومات المالية	2-III
115	أنواع المعلومات المالية	3-III
125	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	4-III

138	دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	5-III
139	دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	6-III
147	علاقة محافظ الحسابات بجودة المعلومات المالية	7-III
الفصل الرابع		
162	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس	1-IV
163	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب العمر	2-IV
164	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	3-IV
165	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	4-IV
166	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	5-IV

قائمة المختصرات

اللغة العربية	اللغة الأجنبية	المختصر	الرقم
A			
الجمعية الأمريكية للمحاسبة	American Accounting Association	AAA	1
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	American Institute of Certified Public Accountants	AICPA	2
C			
المجلس الوطني للمحاسبة	Conseil National de la Comptabilité	CNC	3
F			
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB	4
I			
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB	5
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	IASC	6
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS	7
معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Standards	IFRS	8
الإتحاد الدولي للمحاسبين	International Federation of Accountants	IFAC	9
مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد	International Organization of Securities Commissions	IAASB	10
معايير التدقيق الدولية	International Standards on Auditing	ISAs	11
منظمة التقييس العالمية	International Organization for Standardization	ISO	12
N			
معايير التدقيق الجزائرية	Normes Algériennes d'Audit	NNA	13
S			
النظام المحاسبي المالي	Système Comptable et Financier	SCF	14

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
218	قائمة مجموعة المكاتب والشركات التي تم التريص فيها أو التواصل معها	1
220	قائمة الأساتذة المحكمين	2
221	استمارة بحث	3
227	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	4
228	إجابات أفراد عينة الدراسة	5
233	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	6

مقدمة

❖ أسباب اختيار الموضوع	❖ تمهيد
❖ المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة	❖ إشكالية الدراسة
❖ حدود الدراسة	❖ فرضيات الدراسة
❖ الدراسات السابقة	❖ أهمية الدراسة
❖ المصطلحات الإجرائية	❖ أهداف الدراسة
❖ هيكل الدراسة	

1. تمهيد

أصبحت المعلومات المالية في ظل تنامي الدور الإعلامي للمحاسبة وتطور الأسواق المالية وانفتاحها العالمي ذات أهمية كبيرة ودور أساسي في تحريك وتنمية الاقتصاد والاستثمارات، فهي تمكن المسيرين والأطراف ذات العلاقة بالشركة من اكتشاف الأخطاء والانحرافات في استغلال الموارد المتاحة وتحدد الجهات المسؤولة عنها، وتوجيه وترشيد القرارات لمتخذي القرار، كما أصدر مجلس المعايير المحاسبية مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المالية لكي تتمتع بالجودة وتكون ذات فائدة لمتخذ القرار.

وقد ألفت المشاكل المالية الأخيرة بضلالها على المعلومات المالية ومدى مصداقيتها وموثوقيتها باعتبارها المحرك الأول لصنع واتخاذ القرارات الرشيدة، وكضمان لنجاح واستمرار الشركات، لنقص الشفافية في عرض المعلومات المالية والتلاعب المقصود بالحسابات من طرف المحاسبين، فالمعلومات المالية ستتأثر بهذه السلوكيات وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى جودة المعلومات المالية التي تتحقق بالتطبيق والامتثال الجيد لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق.

يعد التلاعب في البيانات المالية فناً من فنون التضليل، وقد يصعب أحياناً على جهات التدقيق سواء الداخليين أو الخارجيين أو حتى الجهات الرقابية التابعة للحكومة اكتشاف هذا التضليل وخصوصاً في ظل وجود محاسب متمرس وملم بهذا الفن، لقد أصطلح مهنياً على تسمية الإجراءات الخفية لهذا التلاعب بالعديد من المسميات، وذلك حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال من علم المحاسبة، من بينها مصطلح إدارة الأرباح، تلطيف الدخل، المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة.

ما زالت مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه مهنة التدقيق، بل ويمكن القول بأنها تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بـ "فجوة التوقعات" وهي تلك الفجوة ما بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من المدققين، وما يقوم به المدققين بالفعل طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن وظيفة محافظ الحسابات تنصب على اكتشاف الأخطاء والغش، ثم تطورت إلى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق الكشوف المالية، إلا أن الاهتمام بمسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الغش والتحرير قد نشط وبدأ مرة أخرى يحتل الصدارة نتيجة لفشل العديد من المشاريع والشركات وإفلاسها، والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق المال، فضلاً عن زيادة الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بحجم التلاعب والغش والتحرير في بيانات الكثير من الشركات ولا سيما الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمدبرين.

نظراً للجدل القائم حول مفهوم المحاسبة الإبداعية، فقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام العديد من الباحثين، لذلك جاءت هذه الدراسة لإظهار أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية وإبراز المخاطر التي تترتب عن ذلك، ودور محافظ الحسابات في الحد من آثارها على جودة المعلومات المالية.

2. إشكالية الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التداعيات السلبية للممارسات المحاسبية التي يتم اكتشافها من قبل محافظي الحسابات عند التعامل مع الشركات التي تتلاعب بالبيانات المالية، حيث تزداد أهمية تطوير دور محافظ الحسابات في التقرير عن الكشوف المالية المضللة، مستندا بذلك إلى ما يملي عليه النظام المحاسبي المالي ومعايير التدقيق وأخلاقيات المهنة، الأمر الذي يتطلب من محافظ الحسابات فرض الوقاية والكشف عن مثل هذه الممارسات للحد من هذه التداعيات وبالتالي التقليل من استحداث أثر تلك الممارسات على جودة المعلومات المالية.

يقود هذا التمهيد إلى طرح الإشكالية الآتية:

كيف يساهم محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية؟

على ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسئلة الآتية:

- هل هناك أساليب ودوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية؟
- هل تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية؟
- هل يلتزم محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
- هل هناك إجراءات يقوم بها محافظي الحسابات لتنفيذ جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على جملة الفرضيات الآتية:

- تختلف أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية حسب أهداف إدارة الشركات.
- تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية.
- يقوم محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- هناك إجراءات يقوم بها محافظي الحسابات لتنفيذ جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.

4. أهمية الدراسة

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى مجالين رئيسيين كالآتي:

1.4 الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية فيما يلي:

- أهمية موضوع المحاسبة الإبداعية باعتبارها من المواضيع المهمة والحديثة التي برزت في الآونة الأخيرة في الأدبيات والبحوث المحاسبية وفي الساحة الاقتصادية على نطاق دولي، ولما لها من تأثير واضح على الوضع المالي للشركات.
- خطورة التلاعب المحاسبي في البيانات المالية في بعض الشركات لتحقيق دوافعها الخاصة على حساب الأطراف ذات العلاقة.
- الأهمية التي يوليها الأطراف ذات العلاقة لتقرير محافظ الحسابات في اتخاذ قراراتهم.
- تسليط الضوء على مهنة التدقيق والخدمات التي يقدمها محافظ الحسابات للأطراف ذات العلاقة والتعرف على الأساليب والإجراءات المتبعة من طرفه من أجل اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية.
- الربط بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المالية في تكامل الإجراءات التي تؤدي إلى الحد من اتساع ممارستها في الشركات الجزائرية.
- إن اختيار السياسات والبدائل المحاسبية التي تحكم إعداد الكشوف المالية هو من أهم قرارات الإدارة المحاسبية لما لها من آثار على المعلومات المالية التي تعتبر موردا جوهريا في بيئة الأعمال في العصر الحالي، لذا فإن التركيز على جودة المعلومات المالية يعد من أهم عوامل نجاح عملية اتخاذ القرار.

2.4 الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية فيما يلي:

- تخدم هذه الدراسة عدة أطراف كالمحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين مما ينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية الجزائرية بجوانبها المختلفة.
- فهم أفراد المجتمع المهتمين بمجال المحاسبة، التدقيق والجباية لمصطلح المحاسبة الإبداعية والمفاهيم المرتبطة به.
- التأكيد على أهمية التوافق لغرض الوصول إلى إجراءات محافظي الحسابات في الشركات الجزائرية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية محل الدراسة.
- التأكيد على وضع إجراءات تؤدي بدورها إلى إلزام المحاسبين في الشركات الجزائرية محل الدراسة بالتقيد بمبادئ النظام المحاسبي المالي والذي سيكفل الوصول إلى معلومات مالية تعكس الوضع المالي للشركات بصورة عادلة.
- الإصلاحات التي بادرت بها الدولة الجزائرية بعد تفشي ظاهرة الفساد المالي والاختلاسات في معظم الشركات الجزائرية آخرها الإصلاح في مجال المحاسبة والتدقيق المتمثل في النظام المحاسبي المالي، معايير التدقيق الجزائرية، ميثاق الحكم الراشد.

5. أهداف الدراسة

بناء على طبيعة مشكلة الدراسة وأهميتها، فإن الدراسة هدفت بشكل عام إلى إبراز الدور الذي يؤديه محافظ الحسابات في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- توضيح الجوانب المتعلقة بمفهوم المحاسبة الإبداعية، ودراسة دوافع وأساليب إدارة الشركات لدى إعداد الكشوف المالية.
- إجراء مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية والوقوف على أهم نقاط التوافق والاختلاف بينهما.
- إبراز علاقة قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق بممارسات المحاسبة الإبداعية.
- تبيان أهمية المعلومات المالية والخصائص النوعية التي تتميز بها.
- التعرف على التوجهات والوسائل للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ودور المنظمات الدولية المحاسبية والتدقيقية في ذلك.
- التعرف على واقع تطبيق المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية محل الدراسة.
- الوقوف على الدور الذي يقوم به محافظي حسابات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارة الشركات على جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية محل الدراسة وتقييم الإجراءات المطبقة في سبيل كشف تلك الممارسات.
- الوصول إلى نتائج مدعمة إحصائيا في اكتشاف العلاقات البيئية التي تربط أساليب المحاسبة الإبداعية بجودة المعلومات المالية ومحافظ الحسابات بممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المالية، التي يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض من إجراء هذه الدراسة.

6. أسباب اختيار الموضوع

- تم اختيار هذا الموضوع لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية تمثلت في الآتي:
- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، وارتباطه بالتخصص العلمي، وإثراء المكتبة بمراجع جديد في هذا التخصص.
 - حداثة الموضوع وأهميته على المستوى الاقتصادي سواء في الكتابات العلمية أو الملتقيات الدولية أو التقارير التي تصدرها عدة هيئات دولية.
 - الانتشار الواسع للممارسات المحاسبية الغير سليمة وحالات التلاعب في الكشوف المالية، بالإضافة إلى سلسلة الأزمات المالية التي شهدتها دول العالم والتي كان لها الأثر السلبي على تواجد واستمرارية الكثير من الشركات.

- الدور الذي أصبحت تلعبه المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار، وفي تلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة.

7. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

- تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري كطريقة للتفسير بشكل علمي منظم من خلال جمع المعلومات النظرية والبيانات الميدانية عن المشكلة موضوع البحث، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي. تستخدم أساليب مختلفة لغرض جمع البيانات التي تعد الأساس في إظهار النتائج على النحو الآتي:
- الجانب النظري: تم الاعتماد في إعداد الجانب النظري للدراسة على الكتب والأبحاث والرسائل العلمية الدراسات والمجلات والدوريات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى مختلف التقارير والمطبوعات والمواقع الالكترونية الرسمية وذات المصدقية العالية ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بمتغيرات الدراسة.
- الجانب العملي: تم الاعتماد في إنجاز الجانب العملي للبحث وجمع البيانات المطلوبة على الاستبيان باعتباره المصدر الرئيس لغرض جمع البيانات المطلوبة، وتم توزيعه على محافظي الحسابات ومختلف إدارات ورؤساء مصلحة المحاسبة والمالية والمحاسبين والمدققين الداخليين لمجموعة شركات في كل ولاية من ولايات محل الدراسة وتحليل نتائج بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببرنامج الجداول الإحصائية (Excel 2007) وبرنامج الحزم الإحصائية (SPSS) ومجموعة من الأساليب الإحصائية.

8. حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الشكل الآتي:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على شكل واحد من أشكال التلاعب المحاسبي وهو المحاسبة الإبداعية والجانب السلبي لهذه الممارسات، كما اقتصرت أيضا على دراسة دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية.
- الحدود المكانية: مجتمع وعينة الدراسة، اقتصرت الدراسة على الشركات التي تنشط على التراب الجزائري الناشطة بالولايات التي تمت بها الدراسة الميدانية وهي: الجزائر، البويرة، برج بوعرييج، سطيف، المسيلة.
- الحدود الزمانية: تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال معطيات للفترة الزمنية (2007-2019) حددت فترة توزيع الاستبيان وجمعه ب 3 أشهر، امتدت من شهر ديسمبر 2018 إلى نهاية شهر فيفري 2019 وبالتالي تمت الإجابة على أسئلة الاستبيان وفقا لحالة كل شركة في الفترة المذكورة.

9. الدراسات السابقة

تم تلخيص بعض الدراسات التي تضمنت إحدى متغيرات الدراسة باللغة العربية والأجنبية، في الجدول الآتي:

دراسة سمير كامل محمد عيسى سنة 2008

دراسة سمير كامل محمد عيسى سنة 2008	
أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية	عنوان الدراسة
مقال من مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 02، جامعة الإسكندرية.	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى فهم جودة عملية التدقيق الخارجي وتقييم مدى سلامة حجم شركة التدقيق وبعض العوامل الأخرى كمؤشرات للجودة، كما تهدف أيضا إلى إبراز دور جودة التدقيق الخارجي في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري.	هدف الدراسة
قائمة الاستقصاء.	الأدوات المستخدمة
<ul style="list-style-type: none"> - وجود علاقة سلبية بين أهمية العميل موضوع المراجعة وجودة المراجعة، وتفسير ذلك أن عميل المراجعة المهم والذي تمثل أتعابه نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات شركة المراجعة يمارس ضغوطا على المراجع ليتغاضى عن سلوك إدارة الأرباح، مما يفقده استقلاله ويؤثر سلبا على جودة المراجعة. - وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، وتفسير ذلك أن أداء عملية المراجعة بجودة عالية، يؤدي إلى اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتي من بينها سلوك إدارة الأرباح، مما ينعكس ايجابيا على جودة القوائم المالية المنشورة. 	نتائج الدراسة
كلا الدراستين تركزان على أهمية ودور التدقيق الخارجي في الكشف عن التلاعب المحاسبي في الشركات.	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية
تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها تناولت شكل آخر من التلاعب المحاسبي وهو المحاسبة الإبداعية، وربطت بين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة أحمد حامد محمود عبد الحليم سنة 2012	
دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية مقارنة	عنوان الدراسة
مقال من مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، كلية الدراسات التجارية جامعة بنها، مصر.	نوع الدراسة
يهدف الباحث في هذا المقال إلى تحديد الأنشطة التي تمارسها لجان التدقيق ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بشركات المساهمة في نطاق البيئة العربية.	هدف الدراسة
قائمة الاستقصاء.	الأدوات المستخدمة
هناك مجموعة من الأنشطة تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها ويمكن أن تؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر عينة البحث لبيئتي الدراسة المصرية والسعودية.	نتائج الدراسة

تشتركان في أن من بين الأنشطة التي تقوم بها لجان التدقيق هي تعزيز استقلالية المدقق الخارجي وفي الجزائر محافظ الحسابات هو المدقق الخارجي وبالتالي تساعد في الكشف والحد من التلاعب المحاسبي.	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية
ركزت الدراسة على أهمية لجان التدقيق وعلى دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات وأغفلت الأثر على جودة المعلومات المالية، الأمر الذي اهتمت به الدراسة الحالية وركزت عليه.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة عبد الكريم محمد سليمان النجار 2012	
مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية بحث تطبيقي في عينة في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	عنوان الدراسة
أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد.	نوع الدراسة
تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المالية عند إعدادها وعرضها ومدى الدور الذي يقع على مدققي الحسابات في التحقق من توافرها على عينة في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	هدف الدراسة
فحص نوعي للقوائم المالية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	الأدوات المستخدمة
<ul style="list-style-type: none"> - وجود تباين في مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فهي تتوافر ضمناً في القوائم المالية. - مراقبي الحسابات لهم دور فعال في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية. 	نتائج الدراسة
التشابه يكمن في أن كلا الدراستين تناولتا دور مدققي الحسابات (محافظ الحسابات في الجزائر ومراقبي الحسابات دول المشرق) في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المالية وتفعيل جودتها.	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية
تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في جانبين، الجانب الأول متعلق بجودة المعلومات المالية ودرجة تأثرها بممارسات المحاسبة الإبداعية، أما الجانب الثاني والمتعلق ببيئة الدراسة المختلفة تماماً عن البيئة الجزائرية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة فداوي أمينة 2013-2014	
دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF25	عنوان الدراسة
أطروحة دكتوراه في المالية، المحاسبة والتسويق في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار-عنابة.	نوع الدراسة

<p>تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF25.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تم استخدام النماذج المالية لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في عينة الدراسة، بحيث استخدم نموذج (Jones 1955) المعدل لقياس ممارسات الأرباح، نموذج (Eckel 1981)، وتم استخدام طريقة المتغيرات الصورية (Dummy variables) لتقييم جودة كل من ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر الإفصاح والرقابة.</p>	<p>الأدوات المستخدمة</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF25 تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال استخدامها للمستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل، بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدني توصلت أيضا إلى جودة ركائز حوكمة الشركات، إدارة المخاطر الإفصاح والرقابة في العينة المدروسة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في شكل التلاعب المحاسبي ألا وهو المحاسبة الإبداعية والدراسة الحالية تطرقت في أحد مطالبها إلى دور حوكمة الشركات في الحد من هذه الممارسات.</p>	<p>أوجه الشبه مع الدراسة الحالية</p>
<p>الدراسة الحالية برزت دور محافظ الحسابات باعتباره مدقق خارجي في اكتشاف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية على عينة من مكاتب محافظة الحسابات والشركات الجزائرية.</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>دراسة محمد أمين لونيسة 2016-2017</p>	
<p>تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية -دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>أطروحة دكتوراه في بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة.</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>قياس أثر تطور مهنة التدقيق على جودة المعلومات المالية، من خلال دراسة مدى مواكبتها للتطورات العالمية على مختلف الأصعدة، وأسس وقواعد عملية تدقيق المعلومات المالية وسبل التحسين من جودتها.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>قائمة الاستقصاء.</p>	<p>الأدوات المستخدمة</p>
<p>توجد مواكبة نسبية لتطور مهنة التدقيق في الجزائر للتطورات العالمية ما يزيد من درجة تأثيرها على تحسين جودة المعلومة المالية.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>في كلا الدراستين يلاحظ الاهتمام بتطور مهنة التدقيق في الجزائر والهيئات المنظمة لهذه المهنة</p>	<p>أوجه الشبه مع الدراسة</p>

وانعكاس هذا التطور على الخدمات المقدمة من طرف مهنيها.	الحالية
الدراسة الحالية تناولت معايير التدقيق الجزائرية ومقارنتها مع معايير التدقيق الدولية التي لم يتناولها الباحث.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
Babalyan Levon2004	
Earning Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards Implications for Valuation	عنوان الدراسة
Ph.D. Thesis, the Faculty of Economics and Social Sciences of the University of Fribourg Switzerland.	نوع الدراسة
اختبار مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في عينة من الشركات المتداولة في السوق المالي باستعمال نماذج متعددة، وتطوير وتطبيق نموذج جديد من الناحية المفاهيمية يهدف إلى تقدير الكمية التقريبية من المعلومات المتاحة للجمهور.	هدف الدراسة
نماذج اقتصادية لقياس إدارة الأرباح.	الأدوات المستخدمة
وجود ممارسات إدارة الأرباح في عينة من الشركات المتداولة في السوق المالي محل الدراسة.	نتائج الدراسة
تشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تقييم مدى ممارسة إدارات الشركات للتلاعب المحاسبي إما في شكل إدارة أرباح أو محاسبة إبداعية.	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية
هذه الدراسة اعتمدت على نماذج لقياس إدارة الأرباح وعلى الاستبيان في الشركات الفرنسية والجزائرية ومحافظي الحسابات محل الدراسة أما الدراسة الحالية اعتمدت على الاستبيان لمعرفة مدى تطبيق ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية اعتمادا على آراء محافظي الحسابات في المكاتب والمحاسبين والمدققين الداخليين ورؤساء مصالح المالية والمحاسبة بالإضافة إلى إطارات سامية في الشركات محل الدراسة.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
Amat, O.& Growthorpe, C2004	
Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues	عنوان الدراسة
Paper: Journal of Economic Literature classification, UPF Working Paper No749.	نوع الدراسة
هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ودرجتها في إطار الاعتبارات الأخلاقية في اسبانيا من خلال عينة من 39 شركة اسبانية للفترة من 1999-2001.	هدف الدراسة
إحصائيات لعينة من الشركات الاسبانية للفترة من 1999-2001.	الأدوات المستخدمة
توصلت الدراسة إلى أن 20% من الشركات عينة الدراسة قد مارست أساليب المحاسبة الإبداعية المرتبطة بقائمة الدخل.	نتائج الدراسة

تمثل أوجه التشابه بين الدراستين في طريقة عرض المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية وربط ممارسات المحاسبة الإبداعية بأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق.	أوجه الشبه مع الدراسة الحالية
إن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن الدراسة الحالية تناولت أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية ثم تقييم مدى ممارسة إدارات الشركات الجزائرية لأساليب المحاسبة الإبداعية وتقييم مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة بالكشف عن هذه الممارسات والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية واختلاف مجتمع وبينة الدراسة.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

10. المصطلحات الإجرائية

فيما يلي أهم المصطلحات الإجرائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

- **المحاسبة الإبداعية:** هي عملية التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي.
- **محافظ الحسابات (مدقق الحسابات):** هو كل شخص يمارس مهنة التدقيق بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات الشركات ومختلف الكشوف المالية السنوية ويصادق على صدق وشرعية هذه الحسابات، من ثم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقارير.
- **جودة المعلومات المالية:** تتمثل جودة المعلومات المالية في مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتوصف بها المعلومات المالية وتنقسم إلى خصائص أساسية وثانوية كالمصادقية والموثوقية.

11. هيكل الدراسة

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، تعمل على توضيح الإطار النظري للمتغيرات الرئيسية للموضوع وهي: المحاسبة الإبداعية، محافظ الحسابات وجودة المعلومات المالية وكذا تحليل العلاقة الترابطية بينها. الفصل الأول بعنوان مدخل إلى المحاسبة الإبداعية، تم التطرق فيه إلى دراسة الإطار التصوري للمحاسبة والمرجع الدولي والمحلي لها، ثم عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية، أما الفصل الثاني بعنوان التدقيق الخارجي وأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق، تم تخصيصه لتقديم مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي، وعن كيفية تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق، الفصل الثالث بعنوان جودة المعلومات المالية ودور محافظ الحسابات في تفعيلها، تم مناقشة مفهوم المعلومات المالية وأهم الخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها والعوامل التي تتأثر بالمعلومات المالية، وعرض أهم آليات تفعيل جودة المعلومات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، فيما يخص الفصل الرابع خصص للدراسة الميدانية والطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من محافظي الحسابات في المكاتب والمحاسبين والمدققين الداخليين ورؤساء مصالح المالية والمحاسبة بالإضافة إلى إطارات سامية في الشركات محل الدراسة لدراسة وتوضيح دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية، من أجل اختبار صحة الفرضيات، ثم صياغة أهم النتائج المتوصل إليها وعرض الاقتراحات المناسبة.

الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة الإبداعية

المبحث الأول: الإطار التصوري للمحاسبة

المطلب الأول: ماهية المحاسبة

المطلب الثاني: ركائز الفكر المحاسبي

المطلب الثالث: المرجع الدولي والمحلي للمحاسبة

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المحاسبة الإبداعية

المطلب الأول: عوامل نشوء المحاسبة الإبداعية

المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة المحاسبة الإبداعية

المطلب الثالث: دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية

المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية - المجالات، الأساليب، الانعكاسات -

المطلب الأول: مجالات المحاسبة الإبداعية

المطلب الثاني: الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية

المطلب الثالث: انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية

أهداف الفصل الأول

أهداف المبحث الأول
عرض أهم أهداف ووظائف وفروع المحاسبة، والتعرف على الفروض والمبادئ التي يقوم عليها الفكر المحاسبي المعاصر، ومعرفة الإطار التصوري للمعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي وتحديد العلاقة بينهما.

أهداف المبحث الثاني
توضيح مفهوم مصطلح المحاسبة الإبداعية حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال، بالإضافة إلى أسباب ظهوره والعوامل التي ساعدت على ذلك، مع إبراز التسميات التي أطلقت على هذا المصطلح وأهم دوافع ممارستها.

أهداف المبحث الثالث
عرض مجالات وأساليب المحاسبة الإبداعية وإبراز أثرها على الشركة ومهنة المحاسبة والتدقيق.

تمهيد

لقد شهدت المحاسبة تطورا مهما عبر الزمن، ولقد اقتصر دورها في البداية على تسجيل المبادلات المالية بين الأفراد بهدف التذكير، ثم استخدمت كأداة إثبات نظرا لاهتمام المشرع بها، وتطورت بعدها إلى نظام معلومات امتد دوره إلى أداة إعلام عن الوضعية المالية، المركز المالي ونتيجة الشركة، وذلك بتطبيق مبادئ متفق عليها في إعداد الكشوف والتقارير المالية اعتمادا على طرق متجانسة وفعالة، إلى الأطراف ذات العلاقة في الوقت وبالشكل المناسبين لاتخاذ القرارات الملائمة.

عمدت مجموعة من الهيئات الدولية إلى تفعيل الممارسة المحاسبية وذلك بالعمل على تكييف المعايير الدولية مع السياسات المحاسبية للدول، والحث على استخدام المعايير الدولية كأساس لبناء المعايير الوطنية والسعي إلى القضاء على الفروق الجوهرية ما بين المعايير الوطنية والدولية، فضلا عن تطوير وتفعيل الأطر المرجعية للمحاسبة بالاعتماد على منهجية البناء التنظيمي الفعال، ومن ثمة تم إصدار المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية المعروفة باسم IFRS /IAS، شرعت الجزائر في تبني معايير محاسبية جديدة تماشيا مع أعمال التوحيد المحاسبية الدولية، حيث سنت العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال، من ضمنها القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الذي شرع في تطبيقه ابتداء من سنة 2010، مما يجتم على المهتمين بالمحاسبة في الجزائر مواكبة هذه التغييرات وفهمها خاصة الجوانب التقنية وما تحمله من أبعاد.

تتصف المحاسبة بأن لها مبادئ مرنة تعتمد في بعضها على الاختيارية والتقدير الشخصي، والتي يتم استغلالها من طرف جهات للتأثير على عناصر قياس الأداء وتحسين المركز المالي للشركات وإدارة أرباحها بما يعظم منافعها، وذلك بممارسة أساليب مبتدعة تسمى أساليب المحاسبة الإبداعية.

يكتسي موضوع المحاسبة الإبداعية أهمية بالغة في الوقت الراهن بسبب زيادة الأعمال التجارية الدولية والانفتاح في الأسواق العالمية الذي خلقت منافسة كبيرة بين الشركات، وبروز الكثير من المشاكل والصعوبات التي تحتاج إلى حلول غير تقليدية أو غير روتينية ينبغي على المحاسب أو الإداري إيجادها.

كانت دراسة هذا الفصل في ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار التصوري للمحاسبة؛

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المحاسبة الإبداعية؛

المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية - المجالات، الأساليب، الانعكاسات-؛

المبحث الأول: الإطار التصوري للمحاسبة

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة، أهم وظائفها والمبادئ والفروض المحاسبية.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة

سيتم عرض في هذا المطلب مجموعة من التعاريف المقدمة للمحاسبة، بالإضافة إلى أهم أهداف، وظائف وفروع هذه الأخيرة.

1. تعريف المحاسبة

لقد تعددت تعريف المحاسبة ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات النظر إليها، إلا أنه ورغم تعددها تكاد تكمل بعضها البعض للوصول إلى معنى واحد.

التعريف الأول: عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المحاسبة على أنها: " فن تسجيل، تبويب، تلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عن هذه العمليات والأحداث".¹

يلاحظ على هذا التعريف أنه يشير إلى المحاسبة كفن وليد الممارسة والخبرة العملية دون الإشارة إلى كونها علم يعتمد على مبادئ وفروض منطقية.

التعريف الثاني: عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) المحاسبة على أنها: "عملية تحديد قياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات في تكوين رأي لغرض اتخاذ القرارات اللازمة".²

نلاحظ أن هذا التعريف أصبح ينظر إلى المحاسبة زيادة على أنها تقنية كمية لمعالجة المعلومات، فهي أيضا نظام للمعلومات.

التعريف الثالث: المحاسبة كنظام للمعلومات تسمح بتعريف، قياس، تصنيف وتسجيل عمليات المؤسسة بهدف توليد معلومات قادرة على إرضاء حاجات المستخدمين بعد معالجتها.³

عرفت المحاسبة على أنها نظام للمعلومات وركز على توضيح طبيعة العمل المحاسبي والإجراءات التي يستلزمها.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل، تبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفاد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة.

2. أهداف ووظائف المحاسبة

يجب في البداية التفرقة بين الأهداف والوظائف، فالهدف هو الطريق أو الجسر الذي تتحقق من خلاله الغاية التي ترغب في تحقيقها الشركات، في حين أن الوظيفة هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية.

¹ يوسف محمد جريوع، نظرية المحاسبة (الفروض، المبادئ، المعايير)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص16.

² حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات تطبيقية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص87.

³ Bernard Ensault, Christian Horrau, **Comptabilité financière**, 3éme édition, Presse universitaire de France, Paris, 2001 P37.

1.2 أهداف المحاسبة

- تسعى المحاسبة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:¹
- تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية، من خلال العمل على ترشيد الاستهلاك وتخفيض التكاليف ووقت إنجاز الأنشطة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإدارة المؤسسة لمساعدتها على التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المؤسسة والحفاظة على ممتلكاتها من الضياع والتلاعب والاختلاس.
- إعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية للمؤسسة لتحديد نتيجة أعمال السنة المالية من ربح أو خسارة، وبيان المركز المالي للمؤسسة.
- يعد تحديد أهداف المحاسبة بمثابة الخطوة الأولى في النظام المحاسبي لما لهذا التحديد من أهمية في الحكم على كفاءة التطبيقات العملية الجارية، وصياغة المعايير المحاسبية وتطويرها، تتضمن صياغة الأهداف المحاسبية تحديد الجهات المستفيدة من القوائم المالية وماهية المعلومات المالية المطلوبة من قبل تلك الجهات.²
- إن الهدف الحقيقي للمحاسبة هو تقديم المعلومات المالية بعد تحليلها وتفسيرها إلى كل الأطراف الداخلية والخارجية التي لها اهتمام بها، من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

2.2 وظائف المحاسبة

يمكن استنتاج وظيفتين رئيسيتين للمحاسبة ألا وهما وظيفة القياس المحاسبي ووظيفة الاتصال المحاسبي.

• وظيفة القياس المحاسبي

- تقوم المحاسبة بوظيفة القياس من خلال المهام أدناه:³
- قياس الموارد التي تحصل عليها الوحدات الاقتصادية (المؤسسات، التاجر،...).
- التعبير عن العمليات التي تقوم بها هذه الوحدات بصورة نقدية.
- قياس الحقوق والالتزامات التي تنشأ بين هذه الوحدات والغير.
- قياس التغيرات التي تطرأ على موارد، استعمالات، حقوق والتزامات الوحدة الاقتصادية.

¹ خليل الدليمي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة، الأردن، 2005، ص 15.

² عبد الفتاح أمين حسن وآخرون، صياغة أهداف المحاسبية والتقارير المالية في ظل اختلاف المتغيرات البيئية أفكار مطروحة وأراء مقترحة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 31، العدد 74، 2007، ص 202.

³ بوسعين تسعديت، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2009-2010، ص 26.

• وظيفة الاتصال المحاسبي

إن بعد إجراء عملية القياس المحاسبي لابد من إيصال وتوصيل المعلومات الناتجة عن ذلك إلى كل من يهيمه الأمر للوصول إلى الهدف الأساسي من إجراء عملية القياس،¹ بحيث تتمحور عملية الاتصال المحاسبي* على القوائم والتقارير المالية الختامية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة، مستوى أداءها، نتائج أعمالها.

3. فروع المحاسبة

أدى تطور المحاسبة إلى نشأة فروع جديدة لها، يمكن حصر أهمها فيما يلي:²

- **المحاسبة المالية:** والتي تعرف بالمحاسبة العامة، فهي تهتم بتسجيل العمليات المالية وتحليلها وتلخيصها بهدف قياس نتيجة أعمال المؤسسة المحققة في فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى أنها تخدم جهود المستثمرين الداخليين للمؤسسة لمتابعة نتائج قرارات الإدارة بشأن استغلال أموالهم في صور إجمالية، كما تخدم المستثمرين الخارجيين عن طريق الإفصاح المحاسبي عن البيانات الخاصة بمركزها المالي ومؤشرات الربحية، وأيضا المقرضين بتزويدهم بمعلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات منح الائتمان.
- **المحاسبة القانونية (تدقيق الحسابات):** تبدأ من حيث تنتهي المحاسبة المالية، وتعتمد على مجموعة من المعايير والمبادئ التي تساعد المدقق على التأكد من سلامة البيانات المسجلة في السجلات والدفاتر، ومن أن القوائم المالية المعدة تعبر بعدالة عن الوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة، ويتم ذلك من طرف مكاتب وأشخاص حاصلين على شهادات من معاهد مهنية متخصصة يصدرون آراءهم في شكل تقرير يساعد الإدارة في الرقابة على عملياتها المالية.
- **المحاسبة الإدارية:** تهتم بتوفير المعلومات الملائمة للإدارة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية السليمة.
- **محاسبة التكاليف:** يعد هذا الفرع وليد الثورة الصناعية، تهتم بقياس تكلفة المنتجات أو الخدمات النهائية للمؤسسة، وتهدف محاسبة التكاليف إلى تحقيق الرقابة على عناصر التكلفة وإمداد الإدارة بالبيانات والمعلومات اللازمة لمقارنة التكاليف المعيارية بالتكاليف الفعلية لاتخاذ القرارات ذات الأثر الكبير على نجاح المؤسسة.
- **المحاسبة الحكومية:** يقتصر استخدام هذا الفرع من المحاسبة على المؤسسات الحكومية غير الهادفة للربح، ويهدف إلى تزويد إدارة تلك المؤسسات بالمعلومات المالية التي تساعدها في الرقابة على أموال الدولة.

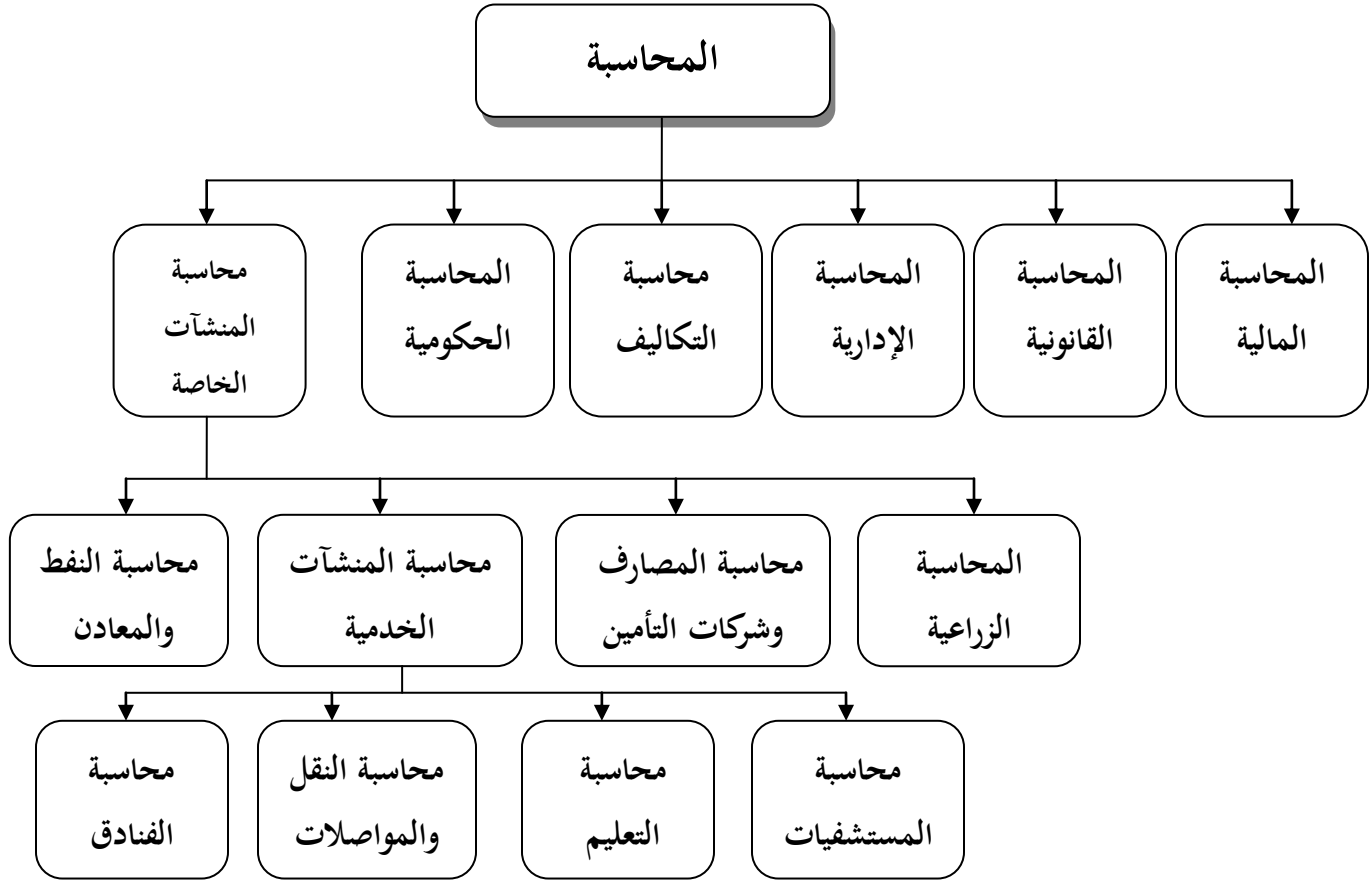
¹ عبد الحي مرعي وآخرون، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، الأردن، 1988، ص 133.

* إن عملية الاتصال المحاسبي تتركز على أربعة أركان ألا وهي الموضوع يعبر عن الوقائع التي ينبغي معرفتها، المرسل هو الجهة التي تتولى مهمة توفير المعلومات، الرسالة هي المحتوى الذي يتضمن المعلومات الضرورية عن نتائج عملية القياس، المرسل إليه هو الذي يحصل على الرسالة بغية الاستفادة من المعلومات التي تتضمنها.

² وليد ناجي الحيايلى، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 25.

وهناك فروع أخرى من فروع المحاسبة، كل منها يمثل مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي للمحاسبة واستخداماتها والتي يمكن تلخيصها في الشكل التوضيحي الآتي:

الشكل رقم (1-I): فروع المحاسبة



المصدر: وليد ناجي الخيالي، بدر محمد علوان، مرجع سابق، ص 25.

ومن خلال هذا الشكل تم ملاحظة أن للمحاسبة عدة فروع منها قديمة وحديثة، كل منها يمثل مرحلة معينة من مراحل التطور المحاسبي وهذا ما يدل على أهمية المحاسبة وتعدد استخداماتها إما في القطاع العام أو القطاع الخاص.

المطلب الثاني: ركائز الفكر المحاسبي

يقوم الفكر المحاسبي المعاصر على مجموعة من الفروض والمبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة، والتي سوف تعرض بشكل موجز في هذا المطلب.

1. الفروض المحاسبية

تعد الفروض* المحاسبية من المقومات الأساسية في تكوين النظرية المحاسبية والأساس الذي يستمد منه أو تبنى عليه المبادئ المحاسبية، كما يمكن استخدامها في المحاسبة للاستدلال والقياس، ووجودها يعد الأساس المنطقي لاستمرارية العمل المحاسبي.¹ تتميز الفروض المحاسبية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- لا بد أن تلقى القبول العام على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي.
 - لا بد أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر.
 - لا بد أن تكون على العموم قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.
- هناك إجماع واتفق لدى كتاب الأدب المحاسبي على أن هناك أربعة فروض محاسبية والمتمثلة في:

● فرض استقلالية الوحدة المحاسبية

يقصد باستقلالية الوحدة المحاسبية أن المؤسسة مهما كان نوعها، فهي كيان مستقل عن كل من الإدارة والملاك تمتلك شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن مالكيها وبناء على ذلك يجب فصل العمليات التي تتعلق بالمؤسسة عن العمليات المالية التي تتعلق بالمساهمين في أموالها الخاصة أو الملاك، إذن يؤدي تطبيق هذا الفرض إلى تحديد مجال المحاسبة في العمليات المالية التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة، واستبعاد جميع العمليات المالية المتعلقة بملاك المؤسسة أو المؤسسات الأخرى. إن تطبيق هذا الفرض يمكن من تحديد المركز المالي للمنشأة بصورة صحيحة وصادقة.³ فالمشروع الجزائري أخذ هذا الفرض بعين الاعتبار عند التمييز بين ذمة المؤسسة وذمة الشركاء، سواء كانت شركات أموال أو شركات أشخاص، حيث يعتبر الشركاء والمساهمين أطراف خارجية تسجل كل تعاملاتهم مع الشركة في حسابات الحقوق وفي حسابات الديون.

● فرض الاستمرارية

يفترض المحاسبون دائما أن الوحدة المحاسبية ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة، دون أن يكون أجل محدد لذلك لكن عمر المؤسسة مستقل عن عمر ملاكها، فالمؤسسة مستمرة في حياتها ما لم تظهر قرينة موضوعية تشير إلى خلاف

* يعرف الفرض بأنه "قضية مسلمة أو موضوعة للاستدلال بها.

¹ محمد نصر الهواري، دراسات في نظرية المحاسبة، المطبعة الكمالية بعابدين، مصر، 1966، ص5.

² رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار ومكتبة حامد، الأردن، 2004، ص34.

³ خليل الدليمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ذلك،¹ ويعتبر فرض الاستمرارية حجر الزاوية الذي تعد بموجبه القوائم المالية للمؤسسة لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم في المحاسبة.² حيث يوضح فرض الاستمرارية أن التكلفة التاريخية هي أفضل بدائل القياس، فالمؤسسة سوف تستمر في استخدام أصولها بالطريقة التي سطرت منذ البداية، فعندما تكون وحدة النقد مستقرة فإنه يمكن استخدام هذا العنصر بمقياس التكلفة التاريخية بشكل موضوعي.³

• فرض وحدة القياس النقدي

إن وحدة القياس الملائمة والمناسبة للعمليات المالية والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة هي النقود، حيث تتم عملية قياس وتسجيل العمليات المالية للمؤسسة بالمبالغ النقدية. إن العملة الوطنية تمثل وحدة النقد الخاصة ببلد معين والتي تستخدم لأغراض القياس النقدي والمحاسبي.⁴

حيث أن النقطة الرئيسية التي يعتمد عليها هذا الفرض هي كون وحدة النقد ثابتة القيمة بما يسمح بجمع القيم النقدية للعمليات الاقتصادية التي تحدث على فترات متباعدة، لكن الواقع غير ذلك لأن القوة الشرائية للنقود غير ثابتة على مدار الزمن حيث تنخفض مع حالات التضخم و ترتفع مع حالات الانكماش الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة المقارنة عبر الزمن لأداء الشركة نفسها وبين الشركات الأخرى، فالإجراء التصحيحي الذي يتم اللجوء إليه بشكل مستمر هو عملية إعادة التقييم للاستثمارات خاصة المادية الأمر الذي يحد من تأثير التقلبات في قيم النقود على الكشوف المالية.

• فرض الدورية

يتم بموجب هذا الفرض تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية، تسمى الفترات المحاسبية وتعد السنة الميلادية أو الهجرية هي الفترة المحاسبية التقليدية الشائعة، هذا بقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها، وتزويد المستخدمين بهذه النتائج بانتظام سواء كان ذلك بإصدار القوائم السنوية أو النصف سنوية أو غيرها.⁵

2. المبادئ المحاسبية

الفكر المحاسبي يستند منذ زمن طويل على ما يعرف بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وقد احتلت هذه المبادئ دوراً بارزاً في ممارسة مهنة المحاسبة، فهي تمثل الإطار العام الذي يمكن للمدقق الخارجي من خلاله الحكم على مدى عدالة القوائم المالية، بل أكثر من ذلك يجب أن يورد المدقق في تقريره رأيه المهني عن مدى التزام الشركة بهذه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية.

¹ هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقاً للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 17.

² خالد راغب الخطيب، أصول المحاسبة، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1998، ص 18.

³ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 36-38.

⁴ رضوان محمد العناني، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 41.

⁵ رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سابق، ص 36 (بتصرف).

ولأن المبادئ المحاسبية يجب أن تتطور باستمرار استجابة للتغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال، فلا توجد هناك قائمة ثابتة للمبادئ المحاسبية، ومع ذلك هناك إجماع بين المحاسبين ومستخدمي الكشوف المالية على ماهية هذه المبادئ، والجدير بالذكر أن معظم المبادئ المحاسبية قابلة للتطبيق على الشركات التي تستهدف الربح أو التي لا تستهدف الربح، مهما كان حجمها أو شكلها القانوني. وتشمل المبادئ المحاسبية على ما يلي:

• مبدأ القيد المزدوج

يعتبر هذا المبدأ من أقدم المبادئ المحاسبية وله فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء، حيث يقتضي هذا المبدأ تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في جانبين أحدهما المدين والآخر الدائن مع تساوي مجاميع الجانبين الدائن والمدين.¹

• مبدأ التكلفة التاريخية

يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر في تقييم عناصر الأصول والخصوم فبمقتضاه كافة الموارد الاقتصادية واستخداماتها، مصادر تمويلها وجميع المصاريف والإيرادات، يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية، بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فإن القوائم المالية لا تمثل المركز المالي الحقيقي، إضافة إلى صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية.²

• مبدأ الاعتراف بالإيراد

يعتبر الاعتراف بالإيراد من أكبر المشاكل تعقيدا التي تواجه مهنة المحاسبة، ويرجع ذلك إلى التباين والتنوع الشديد في طرق الإنتاج والبيع والسداد، وعموما يتوقف الاعتراف بالإيراد على أساسين هما:³

- أساس الاستحقاق: ويعتبر الإيراد أنه تحقق عندما تنتقل ملكية الأصل من المؤسسة إلى المشتري أو عند تقديم الخدمة سواء حصلت قيمتها النقدية أم لا.
- الأساس النقدي: يتحقق الإيراد بموجب هذا الأساس عند استلام النقدية، بغض النظر عن تاريخ عملية البيع أو التسليم أو تقديم الخدمة، ويستخدم هذا الأساس خاصة في حالة البيع بالتقسيط.

• مبدأ الثبات

يقصد به أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى، وبالتالي تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المؤسسة لتصبح المعلومات أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين

¹ بوسيعن تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 23 (بتصرف).

² وليد ناجي الحياي، المحاسبة المالية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 54.

³ نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمود الخلايلية، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1999، ص 41.

هذا المبدأ ليس إلزامي فإذا كانت هناك ظروف تستدعي تغيير سياسة محاسبية معينة فيمكن إدخال التعديلات وتحديد أثر التعديل بوضوح، والإشارة إلى ذلك وتبريرها في الملحق حتى يستطيع مستخدم القوائم المالية مراعاة هذه التعديلات عند تحليل القوائم واتخاذ القرارات.¹

● مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات

أدى الاعتراف بفرض الاستمرار المحاسبي إلى ضرورة اشتقاق مبدأ محاسبي ينسجم معه، ألا وهو مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، الذي يتم بموجبه تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تحملتها لتحقيق تلك الإيرادات، على أن يجري الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر إلى تاريخ الدفعة أو استلام الإيراد، تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي.²

● مبدأ الصورة الصادقة

ينص هذا المبدأ على أن القوائم المالية لا بد أن تظهر الصورة الحقيقية والصادقة للوضع المالي ولأداء المؤسسة، حيث أن الصورة الصادقة هي عبارة عن هدف تسعى المؤسسة إلى بلوغه عن طريق المحاسبة، بالتمثيل الصادق للعمليات المالية ومختلف الأحداث والتدفقات التي تقوم بها المؤسسة، فالصورة الصادقة هي تلك المعلومات المالية التي يتم إعدادها وفق معايير معتمدة وتلقى القبول العام في سوق المعلومات المالية.³

● مبدأ عدم المقاصة

حيث يقوم هذا المبدأ على عدم إجراء مقاصة بين حسابات كل من الخصوم والأصول الخاصة بالمؤسسة، أي كل من عناصر الميزانية وعناصر جدول حسابات النتائج يجب أن تسجل بصفة منفصلة، كل عنصر على حدى دون أي تعويض أو مقاصة بين هذه العناصر.⁴

● مبدأ الأهمية النسبية

يقصد به إعطاء درجة أعلى من التركيز والأهمية للقضايا الرئيسية، ودرجة أقل أهمية للأمور الفرعية، وترتبط الأهمية بحجم العنصر ونوعه، ومدى تأثيره على قرارات المستفيدين من المعلومات المالية، ولكن من الواجب إعطاء كافة العمليات المالية مهما كان حجمها ونوعها أهمية ودقة كبيرة في عمليات التسجيل، القياس والتقييم، لكي تكون نتيجة النشاط الاقتصادي للمؤسسة والمركز المالي معبرين عن الحقيقة.⁵

¹ كمال النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، عمان، الأردن، 2004، ص 208.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 60.

³ Klee Lois, **Image fidèle et représentation comptable**, édition Economica, paris, France, 2000, p 790.

⁴ Obert, R, **Comptabilité approfondie et révision**, 3eme éd, Paris, 2000, p 45.

⁵ Jean-François Des Robert, François Mechin, Hervé Puteaux, **Normes IFRS et PME**, Dunod, Paris, 2004, p 23.

- مبدأ الإفصاح

ينص مبدأ الإفصاح المحاسبي على البيان التام والشامل في عرض المعلومات المالية عند إعداد الحسابات والتقارير والقوائم المالية لمستخدميها.

- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية

حسب هذا المبدأ، فإن الميزانية الختامية للدورة السابقة يجب أن تكون نفسها الميزانية الافتتاحية للدورة الحالية، أي متطابقة معها.¹

- مبدأ الحيطة والحذر

تحميل السنة المالية بكافة التكاليف الفعلية والمحتمل وقوعها، والأخذ فقط بالإيرادات الفعلية وعدم الاعتراف بالإيرادات المتوقعة إلا عند تحقيقها بشكل فعلي، إن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.²

- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

بجيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب جوهرها الاقتصادي وليس حسب المظهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

المطلب الثالث: المرجع الدولي والمحلي للمحاسبة

إن وجود العديد من الاختلافات والتباين بين دول العالم بالنسبة للمعلومات المالية نشأ أساساً من اختلاف الممارسات المحاسبية والأنظمة الاقتصادية والمالية المستخدمة عالمياً، مما أدى إلى تباين الكشوف المالية وعدم قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات، وهذا ما دفع المنظمات والهيئات المختصة لوضع معايير محاسبية موحدة تستجيب للاستعمالات الجديدة للمعلومات المالية ولتطلبات المستجندات الحاصلة في العالم الاقتصادي والتجاري والمالي.

1. المرجع الدولي للمحاسبة

سيتم عرض مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية والأهداف والدوافع لوضعها، بالإضافة إلى أهم المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.

1.1 مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

هناك عدة تعريف للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من بينها:

التعريف الأول: المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية هي مختلف القواعد والإجراءات المتعلقة بالمحاسبة سواء أخذت الطابع الإجمالي أو الاختياري، أي كل ما من شأنه أن يكون دليلاً مرجعياً لعمل المحاسبة سواء كانت نصوص تشريعية

¹ خليل الدليمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-24.

² Jean-François Des Robert, François Mechin, Hervé Puteaux, *Idem*, p 24.

أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن هيئات مؤهلة وذات صلة مباشرة بالمحاسبة مهما كان طابعها عمومي أو خاص.¹ عرفت المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية على أنها قواعد ونصوص صادرة من هيئات مؤهلة متعلقة بالمحاسبة.

التعريف الثاني: المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية هي المرشد لقياس العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها والافصاح عن المعلومات للمستخدمين، ويتعلق كل معيار من المعايير المحاسبية عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل معيار الممتلكات والتجهيزات والمعدات أو معيار المخزون أو غيرها.²

ومن هذا التعريف تبين أن المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية هي المرشد لقياس العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية بأنها دليل مرجعي للمحاسبين والمدققين تساعدهم أثناء تأدية مهامهم.

إن المعيار المحاسبي غالبا ما يتضمن الفقرات الرئيسية التالية:

- مقدمة المعيار.
- التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.
- شرح المعيار.
- موضوع المعيار.
- الإفصاح.

2.1 أسباب ظهور المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:³

- عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.
- تطور الأسواق المالية العالمية.
- التخصص في بعض دول العالم.
- تغيرات في أنظمة النقد الدولية.

¹ Hoarau C, La France, **Comptabilité internationale**, édition Vuibert, Paris, 1997, p 131.

² مجدى أحمد الجعبري، **معايير المحاسبة الدولية**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 1.

³ منصورى الزين، **متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب، آفاق، تحديات، 17- 18 جانفي، 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 4.

- تعاضم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.
- ثورة المعلومات وما آلت إليه من انتشار الحواسيب والبريد الإلكتروني والإنترنت إلى تعزيز العولمة وتدفع المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية في الوقت المناسب، هذه المعلومات التي تمثل إلى حد كبير مخرجات النظام المحاسبي على مستوى المنشأة (فردية أو شخصية معنوية) أو على مستوى القطاع أو الدولة. ولا يمكن لهذه المعلومات أن تكون ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة.

3.1 أهداف المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

- حظي موضوع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من الأهداف والدوافع لوضع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:¹
- تطوير مجموعة وحيدة من معايير اعداد التقارير المالية المقبولة عالميا عالية الجودة والقابلة للفهم والمبنية على مبادئ محددة بوضوح.
 - وجود معلومات في ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة وموحدة لمساعدة مستخدميها في صنع القرارات الاقتصادية.
 - وسيلة فعالة لتقليص الفجوة بين طرق وممارسات المحاسبة المطبقة في مهنة المحاسبة.
- إن الاعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية له أهمية كبيرة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية، فهي تساهم في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غياب الممارسة المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.

4.1 عرض قائمة المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

سيتم عرض قائمة خاصة بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS) وقائمة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

¹ صالح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007-2008 (بتصرف).

الجدول رقم (1-I): قائمة المعايير المحاسبية الدولية (IAS)

اسم المعيار	المعيار
عرض القوائم المالية	IAS 1
المخزون	IAS 2
قائمة التدفقات النقدية	IAS 7
السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IAS 8
الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	IAS 10
عقود الإنشاء	IAS 11
ضرائب الدخل	IAS 12
الممتلكات والمصانع والمعدات	IAS 16
عقود الإيجار	IAS 17
الإيراد	IAS 18
منافع الموظفين (التقاعد)	IAS 19
محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	IAS 20
آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS 21
تكاليف الاقتراض	IAS 23
الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IAS 24
المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	IAS 26
القوائم المالية الموحدة	IAS 27
المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	IAS 28
التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS 29
الحصص في المشاريع المشتركة	IAS 30
الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	IAS 32
حصة السهم من الأرباح	IAS 33
التقارير المالية المرحلية	IAS 34
انخفاض قيمة الموجودات	IAS 36
المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة	IAS 37
الموجودات غير الملموسة	IAS 38
الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	IAS 39
الاستثمارات العقارية	IAS 40
الزراعة	IAS 41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على www.iasplus.com تاريخ الاطلاع 26 أفريل 2018 الساعة 10:15.

الجدول رقم (I-2): قائمة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)

اسم المعيار	المعيار
تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	IFRS1
الدفع على أساس الأسهم	IFRS 2
اندماج الأعمال	IFRS 3
عقود التأمين	IFRS 4
الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	IFRS 5
استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	IFRS 6
الأدوات المالية، الإفصاح	IFRS 7
القطاعات التشغيلية	IFRS 8
الأدوات المالية	IFRS 9
القوائم المالية الموحدة	IFRS 10
ترتيبات مشتركة	IFRS 11
الكشف عن الحصص في الكيانات الأخرى	IFRS 12
القيمة العادلة	IFRS 13
حسابات تأجيل التنظيمية	IFRS 14
الإيرادات من العقود مع العملاء	IFRS 15
عقود الايجار	IFRS 16
عقود التأمين	IFRS 17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على www.iasplus.com تاريخ الاطلاع 26 أبريل 2018 الساعة 10:15.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تختلف تماما عن المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وهذا راجع إلى حداثها وتناولها للمسائل التي تمثل مصدر الجدل بين المهنيين والباحثين في مجال المحاسبة خلال الآونة الأخيرة.

لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من 1973 إلى غاية 2001 هي التي كانت تقوم بإصدار المعايير، ثم تم اعتماد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 01 أبريل 2001 كبديل للجنة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت المعايير المصدرة من طرف المجلس تسمى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بدل من المعايير المحاسبية الدولية (IAS).

2. المرجع المحلي للمحاسبة

مع بداية تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق تماشيا مع الاصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية الدولية، حيث قامت بتغيير المخطط الوطني المحاسبي لجعله متلائما مع احتياجات مستخدمي المعلومات المالية على المستوى الوطني والدولي، وهذا من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.

1.2 تعريف النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 07-11 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."¹ ونشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوسكسوني*، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص نذكر منها:²

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج المعلومات المفصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة.
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، طرق التقييم وإعداد القوائم، هذا ما يجد من التلاعبات وتسهيل تدقيق الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية واضحة ومتجانسة وقابلة للمقارنة للأطراف ذات العلاقة.

2.2 مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية مكررة، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمكن للكيانات الصغيرة التي لا تتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، يستثنى من مجال تطبيق القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.³

3.2 الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

¹ القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، المادة 03، ص 03.

* وفق هذا المدخل يتولى الممارسون مهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة عملية وضع وتطوير المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية دون تدخل الحكومة.

² بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/IAS، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 22-23 (بتصرف).

³ القانون رقم 07-11، نفس المرجع، المواد (2-4-5)، ص 03.

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل الكشوف المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات وإعداد الكشوف المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.¹

4.2 الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي على ما يلي:

• القانون رقم 07-11 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكييفيات تطبيقه، اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي، تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأحال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم. كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحدود التي نص عليها التنظيم. أما بالنسبة للكشوف المالية أزم القانون الكيانات بضرورة إعداد إضافة للميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول لتدفقات الخزينة وجدول لمتابعة التغير في الأموال الخاصة، ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه الكشوف إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، تضمن هذا القانون كذلك عشر إشارات على نصوص تنظيمية تكون محل نشر في أوقات لاحقة تتعلق بالنقاط التالية:²

- المادة رقم 5: التي تعالج المحاسبة المالية المبسطة.
- المادة رقم 7: التي تناولت الإطار التصوري.
- المادة رقم 8: حول المعايير المحاسبية.
- المادة رقم 9: مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها.
- المادة رقم 22: مسك الضبط اليومي للنفقات والإيرادات.

¹ سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني الأول حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، 13-14 جانفي 2013، جامعة مستغانم، الجزائر، ص ص 7-8.

² القانون رقم 07-11، مرجع سابق، ص ص 3-6.

- المادة رقم 24: مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي.
- المادة رقم 25: محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية.
- المادة رقم 30: الحالات الاستثنائية التي تختلف فيها السنة عن 12 شهر.
- المادة رقم 36: شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدججة.
- المادة رقم 40: كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية.
- **المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن**

النظام المحاسبي المالي

- جاء المرسوم في 44 مادة، نصت الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون 07-11 هذه المواد التي كانت موضوع إحالات إلى نصوص تنظيمية ما عدا المادة 24 المتعلقة بمسك محاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت محل موضوع مرسوم تنفيذي.
- تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات، بداية بالإطار التصوري الذي تم عرضه من خلال أهدافه، أهمها اعتباره مرجعا لوضع معايير جديدة وكذلك تناول هذا المرسوم الكشوف المالية وتم التركيز على خصائص المعلومات الواردة في هذه القوائم. وتناول بعض المبادئ المحاسبية المتبناة مثل:

 - مبدأ الأهمية النسبية.
 - مبدأ الحيطة والحذر.
 - مبدأ التكلفة التاريخية.
 - مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.
 - مبدأ الصورة الصادقة.

تضمن هذا المرسوم تحديدا لمحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للكيانات وخصومها وكذلك تحديدا للمنتوجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، والإطار العام للمعايير المحاسبية المتعلقة الأصول، الخصوم، قواعد التقييم والمحاسبة، معايير ذات صبغة خاصة.¹ ولهذا يمكن القول بأن هذا المرسوم جاء للإجابة على النقاط التي لم يتم معالجتها في القانون 07-11.

- **المرسوم التنفيذي 09-110 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي**

جاء المرسوم في ست وعشرون مادة، تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذلك الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج، إضافة لإجراءات الرقابة الداخلية المفترضة لضمان

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008 ص ص 11-15.

حسن سير واستغلال هذه البرامج.¹

• القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك

مدونة الحسابات وقواعد سيرها

يعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية وجاء هذا القرار في

أربعة أبواب تناولت:

– الباب الأول: قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات.

– الباب الثاني: عرض الكشوف المالية.

– الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها.

– الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

كما تضمن هذا القرار في خاتمه معجما لتسع وتسعون مصطلحا من المصطلحات المحاسبية مستوفية للشرح.²

5.2 المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية

سيتم عرض مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية لمعرفة مدى التطابق من حيث

الإطار المفاهيمي وطرق تقييم بعض بنود القوائم المالية.

الجدول رقم (I-3): المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من جانب

الإطار المفاهيمي

الإطار التصوري حسب النظام المحاسبي المالي	الإطار الفكري حسب المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية
مبدأ الأهمية النسبية	1-
لقد حددت المادة 11 من المرسوم 156/08 مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستخدميها تجاه الكيان.	تعتبر المعلومات المالية هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدميها، وبالتالي هي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات مفيدة.
مبدأ استقلالية الدورات	2-
وفقا لهذا المبدأ تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها والتي تليها، ولا يتم إجراء أي تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على القرارات موضوع إعلام في الملحق. المادة 12-13 من م.ت 156/08	يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للشركة والتقرير عنها بالمعلومات المالية للفترات التي تخصها.

¹ المرسوم التنفيذي 09-110 بتاريخ 07 أبريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص ص 4-7.

² القرار الوزاري المؤرخ في 26/07/2008 المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها مدونة الحسابات، العدد 19 الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص ص 8-22.

<p>3- مبدأ الحيطة والحذر</p> <p>أشارت المادة 14 من المرسوم 156/08 على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر شكوك موجودة في المستقبل، ويجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.</p>	<p>حسب المعيار (IAS37) يعتبر مبدأ الحيطة والحذر بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الإيرادات أو المصروفات.</p>
<p>4- مبدأ الثبات</p> <p>يقتضي انسجام المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. ويبرر الاستثناء عن هذا المبدأ بالبحث عن معلومة أفضل بالإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية. المادة 15 من م. ت 156/08</p>	<p>حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات طرق وقواعد العرض من سنة لأخرى، ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستخدمي المعلومات شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي). المعيار (IAS8)</p>
<p>5- مبدأ التكلفة التاريخية</p> <p>يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر. باستثناء الأصول البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية. المادة 16 من م. ت 156/08</p>	<p>يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الاستخدام لغرض إعداد المعلومات المالية، كما يمكن إظهار الأصول المالية بالقيمة العادلة.</p>
<p>6- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني</p> <p>حسب هذا المبدأ تقيد العمليات وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولوقائعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني. المادة 18 من م. ت 156/08</p>	<p>يعرف هذا المبدأ بتغليب الجوهر على الشكل .</p>
<p>7- مبدأ عدم المقاصة</p> <p>لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم أو عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات (الإيرادات). الاستثناءات: تتم المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية. المادة 5 من ق رقم 11/07.</p>	<p>يجب عدم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كانت المقاصة مسموح بها من قبل معيار محاسبي آخر.</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة، ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011 جامعة البليدة، الجزائر، ص ص 11-14.

من خلال هذا الجدول فإن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، ولكن ما يعاب حاليا على النظام المحاسبي المالي هو عدم العمل على تحديث محتواه بما يتوافق مع المعايير الدولية الجديدة.

الجدول رقم (I-4): المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من جانب

تقييم بعض بنود القوائم المالية

التقييم حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)	التقييم حسب المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية (IAS/IFRS)	البيان
تدرج بتكلفتها المنسوبة إليها ثم تقييم لاحقاً بالتكلفة منقوصاً منها مجموع الإهلاكات وحسائر القيمة أو بالقيمة الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الإهلاكات وحسائر القيمة. لم يتطرق إلى تفصيل حالات اقتناء الأصل منفصل، تبادل أصل بأصل مشابه أو حالة تطويره.	تقيم التثبيتات العينية والمعنوية بنفس طريقة تقييمها في النظام المحاسبي المالي إلا أن معايير الدولية للمحاسبة تطرقت إلى التفصيل التي لم يذكرها SCF.	التثبيتات العينية والمعنوية
تدرج بتكلفتها التاريخية، أما لاحقاً تقييم بالقيمة الحقيقية بالنسبة لسندات المساهمة والحسابات الدائنة حيث تقييم بالسعر المتوسط للشهر الأخير، وهذا ما لم يتطرق له المعيار (IAS39) وبالتكلفة المهتلكة بالنسبة للتوظيفات المالية والقروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان.	نفس متطلبات قياس الأصول المالية إلا أن أصناف الأصول المالية أكثر وضوحاً في المعيار (IAS39) مقارنة ب (SCF) وشرح متطلبات القياس بالقيمة العادلة وفق المعيار (IAS39) أكثر وضوحاً من (SCF).	التثبيتات المالية
تدرج في الحسابات بتكلفة الشراء أو الإنتاج ثم تقييم لاحقاً بتكلفتها أو بقيمة الإنجاز الصافية (القيمة القابلة للتحويل) أيهما أقل واستعمال التكلفة المتوسطة المرجحة أو FIFO.	يشير المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) إلى كيفية تقييم المخزونات وهناك توافق مع النظام المحاسبي المالي.	المخزونات
تدرج القروض بالقيمة الحقيقية ثم تعالج لاحقاً وفق القيمة المهتلكة، كما تدرج فوائد القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل طبقاً للمعالجة المحاسبية المرخص بها، وهذا يتوافق مع المعيار (IAS 23).	تقيم وفق المعيارين (IAS 23) (IAS 39) بنفس التقييم الذي ذكر في SCF.	القروض والخصوم المالية الأخرى
النظام المحاسبي المالي تطرق إلى الأعباء والمنتوجات المالية فقط دون التطرق إلى الأعباء والمنتوجات الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات.	المعايير الدوائية للمحاسبة والتقارير المالية تطرقت إلى الأعباء والمنتوجات المالية بالإضافة إلى الأعباء والمنتوجات الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات.	الأعباء والمنتوجات المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، مرجع سابق، ص ص 16-17.

من خلال المقارنة بين SCF و IFRS/IAS من جانب تقييم بعض بنود الكشوف المالية نلاحظ أن SCF لم يذكر التفاصيل المتعلقة بالتقييم والقياس المحاسبي لبنود القوائم المالية التي تطرقت إليها IFRS/IAS.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول المحاسبة الإبداعية

يعتبر مصطلح المحاسبة الإبداعية كأحد المسميات الدالة على عمليات التلاعب في البيانات المالية، وفي هذا المبحث سيتم تناوله من حيث المفهوم حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال، بالإضافة إلى أسباب ظهوره والعوامل التي ساعدت على ذلك، مع إبراز التسميات التي أطلقت على هذا المصطلح وأهم الصفات التي تميزه.

المطلب الأول: عوامل نشوء المحاسبة الإبداعية

تعد المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) أو المحاسبة الاحتياالية كما يطلق عليها البعض حدثاً من مواليد الثمانينات، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله، ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها.¹ أما في بداية القرن الحادي والعشرين فقد زاد الاهتمام بالمحاسبة الإبداعية وذلك بعد سلسلة من الفضائح لشركات كبرى وبتواطؤ من شركات تدقيق ومن بين هذه الفضائح ما حصل مع شركة الطاقة "Enron" كان سبب انهيارها هو مجموعة من التلاعبات على الأرباح وكان المساعد على ذلك شركة آرثر أندرسون واحدة من أكبر خمس شركات تدقيق على مستوى العالم.²

يعد تضارب المصالح بين الأطراف سبب رئيسي لظهور المحاسبة الإبداعية، حيث أن مصلحة المديرين تقوم على تقليل الضرائب وزيادة مكافأة المديرين، بينما حملة الأسهم تكمن مصالحهم في تعظيم العائد على الاستثمار، وتكمن مصلحة الموظفين في زيادة التعويضات الإدارية، أما المسؤولين من خارج منشأة الأعمال يرغبون في تحصيل ضرائب أكثر أو تحصيل نقودهم، لذلك فإن تعدد المصالح وتعارضها تسبب في انتشار المحاسبة الإبداعية.³

حسب نظرية الوكالة العلاقات التعاقدية بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة لها أبعاد اقتصادية سلوكية، محاسبية وقانونية كما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** يركز على المنافع الاقتصادية التي ستؤول لكل طرف من أطراف التعاقد، ويعكس هذا البعد نوعاً من التعارض في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، حيث تفترض نظرية الوكالة أن كل طرف يسعى إلى تحقيق

¹ علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، 2008، الكويت، ص6.

²Jickling, M, **The Enron Collapse: An Overview of Financial Issues**, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress, Order Code RS21135, March 2, 2002, USA.

³Amat, O.& Growthorpe, C, **Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues**, Journal of Economic Literature classification, UPF Working Paper No749, PDF File:19, 2004.

منفعته الذاتية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى.¹

● **البعد السلوكي:** يتركز هذا البعد على سلوك كل طرف من أطراف التعاقد عند إبرام عقد الوكالة، حيث يحاول كل طرف البحث عن مصلحته والرقابة على أداء الإدارة، مما ينعكس بدوره على التكاليف التي يتحملها كل طرف من أطراف العلاقة.

● **البعد المحاسبي والقانوني:** من أهم مظاهر هذا البعد أن الإدارة وباعتبارها أحد أطراف العلاقة يمكنها التحكم في كمية ونوعية المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية، وكنتيجة عدم تماثل المعلومات تنشأ مشكلة الاختيار العكسي، والتي تظهر عندما لا يمكن للمساهمين ملاحظة أداء الإدارة بصورة مباشرة والتحقق من نتائج قراراتها.² وقد ذكر "Revsine" هذا الأمر في بداية التسعينات الميلادية، أي قبل انهيار "Enron"، حيث قال:³

"إنه في بعض الأحيان في مصالح واحدة أو أكثر من مختلف الجهات التي تقوم بإعداد التقارير المالية للانخراط عمدا في ما يسمى تحريف المالي الانتقائي، على سبيل المثال هذه التحريفات تتيح للمدراء لتحقيق أهداف مكافأة والمساهمين للاستفادة من ارتفاع أسعار الأسهم، ومدققي الحسابات لاسترضاء العملاء، وواضعي المعايير والمنظمين وصانعي القانون لتلبية أهداف سياسية، والأكاديميين لتملق المساهمات من قسم الجامعات والتشاور العملاء."*

أما "Smith" فيقول على وفق خبرته كمحلل استثماري: "لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي."⁴ هناك عوامل ساعدت في ظهور المحاسبة الإبداعية نوجزها في النقاط الآتية:⁵

● مرونة الأنظمة وحرية اختيار للمبادئ المحاسبية

تسمح الأنظمة والسياسات المحاسبية أحيانا للوحدة الاقتصادية أن تختار بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد القوائم المالية، والتي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها التي تحقق صورة أفضل لأدائها.

● حرية التقديرات المحاسبية

يعرف التقدير المحاسبي بأنه مبلغ تقريبي لبند في غياب القياس المحاسبي المحكم، يتضمن إعداد بعض العمليات

¹ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص ص 161-164.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 51-52.

³ Revsine, L, **Enron: Sad but Inevitable**, Journal of auditing and Public Policy, Vol 21, 2002, pp 137 - 145.

"It is sometimes in the best interests of one or more of the various financial reporting parties to engage deliberately in what I termed selective financial misrepresentation. For example, these misrepresentations allow managers to achieve bonus goals, shareholders to benefit from higher share prices, auditors to placate clients, standard-setters, regulators and law makers to satisfy political goals, and academics to curry favor from university department contributions and consulting clients."

⁴ Smith, T, **Accounting for Growth**, London: Century Business, 1992, p09.

⁵ عيسى عمر أحمد علي، هايبل عمر الدرديري جالبة، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد الرابع، كلية الشرق الأهلية، السودان، مارس 2016، ص 154 (بتصرف).

المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي، وهذا ما يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً.

• توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للوحدة الاقتصادية، فإن ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد تؤجل أو تعجل تنفيذ هذه العمليات، وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة.

• مدخل التغيير في طريقة العرض والإفصاح في القوائم المالية

تلعب طريقة عرض المعلومات والإفصاح عنها دوراً هاماً في التأثير على فهم مستخدميها، فتستطيع الإدارة من خلال إعادة تبويب المعلومات الواردة في القوائم المالية، وعرضها بطريقة معينة أن تؤثر على انطباع قارئ القوائم المالية وتحليله، على الرغم من أن التغيير في موقع البنود في القوائم المالية لا يؤثر على النتيجة النهائية إلا أنه يترك تأثيراً على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء الحالي للشركة، كما أن بعض الشركات لا تلتزم ببعض متطلبات الإفصاح وذلك لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين مثل معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة.¹

• بطء التشريعات ووضع القواعد المحاسبية

إن الكيفيات التي يتم بها إدارة الأعمال واستخدام التكنولوجيا فيها يجعلها تتقدم بصورة أسرع من التشريعات ووضع القواعد المحاسبية، فالمحاسبة تعاني من عدم تمكنها من مواكبة التطور بشكل يوازي التقدم بطرق الأعمال، والمعايير المحاسبية تتأخر في تلبية تلك المستجدات مما يتيح الفرصة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.² يمكن استعراض عوامل أخرى التي أدت لتطور المحاسبة الإبداعية كما يلي:³

• ركود الأسواق المالية

في منتصف الثمانينات أين ساد الركود الاقتصادي لم تجد المؤسسات ملجأ لتمويل حاجياتها سوى البنوك، ولما ظهر قانون منع الوساطة المالية سنة 1984، اتجهت هذه المؤسسات إلى السوق المالي، وبزيادة عدد المستثمرين في المؤسسات المدرجة في البورصة سعي هؤلاء لرفع مردوديتهم المالية الاستثمارية تطور مفهوم المحاسبة الإبداعية لرفع الجودة الاستثمارية وإدارة هذه المؤسسات لم تجد سوى تقديم صورة نظرية بإظهار أرقام ونتائج تعبر عن أرباح أفضل ولا تتطابق الواقع، وبهذا

¹Roychowdhure, Sugata, **Earning Management Through Real Activities Manipulation**, Journal of Accounting and Economics, Vol 42, No 2, 2006, pp. 335 – 370.

² بتول محمد نوري مجيد، تحدي مراقب الحسابات لممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 96، 2014، ص 194.

³ فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF25، أطروحة دكتوراه في المالية، المحاسبة والتسويق في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنا، 2013-2014، ص 120-121 (بتصرف).

ظهرت فكرة ابتداع الفن المالي.

• تواطؤ مدققي الحسابات وشركات التدقيق

تقوم المؤسسات بتزويد المعلومات اللازمة للأطراف ذات العلاقة، ويجب أن تكون بعيدة من الشكوك وذلك بخضوعها لعملية التدقيق الخارجي، إلا أنه وحسب ما ورد مؤخراً فإن المداخيل التي تحصلها كبرى مكاتب تدقيق الحسابات في العالم تراوحت ما بين 26 مليار إلى 65 مليار دولار، كما قدرت حصة شركات التدقيق فب الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 30% إلى 60% من المداخيل الإجمالية للمؤسسة، وهذه الحصص الخيالية هي خير دليل على أن أغلب المؤسسات كانت تتواطأ مع مدققي الحسابات للتستر على تلاعبها بالبيانات المالية.

• الاختلاف المحاسبي وتعدد البدائل المحاسبية

إن الاختلاف بين النظم المحاسبية كان السبب في تطور المحاسبة الإبداعية، ولكن عندما صارت معايير المحاسبة الدولية إجبارية ودعت الهيئات بالتوحيد المحاسبي بين النظم المحاسبية لضمان قابلية المقارنة بين أداء المؤسسات، قلل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الاختلاف المحاسبي الذي كان بين الدول وانتقل إلى اختلاف ضمن نفس النظام لأنها تحمل في طياتها عدة طرق وبدائل محاسبية متاحة لمعالجة نفس البند، هذه البدائل سعى المجلس لتقليصها منذ تأسيسه إلى غاية اليوم وذلك بالحفاظ على معالجة محاسبية واحدة، لأن المرونة المتاحة في المعالجات المحاسبية هي التي فتحت الأبواب أمام تحريف البيانات المالية.

إن العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية سالفه الذكر هي عبارة عن ثغرات في أنظمة المحاسبة والتدقيق تم استغلالها من قبل أشخاص ذات مهارات وكفاءات عالية، لتحقيق مصالحهم الشخصية أو مصالح الشركة أو مصالح طرف من الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن معالجة المشكلة تتم من خلال سد هذه الثغرات وإحداث تغييرات على مستوى المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة والتدقيق، وذلك بإعادة صياغتها والحد من تعدد البدائل والمعالجات المحاسبية وتأهيل المدققين الداخليين والخارجيين ودعم استقلالهم.

المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة المحاسبة الإبداعية

لا يوجد رأي موحد على المستوى الدولي على مفهوم ممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل دقيق أو ما الذي تمثله هذه الممارسات، ولقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع مفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظراً لاختلاف توجهاتهم فقد ظهرت العديد من التعاريف وقد بنيت كل حسب وجهة نظر من وضعها، وفيما يلي سيتم عرض أبرزها.

التعريف الأول: إن مصطلح المحاسبة الإبداعية يطلق على بعض الإجراءات المحاسبية التي تقوم بها إدارات الشركات من أجل إحداث تحسينين صوريين (غير حقيقيين) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي أو كلاهما معاً، وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب واختبارات التدقيق الخارجي، أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية التي تميزها

المعايير المحاسبية باتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح مما يؤثر سلباً على مصداقية المعلومات التي تظهرها القوائم المالية سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة لمركزها المالي.¹

من التعريف نلاحظ أن المحاسبة الإبداعية تقوم باستغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيحها المعايير المحاسبية.

التعريف الثاني: المحاسبة الإبداعية هي مجموعة من الممارسات المعقدة والمبتكرة يقوم بها المحاسب مستخدماً معرفته بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بالكشوفات المالية لخدمة أطراف معينة.²

ومن هذا التعريف تبين أن المحاسبة الإبداعية هي ممارسات يقوم بها معدوا الكشوف المالية، وهذا لتضليل مستخدميها بغية الوصول للأهداف التي تسعى أطراف لتحقيقها ولو على حساب أطراف أخرى ذات العلاقة.

التعريف الثالث: المحاسبة الإبداعية هي أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات من قبل المحاسبين لإخفاء الأداء الفعلي لمنشآت الأعمال بغرض تحقيق نتائج نافعة لمنشأة الأعمال أو بعض العاملين فيها، وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها محاسبة إبداعية إذا تمت ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ.³

عرفت المحاسبة الإبداعية على أنها أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات في إطار المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بغرض تحقيق أهداف محددة.

ويمكن إعطاء تعريف شامل للمحاسبة الإبداعية بأنها أساليب محاسبية مبتكرة من طرف أشخاص ذات خبرة وكفاءة عالية في مجال المحاسبة والتدقيق والجباية، تسمح بتحويل المعلومات المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه أطراف معينة، وذلك من خلال استغلال الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المالي.

ومن التعاريف المذكورة أعلاه يمكن استخلاص الخصائص الآتية:⁴

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.
- إن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 101.

² قاسم محمد عبد الله البعاج، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة من التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 48.

³Ghosh, S, **Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapses**, Research and Practice in Social Sciences, February 2010, pp 1-15.

⁴ محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، يومي 10-11 نوفمبر 2009، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص 9.

بالشكل الذي يرغبون فيه.

- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهي ممارسات قانونية. في حين أن هناك من يؤكد أنه لا يجب إدراج عملية المحاسبة الإبداعية ضمن العمليات الغير القانونية التي تعمل على تحريف البيانات المالية وذلك راجع لمبررات التالية:¹
 - أن الإدارة لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.
 - أن الإدارة لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
 - أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.
- ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات والمفاهيم والتعاريف لأساليب محاسبية ترتبط بالمحاسبة الإبداعية، وتعد هذه المفاهيم جزءاً منها أو مرادفاً لها، وتصنف جميعها تحت طائلة لعبة الأرقام المالية، يعرف مفهوم لعبة الأرقام المالية بأنه تغيير النتائج المالية المبلغ عنها، وكذلك المركز المالي بمبالغ معينة من الإدارة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية أو بشكل عام إعداد الكشوف الاحتمالية، ويمكن عرض أشكال التلاعب في الحسابات من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (I-5): أشكال التلاعبات في الحسابات

المفهوم	أشكال التلاعب
الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف مرغوبة مثل تحقيق أرباح عالية، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.	المحاسبة النفعية
التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأ فيه من قبل المحللين الماليين.	إدارة الأرباح
وهو نقل الدخل بين الفترات بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ على شكل مخصصات.	تمهيد صورة الدخل
إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد أو حذف قيم معينة بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، وهو عمل مخالف للقانون.	التلاعب بالتقارير المالية
استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المألوفة بالتلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.	المحاسبة الإبداعية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013 عمان الأردن، ص 22.

¹ لخزاري عبد الجليل، زين عيسى، دوافع وأساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية بالوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص 3.

من خلال هذا الجدول فإن أي كانت مسميات المحاسبة الإبداعية فجميعها يستغل الثغرات في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار المعلومات المالية بغير صورتها الحقيقية، وبشكل يخدم طرف معين على حساب باقي الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

وحسب "Babalyan" فإنه يمكن اعتبار المحاسبة الإبداعية مصطلح مرادف للتلاعب المحاسبي، أما تمهيد الدخل فهو مجرد نوع من إدارة الأرباح، بينما المحاسبة المتحفظة فهي قريبة من المحاسبة الإبداعية ولكن لديها صبغة أكثر سلبية.¹ فقد يشير البعض إلى أن الممارسات غير المشروعة لإدارة الأرباح تتمثل بالتلاعب في الأرباح، أي التطبيقات المحاسبية التي تستغل المرونة المحاسبية في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً والمعايير المحاسبية وتقوم بانتهاكها، أما الجانب القانوني (الشرعي) فيتمثل في الممارسات الممثلة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها المقبولة عموماً والمعايير المحاسبية، والتي يطلق عليها بممارسات إدارة الأرباح.²

أما "Popescu, et. al" قام بالمقارنة بين المحاسبة الإبداعية والاحتيال المحاسبي وعرض الفروقات الرئيسية بينهما، ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (I-6): الفروقات الرئيسية بين المحاسبة الإبداعية والاحتيال المحاسبي

الاحتيال المحاسبي	المحاسبة الإبداعية
- سلبى وغير قانوني.	- تستغل الثغرات في القواعد المحاسبية.
- ينطوي على تزوير أو تغيير للسجلات المحاسبية والوثائق الداعمة والتي على أساسها يتم إعداد المعلومات المالية.	- تعدد الطرق لحل مشكلة معينة تدفع المحاسب إلى اختار الطريقة التي تؤدي إلى النتائج التي ترغب بها الإدارة.
- تفسير خاطئ أو إغفال متعمد لأحداث، معاملات أو معلومات أخرى ذات أهمية.	- تغيير الواقع المحاسبي دون اختراق القوانين المحاسبية.
- تطبيق مقصود غير صحيح لسياسات محاسبية مرتبطة بالتقييم، الاعتراف، التمثيل، أو وصف المعلومات.	- تمثل سلسلة من التقنيات والتلاعب بالبيانات المالية وتحميل صورة المؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Popescu, L, Nisulescu, I, **Creative Accounting Versus Fraud- Empirical Study**, Practical Application of Science, The Bucharest University of Economic Studies, VolumeII, Issue 3, Romania 2014, pp 59-64.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول أن الاحتيال المحاسبي والمحاسبة الإبداعية كليهما يقومان بالتلاعب بالبيانات

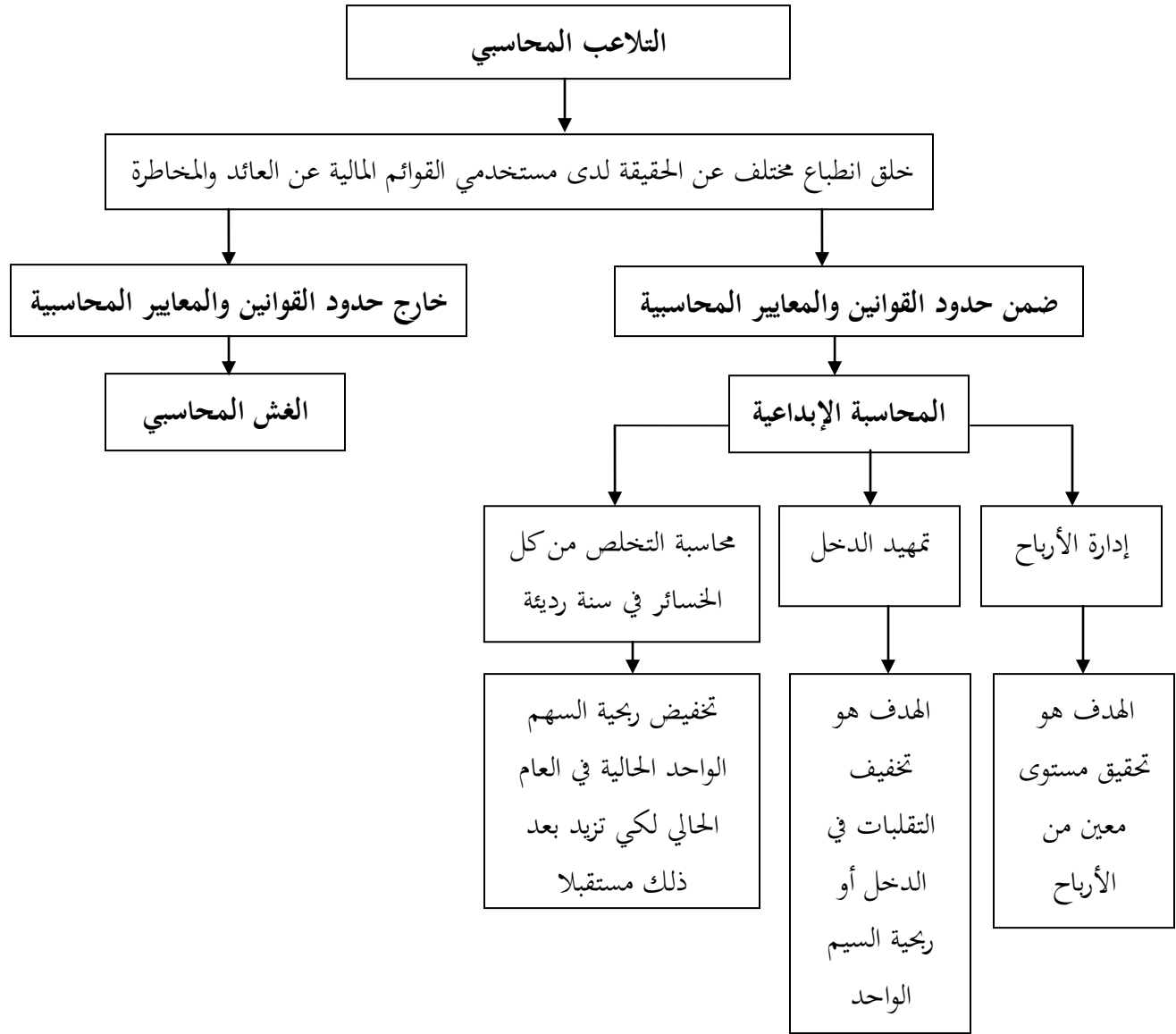
¹Babalyan Levon, **Earning Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards Implications for Valuation**, Ph.D. Thesis, the Faculty of Economics and Social Sciences of the University of Fribourg Switzerland 2004, pp 6-16.

²عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 30.

المالية للحصول على معلومات مالية ذات صورة معينة تخدم طرف على حساب الأطراف الأخرى ذات العلاقة، والمحاسبة الإبداعية تغير الواقع المحاسبي دون اختراق القوانين المحاسبية، أما الاحتيال المحاسبي أسلوب غير قانوني فهو يتجاوز الحد القانوني للمبادئ والقوانين المتعارف عليها.

حسب "فداوي أمينة" فإن التلاعب المحاسبي ينقسم إلى نوعين، وهذا ما يبينه الشكل الآتي:

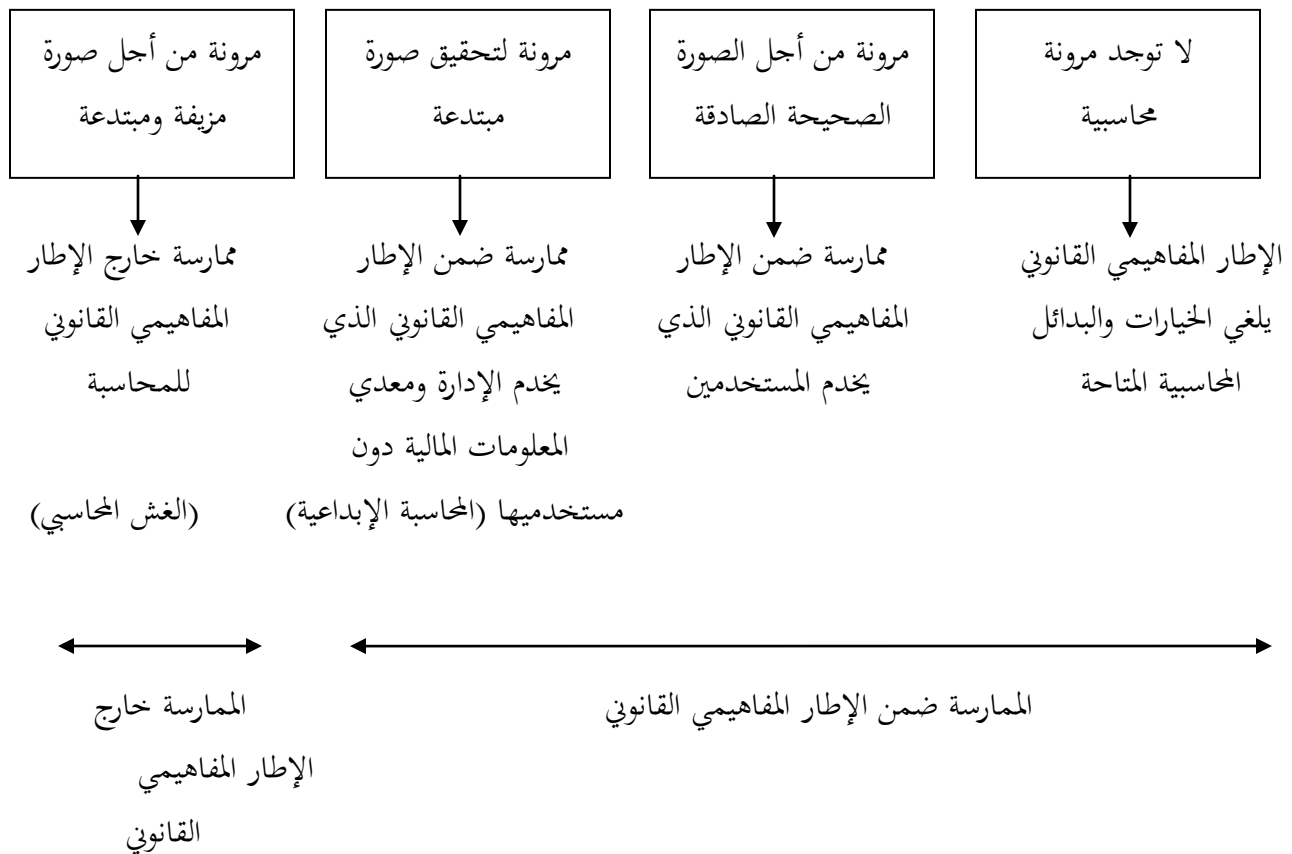
الشكل رقم (I-2): أشكال التلاعب المحاسبي



المصدر: فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 113.

من خلال الشكل أعلاه فإن هناك نوعين من التلاعب، التلاعب المحاسبي خارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية ويسمى الغش المحاسبي، والتلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية ويسمى المحاسبة الإبداعية الذي يتضمن على إدارة الأرباح، تمهيد الدخل ومحاسبة التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة. تختلف ممارسات المحاسبة الإبداعية مع غش البيانات المالية في كون هذا الأخير يمارس بخرق القوانين والمعايير المحاسبية ومرتكبه يتابع قانونياً، أما المحاسبة الإبداعية فتمثل استخدام المرونة المحاسبية ضمن الإطار القانوني و باحترام القواعد والمعايير المحاسبية بحيث تشتمل المرونة المحاسبية على تعدد البدائل، الطرق والسياسات المحاسبية، وتوفر منح الخيارات الأكبر للشركة لتختار ما يناسبها، وإظهار أداؤها التشغيلي نهاية كل فترة على النحو الذي يتوافق مع أعمالها، فمن ساهم في وجود هذه المرونة لم يضع في حسبانها أنه يمكن استغلالها لتجميل البيانات بما يناسب أهواء إدارة الشركات.¹ والشكل الآتي يوضح الفرق بين المحاسبة الإبداعية وغش البيانات المالية من منظور المرونة المحاسبية.

الشكل رقم (I-3): التلاعب المحاسبي والمرونة المحاسبية



المصدر: Michael John Jones, **Creative accounting, fraud and international accounting scandals**, Ibid, p7.

¹ Michael John Jones, **Creative accounting, fraud and international accounting scandals**, 1st edition, John Wiley & Sons Ltd publication: Chichester, England, 2011, p7.

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تستغل المرونة المحاسبية وتمارس ضمن الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة وتلبي أهداف الإدارة ومعدي المعلومات المالية دون مستخدميها، عكس غش البيانات المالية الذي يمارس خارج الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة سواء بتواجد المرونة المحاسبية أو في غيابها.

المطلب الثالث: دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق أهداف معينة وهذا ما ينطبق تماما على المحاسبة الإبداعية، حيث أن هناك وجهتي نظر مختلفتين حول دوافع قيام إدارة المؤسسات بممارسة المحاسبة الإبداعية وهما وجهة النظر الانتهازية ووجهة النظر المعلوماتية، بالنسبة لوجهة النظر الانتهازية ترى أن الإدارة تهدف من ممارسة المحاسبة الإبداعية إلى تضليل الأطراف ذات العلاقة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة وذلك بغرض تحقيق منافع ذاتية لها أما بالنسبة لوجهة النظر المعلوماتية فترى أن الدافع من وراء قيام الإدارة بذلك هو التأثير على مستخدمي المعلومات المالية عن طريق الكشف عن معلومات تتفق وتوقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وهنا يكون الدافع هو إظهار كفاءة المؤسسة.¹

تتعدد العوامل والدوافع وراء استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، وأحد أهم الأسباب هو إظهار الوضع المالي للشركة بشكل أفضل مما هو عليه، تنحصر دوافع الإدارة لاستخدام المحاسبة الإبداعية بالنقاط الآتية:

• التهرب الضريبي

إن النظام الضريبي هو عبارة عن علاقة تعاقدية غير رسمية قائمة بين المؤسسة، المجتمع والمشرع بهدف تحقيق توافق نسبي لأهدافهم المتعارضة، فالمشرع يهدف إلى إحداث الإصلاح الاقتصادي في المجتمع وجذب الاستثمارات، بينما تبحث الإدارة الضريبية عن زيادة الحصيلة الضريبية، أما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض وعاء الضريبة والتمتع بالإعفاءات الضريبية، ففي حالة تمتع المؤسسة بإعفاءات ضريبية سواء لأنشطة محددة أو لمناطق معينة أو لفترات عند بداية النشاط أو بموجب اتفاقيات دولية فإنها تميل إلى زيادة أرباحها لجذب المستثمرين، أما في حالة انتهاء الإعفاءات الضريبية أو عدم تمتعها بمقل هذه الإعفاءات فإن المؤسسة تميل إلى تخفيض أرباحها لتخفيف العبء الضريبي.²

وقد يختلف الدافع لممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل التهرب الضريبي من بلد إلى آخر، حيث أنه كلما ازدادت نسبة الضريبة المفروضة فإن الدافع للتهرب الضريبي سيكون أكبر، والعكس صحيح.

تقوم بعض إدارة المؤسسات من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بتخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات

¹ Messod D. Beneish, **Earnings Management: A Perspective**, Working Paper, Indiana University, April 2001, p3 Available from: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=269625 26/04/2018 10h15.

² محمد عبد الله المومني، دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 08-09 ديسمبر 2009، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص 53.

وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي، حيث يتم حساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناء على قيمة هذا الوعاء.¹

● تحقيق مكاسب شخصية

تعد المكاسب الشخصية من أهم دوافع الإدارة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بالتعاون مع المدقق الخارجي وعلى حساب كافة الأطراف الأخرى، من خلال زيادة الأرباح ولاسيما إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح.²

لأغراض السوق فقد يرغب أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون الانخراط في صفقات أو معاملات داخلية في أسهم شركاتهم فيستخدمون المحاسبة الإبداعية لتأخير نشر المعلومات لأغراض السوق، ومن ثم يحسنون من فرصتهم من الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها.³

● الوفاء بالمتطلبات اللازمة (التصنيف المهني)

تنافس العديد من المؤسسات التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجربها بعض المؤسسات الدولية والمحلية، ويستند هذا التقييم إلى العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية، وهذا يعد دافعا لاستخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية لتعظيم قيمتها المالية،⁴ وتستخدم من أجل المحافظة على الحصة السوقية ومواجهة المتطلبات التنافسية عندما لا تسمح ظروف المؤسسة التشغيلية والاستثمارية بتحقيق ذلك.⁵

● الحصول على التمويل أو المحافظة عليه

عندما تعاني المؤسسة من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية والاستثمارية تلجأ لإعادة التمويل من خلال المؤسسات المالية بتقديم تقارير مالية تحقق شروط التمويل المفروضة من قبل المؤسسات المالية.⁶

● دوافع التخفيض المتعمد في الأرباح

التي تتمثل في تجنب التكاليف السياسية، والتفاوض مع نقابات العمال وتخفيض الأرباح الحالية لزيادة المكافآت

¹ علا فريد بطو، أثر التحدي للأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة العراق، 2006، ص17.

² أحمد سامح محمد رضا، دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتياطية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة حلوان، مصر، 2008، ص112.

³ حمادة رشا، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 العدد الثاني، 2010، ص 99.

⁴ فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص144.

⁵ حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، جامعة الإسراء، الأردن، 2011، ص363.

⁶ نفس المرجع، ص363.

المستقبلية، وتخفيض ما يزيد من الأرباح الحالية عن الحد الأقصى للمكافآت.¹

● **التأثير على سعر سهم المؤسسة في الأسواق المالية**

إن تراجع أداء المؤسسة أو اضطرابه من شأنه التأثير على أسعار أسهمها في السوق، لذا تلجأ إدارة المؤسسة إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تعظيم القيم المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك المؤسسات في الأسواق المالية.²

يحاول المستثمرون وبصورة نهائية دفع أكبر مبلغ من أجل زيادة أرباح المؤسسات وجعلها قادرة على مواصلة نموها وزيادة أرباحها بما يوفر أكبر حجم من التدفقات النقدية، فالمؤسسات التي توفر أكبر حجم من الأرباح لمستثمريها يكون لها تأثير إيجابي على أسعار الأسهم مما يرفع من قيمتها في السوق المالي، لذلك فالمحاسبة الإبداعية يجب أن تكون أول سبيل تنتهجه الإدارة لتوصيل أفضل صورة عن المؤسسة فيما يتعلق بقدرتها على در أكبر حجم من الأرباح وضمانها لتحقيق أعلى سعر للسهم في السوق المالي.³

● **الرغبة بإثبات الذات**

عندما يكون من تسلم قيادة المؤسسة هم من المدراء الشباب الذين يمتلكون عقلا مبدعا وخالقا وخاصة في بداية مهنتهم فإنهم يقومون بالبحث عن حلول مناسبة للشركة ومتوائمة مع استراتيجيات المؤسسة، لذلك فإن كثير منهم يلجؤون إلى وسائل وأساليب مبدعة كممارسات المحاسبة الإبداعية للارتقاء بالمؤسسة ووضعها في مصاف المؤسسات الراجعة وذات السمعة الجيدة، وهذا بالتالي يؤهلهم للحصول على ضمان التقدير وتحقيق التقدم والحصول على أجور عالية أو أرباح عالية بناء على أدائهم المنعكس على وضع المؤسسة.⁴

هذا ويتم تصنيف الدوافع وراء التلاعب بالسياسات المحاسبية إلى نوعين من الدوافع يمكن عرضها على النحو الآتي:

● **دوافع داخلية**

يقصد بالدوافع الداخلية تلك الدوافع التي تنبع من داخل المؤسسة، ويمكن استعراض هذه الدوافع كما يلي:⁵

- حوافز الإدارة: يقوم هذا الدافع على فكرة أن إدارة المؤسسات سوف تختار الطرق المحاسبية التي تسفر عن تحقيق أرباح أعلى أو مبكرة بهدف زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية، ويتفق هذا مع نظرية الوكالة.

¹ محمد أحمد حنفي محمود، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية 2010، ص 36.

² عماد الأغا، المحاسبة الإبداعية، مجلة مال وأعمال، العدد 02، كلية العلوم التطبيقية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 19 (بتصرف).

³ فداوي أمينة، مرجع سابق، ص 143.

⁴ Firescu, V, Popescu, J, **The Impact of Creative Accounting of Frozen Assets on the Company Performance. Finante - provocarile viitorului** (Finance - Challenges of the Future), University of Craiova, Faculty of Economics and Business Administration, vol. 1(16), Romania, pp 60-69.

⁵ محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال دراسة اختبارية، 2006، ص 11.

تاريخ الاطلاع 26 نوفمبر 2016 الساعة 21:15 pdf <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf>

– هيكل التمويل: إن المؤسسات التي يعتمد هيكلها التمويلي على نسبة أعلى من الديون مقابل حقوق الملكية تلجأ إلى التلاعب بالسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة أرباحها وتحسين نسبة الربحية والسيولة*، ومن ثم تحسين قيمتها السوقية.¹

– الوفورات الضريبية: تعتبر من الدوافع الهامة وراء قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح لتجنب الضرائب أو تحقيق وفورات ضريبية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر رسمة بعض النفقات خلال فترات الإعفاء الضريبي.

– ربحية المؤسسة: يعتبر حجم الأرباح المحققة والمتوقعة من المؤسسة ومدى استقرارها بين الفترات المتتالية أحد الدوافع التي تحفز إدارة المؤسسة على التلاعب في الطرق والسياسات المحاسبية.²

• دوافع خارجية

تتمثل الدوافع الخارجية في العوامل والظروف الخارجة عن إرادة المؤسسة، التي من شأنها تحفز الإدارة على ممارسة التلاعب، وتنحصر هذه الدوافع فيما يلي:³

– المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية: تسمح المرونة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية باختيار أو تطبيق سياسة معينة دون غيرها حسب الظروف المحيطة، فهي تعطي الفرصة أمام إدارة المؤسسة لممارسة المحاسبة الإبداعية، ونهني بأن هذه المرونة الهدف منها ليس تسهيل عمليات الاحتيال التي تقوم بها إدارة المؤسسات بل من أجل تقديم قوائم مالية ذات جودة وشفافية عالية.

– طبيعة المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: يعتبر المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في مجتمع ما من الدوافع التي تساعد الإدارة على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، من خلال التلاعب والتحايل أو تضليل المعلومات.

– غياب متطلبات المنظمات المهنية والهيئات الرقابية: تفرض المنظمات المهنية ذات الصلة بالمحاسبة والتدقيق على المؤسسات في مجتمع ما ضرورة الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية وإلا ستعرض لعقوبات مهنية، وغياب سيطرة وقوة الهيئات الرقابية يعطي فرصة أكبر أمام إدارة المؤسسات للتلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

وما يمكن استنتاجه أن الشركات تتجه نحو المحاسبة الإبداعية كلما حصل عندها تعثر مالي أو لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، ودوافع المحاسبة الإبداعية رغم تعددها وتناولها من قبل مجموعة من الباحثين بتصنيفات مختلفة حسب وجهة نظرهم

* نسب السيولة: تستخدم لقياس قدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير وتشمل: نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدلات دوران الأصول.

نسب الربحية: تستخدم لتحليل قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح مثل: نسبة الربح إلى المبيعات ومعدل العائد على الأصول

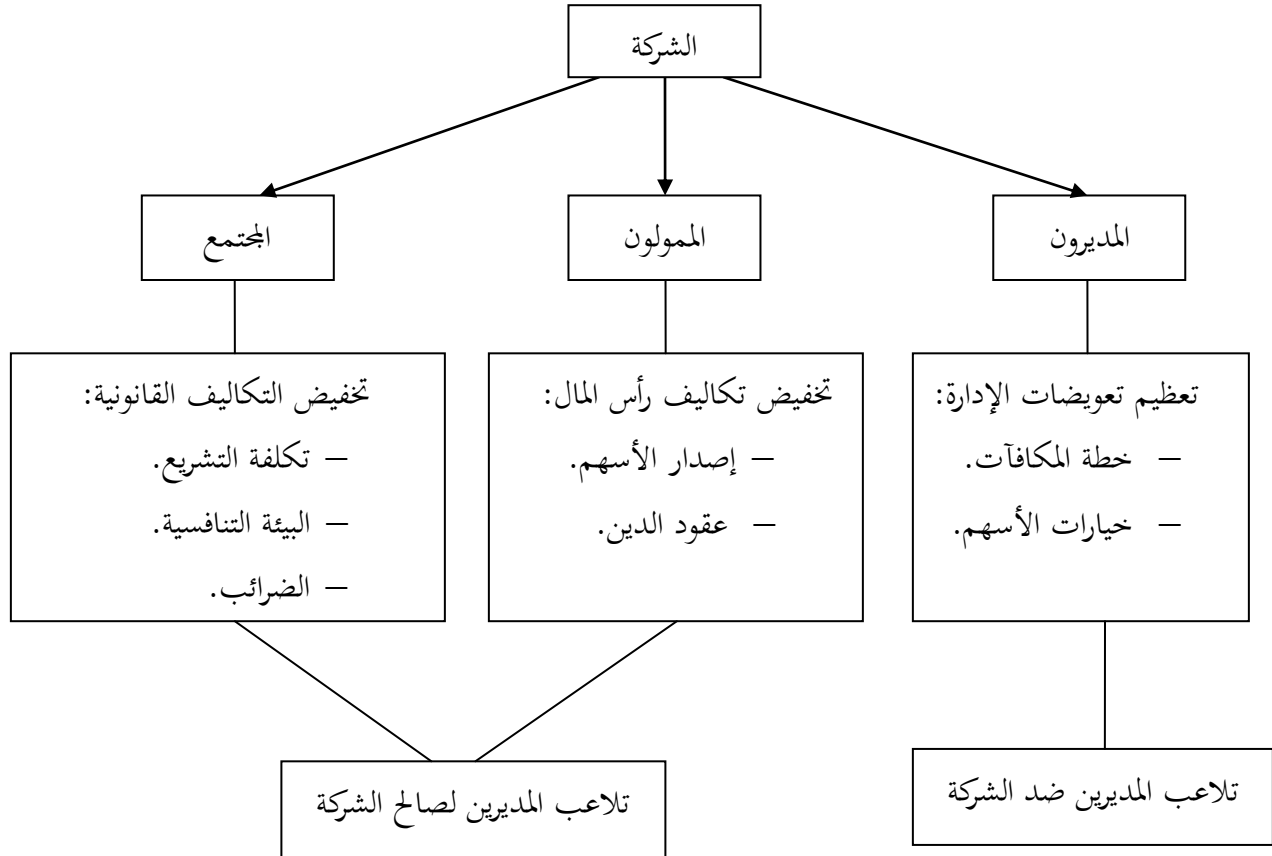
¹ محمد عبد العزيز محمد خليفة، إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية-دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2004.

² محمد زيدان إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 11-12.

³ نفس المرجع، ص 12.

إلا أنها في النهاية تكون إما دوافع متعلقة بمصلحة الشركة أو دوافع متعلقة بمصلحة الممارس نفسه. سيتم توضيح علاقة ممارسات المحاسبة الإبداعية بالأطراف ذات العلاقة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (I-4): العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذات العلاقة



المصدر:

Balaciu Diana, **Is Creative Accounting A Form of Manipulation**, University of Oradea, Faculty of Economics, Journal accredited CNCSIS-Category B +Tom xvll, volume 111, 2008, p936.

من خلال هذا الشكل تم ملاحظة أن هناك تلاعب من قبل الإدارة لصالح الشركة من خلال تخفيض تكاليف رأس المال الخاصة بالمولون وتخفيض التكاليف القانونية التابعة للمجتمع، وضدها كتعظيم تعويضات الإدارة كالمكافآت الخاصة بهم.

المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية - المجالات، الأساليب، الانعكاسات -

للمحاسبة الإبداعية مجالات وأساليب عدة وإن لهذه الممارسات أثر بالغ الأهمية على الشركة ومهنة المحاسبة والتدقيق.

المطلب الأول: مجالات المحاسبة الإبداعية

تأخذ المحاسبة الإبداعية بشكل عام مجالات عدة، فقد يكون إبداعا إداريا، جذريا، مخططا، جوهريا، تنظيميا، فرديا جماعيا، داخليا أو خارجيا، ويمكن ذكرها على سبيل المثال في المجالات الآتية: نظام المعلومات المحاسبي، المفاهيم، التعاريف الفروض، الأسس والقواعد والمعايير المختلفة للمحاسبة، القياس المحاسبي (التقييم)، أساليب التسجيل أو التقييد أو عرض المعلومات المالية، طرق توزيع أو تحميل المصاريف المختلفة، أساليب إعداد وعرض التقارير.¹

وفضلا عن التصنيفات المذكورة هناك العديد من الأنشطة الأخرى التي يمكن أن تستخدم من قبل الإدارة في مجالات المحاسبة الإبداعية:²

- **إدارة المبيعات:** حيث يمكن للإدارة نقل مبيعات الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية من خلال استخدام عدة أساليب منها تقديم خصومات مرتفعة على المبيعات، تخفيض معدل الفائدة على المبيعات الآجلة، وتخفيض قيمة المبلغ المقدم، وزيادة مدة الائتمان الممنوحة عند البيع الآجل.
- **إدارة النفقات الاختيارية:** حيث يمكن للإدارة التأثير على الأرباح من خلال التحكم في النفقات الاختيارية مثل الإعلان البحوث والتطوير والمصروفات الإدارية و العمومية.
- **إدارة الانتاج:** حيث يمكن للإدارة من خلال زيادة الانتاج تخفيض متوسط تكلفة الوحدة من التكاليف الثابتة ومن ثم تخفيض تكلفة الوحدة، إلى جانب أن زيادة الانتاج تؤدي إلى زيادة المخزون في نهاية المدة ويترتب على ذلك تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة الأرباح، ومن ثم الوصول إلى رقم الربح المرغوب، والعكس صحيح في حالة الرغبة في تخفيض الأرباح.

تتبع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية عدة طرق ومداحيل وهي كما يلي:

● **مدخل استغلال طبيعة التقديرات المحاسبية**

نتيجة لظروف عدم التأكد التي تتصف بها أنشطة المؤسسة لا يمكن قياس العديد من البنود في القوائم المالية بدقة ولكن يمكن فقط تقديرها، ومن أمثلة هذه التقديرات ما يلي:³

— تقديرات العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمتها في نهاية عمرها الإنتاجي.

¹ عمورة جمال، شرفي أحمد، دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، يومي 18-19 ماي 2011، جامعة البليدة، الجزائر، ص 11.

² محمد أحمد حنفي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

³ أحمد حامد محمود عبد الحليم، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني العدد الأول، كلية الدراسات التجارية، جامعة بنها، مصر، 2012، ص 27.

- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.
 - الديون المشكوك فيها، والمخصصات المختلفة.
 - توقيت الاعتراف بالمصروفات والإيرادات.
- ويمكن لإدارة الشركة إما بعمل تغييرات على التقديرات السابق إعدادها في السنوات السابقة بالزيادة أو النقصان بما يؤثر على رقم الأرباح المعلن، أو بإجراء تقديرات متحيزة.

● مدخل استغلال مرونة المبادئ المحاسبية

تتم ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار المبادئ المحاسبية دون انتهاكها، ويمكن للإدارة استخدام مرونة المبادئ المحاسبية من خلال ما يلي:

- الاختيار بين الطرق المختلفة لتسعير المخزون.
 - الاختيار بين الطرق المختلفة لحساب إهلاك الأصول الثابتة الملموسة ومعدل نفاذ الأصول غير الملموسة.
 - الاختيار بين طرق معالجة آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
 - الاختيار بين طرق الاعتراف بالإيراد.
 - الاختيار بين طرق المحاسبة عن نظم مزايا التقاعد.¹
- وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من المرونة في تطبيق المبادئ المحاسبية ليس تقديم قوائم مالية مضللة، وإنما يتعين أن يتم تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية لتكون أكثر إفصاحاً وشفافية.

● مدخل التعديل في طريقة الإفصاح بالقوائم المالية

حددت معايير المحاسبة شكل ومحتوى وترتيب عناصر القوائم المالية، فمثلاً يجب أن تبوب قائمة التدفقات النقدية بحيث يتم الفصل بين التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، وتلك الناتجة عن الأنشطة التمويلية. ويمكن للإدارة التأثير على الأداء الحقيقي للشركة، كأن تدرج بعض العمليات التي تعبر عن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.²

● مدخل هيكلية العمليات المرتبطة بالمعايير المحاسبية غير المرنة

هنا تحاول إدارة الشركة التحايل على المعايير التي تحدد المعالجات المحاسبية بطريقة رقمية بصورة لا يكون فيها أي مجال لقيام الإدارة بعملية التقدير الشخصي مما يحد من قدرة الإدارة على القيام بممارسات المحاسبة الإبداعية.³

¹ أحمد حامد محمود عبد الحليم، مرجع سابق، ص 27.

² نفس المرجع، ص ص 27-28.

³ سامي محمد أحمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال دراسة اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول، 2011، ص ص 46-47.

إن إدارة الشركات تحاول أن تتغلب على هذه النوعية من المعايير غير المرنة التي تقلل من فرصها في ممارسة هذه العمليات، وذلك من خلال إتباع ما يسمى بمدخل هيكله العمليات، بحيث تقوم الإدارة بتعديل العقود والاتفاقيات أو إعادة صياغتها، والبعد عن مخالفة المعالجات المحاسبية الواردة تفصيلاً في هذه النوعية من المعايير.¹

• مدخل التوقيت الملائم لتطبيق معيار محاسبي جديد

عند صدور معيار محاسبي جديد فإنه لا يتم تطبيقه فور صدوره ولكن غالباً ما تمنح الشركات فترة حتى يتم تطبيقه (فترة بينية) تقع عادة بين سنتين إلى ثلاث سنوات قبل التطبيق الإلزامي للمعيار، وتسمح المعايير عادة بالتطبيق المبكر عن الميعاد المحدد للتطبيق الإلزامي،² مما يعطي الإدارة فرصة اختيار التوقيت المناسب لتطبيق المعيار قبل الموعد الإلزامي له وذلك لخدمة وتحقيق المنافع الذاتية لها.

• مدخل التغيير في تكوين الشركة

من خلال تغيير الشكل القانوني للشركة أو بالاندماج مع شركة أخرى أو السيطرة عليها بحيث تكون تابعة لها مما يتطلب إعداد تقارير وقوائم مالية موحدة، حيث يساعد ذلك الإدارة على تحقيق أهدافها بخصوص المحاسبة الإبداعية. يتبين مما سبق أن هناك العديد من المجالات، المدخل والأنشطة التي يمكن أن تستخدم من قبل إدارة الشركات لتحسين مركزها المالي وتعزيز مكانتها في السوق، فضلاً عن تقليل الآثار السلبية لتقلبات الأرباح خلال الفترات المتتالية لذلك تتخذ الإدارة من بين البدائل المحاسبية ما يعظم منفعتها، مستغلة في ذلك ما تسمح به المرونة في المبادئ المحاسبية مستخدمة أساليب عديدة والتي سوف يتم التطرق إليها لاحقاً.

المطلب الثاني: الأساليب والإجراءات المتبعة في المحاسبة الإبداعية

المحاسبة الإبداعية هي عبارة عن الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من أجل التلاعب بالبيانات المالية عن طريق استغلال القواعد المحاسبية الحالية أو إهمال بعضها منها أو جميعها.³ وقد قسمت حمادة التلاعب الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية إلى نوعين:

- الأول: تلاعب محاسبي كاستغلال فرصة اختيار السياسات المحاسبية البديلة مثل طرق تقييم المخزون السلعي ومعاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية، أو التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية للعمر الإنتاجي.
- الثاني: تلاعب غير محاسبي مثل تغيير تصنيف الصفقات مثلاً عند بيع الأصول وإعادة استئجارها إذ أن عائدات

¹ مصطفى راشد العبادي، حدود مسئولية مراجعي الحسابات عن الاستجابة لمخاطر تحريفات القوائم المالية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح دراسة اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2008، ص ص 83-85.

² محمد عبد العزيز محمد خليفة، إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص ص 123-222.

³ Naser, K. and M. Pendlebury, A Note on the use of Creative Accounting, British Accounting Review 24, 1992, p 4.

البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار، أو تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف معين.¹

انتشرت في السنوات الأخيرة ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية بصورة كبيرة ومختلفة، الأمر الذي دفع العديد من

الباحثين لتناولها من وجهات نظر وزوايا مختلفة نذكر منها:

- تم تقسيم أساليب المحاسبة الإبداعية إلى ثلاثة مجموعات، المجموعة الأولى تشمل على التلاعب بالعمليات الحقيقية كتأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات بالعمليات غير الحقيقية كالاعتراف بإيرادات لم تستحق أو إيرادات وهمية التطبيق المتعسف للمبادئ المحاسبية، إدارة الأرباح أما المجموعة الثانية التلاعب في الإفصاح المحاسبي مثل عدم كفاية الإفصاح مجلس الإدارة لا تقدم تقريراً تستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها، عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، التلاعب في إعلان نتائج العمليات بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية، أما المجموعة الثالثة عدم بذل العناية المهنية الواجبة في الحصول على أدلة الإثبات الكافية ومراجعة المعاملات غير العادية والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.²

يمكن تقسيم أساليب المحاسبة الإبداعية من عدة زوايا، فمن حيث اتفاقها مع المبادئ المحاسبية تقسم إلى أساليب تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP ومع معايير المحاسبة التدقيق، وفي الغالب يتم تطبيق تلك المبادئ والمعايير من حيث الشكل فقط دون الجوهر عمداً بهدف التظليل والتلاعب أو سوء فهم، وأساليب ليس لها علاقة بالمبادئ أو المعايير المحاسبية كالتلاعب الناتج عن الأطراف ذات العلاقة، أما من حيث نوع التأثير على القوائم المالية فهي تنقسم إلى أساليب مؤثرة على المضمون والمتمثل في مجموعة المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية، والتي تعبر عن ملخص العمليات المالية وتدفق الموارد داخل وخارج المؤسسة، وأساليب مؤثرة على الشكل ولكي يحقق مضمون القوائم المالية الغرض منه فلا بد أن يتم عرض عناصر هذه القوائم بما يتناسب مع حاجة مستخدمي المعلومات التي تحتويها، فمن خلال إعادة التبويب الواردة في القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة يمكن التأثير على الأداء الحقيقي للمؤسسة، مع أن التغيير في موقع بعض البنود لا يؤثر على النتيجة النهائية، لكنه يترك تأثيراً على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء المالي للشركة، أما من حيث طبيعة الأساليب فقد يستخدم أساليب حقيقية أو أساليب وهمية (غير حقيقية) في تأثيرها على القوائم المالية.³

¹ حمادة رشا، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² عبد العظيم عثمان محمد خليفة، أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017، ص ص 167-170.

³ محمد حلو داود الخرسان، عبد الرضا حسن سعود، مدى تأثير نظام المحاسب الضريبي في العراق بالمحاسبة الإبداعية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة ذي قار المجلد 9 العدد3، جويلية 2014، ص 08.

- أساليب المحاسبة الإبداعية تظهر عندما تتيح القواعد المحاسبية للمؤسسة الاختيار بين مختلف السياسات المحاسبية كاستخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ ادخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية، التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر.¹

وقام باحثون آخرون بالتطرق إلى أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في الكشوف المالية والمتمثلة في:

- **قائمة المركز المالي (الميزانية):** تقدم صورة مفصلة للمركز المالي للمؤسسة لفترة معينة، ترتبط أهميتها بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى المؤسسة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية،² التلاعب بالقيم المحاسبية في الميزانية يكون بعدة وسائل، وفيما يلي وصف لبعض محاور التقنيات والأساليب المتبعة في المحاسبة الإبداعية على قائمة الميزانية.

الجدول رقم (I-7): أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بقائمة المركز المالي (الميزانية)

المحور	أساليب المحاسبة الإبداعية
المحور الأول: التلاعب برقم الأصول الثابتة	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد قيم الأصول الثابتة مع تغيير غير مبرر لنسب الاهتلاك وتخفيضها عن النسب المستخدمة في السوق بالإضافة إلى تضخيم قيمة الأصول مثل ممارسات وورد كوم.
المحور الثاني: التلاعب برقم الأصول غير الملموسة	التلاعب بتقييم الأصول غير الملموسة والمبالغة في تقييمها مثل العلامات التجارية مع تغيير غير مبرر لطرق الإطفاء، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة بما يخالف معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.
المحور الثالث: التلاعب برقم الأصول المتداولة	<ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات المتداولة: التلاعب في أسعار تقييم محفظة الأوراق المالية والتلاعب في تصنيف الاستثمارات المتداولة بالإضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار. • النقدية: التلاعب في حسابات النقدية بعدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة والتلاعب بأسعار الصرف عند ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية بالإضافة إلى تحصيل النقدية بأسرع ما يمكن مع قرار عدم إعادة الاستثمار. • الذمم المدينة: التلاعب بتصنيف الذمم المدينة وعدم الكشف عن الديون المتعثرة. • المخزون: التلاعب بتقييم المخزون وطرق تسعييره، لزيادة التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة بالإضافة إلى تضمين كشوفات الجرد بضاعة راكدة أو تالفة وتغيير غير مبرر

¹ بن عبد العزيز سفيان، منصور هوري، دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 498.

² حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 367.

في طريقة تسعير المخزون.	
التلاعب في تصنيف المطلوبات المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل وقيام الإدارة بتسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل بالإضافة للاقتراض لتغطية أي خسائر في سعر الأسهم.	المحور الرابع: التلاعب برقم الالتزامات طويلة الأجل
عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من الالتزامات طويلة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة، وتأخير كتابة الشيكات للموردين حيث تظهر النقدية بأكبر من قيمتها الحقيقية.	المحور الخامس: التلاعب برقم الالتزامات قصيرة الأجل
تخفيض الاحتياطات الموجودة لتغطية التزامات منشأة الأعمال، إضافة الاحتياطات لإيرادات منشأة الأعمال للتلاعب برقم الإيرادات.	المحور السادس: التلاعب برقم المنحصات والاحتياطات
مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الحالي بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب باعتباره بندا من بنود السنوات السابقة.	المحور السابع: التلاعب برقم حقوق المساهمين
تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.	المحور الثامن: التلاعب برقم الاستثمارات طويلة الأجل
إثبات موجودات محتملة قبل التأكد من تحققها مثل إثبات إيرادات متوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها.	المحور التاسع: التلاعب برقم الموجودات الطارئة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميساء محمد سعد أبو تمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-55.

بما أن قائمة المركز المالي (الميزانية) تشمل على عدة عناصر لذا تم وضع محاور، كل محور يشمل عنصر من عناصر الميزانية وتم عرض أهم الأساليب المحاسبية الإبداعية التي تطبق على كل العنصر.

- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): يمكن استعراض أهم الأساليب المستخدمة للتلاعب في جدول حسابات النتائج في إطار المحاسبة الإبداعية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (I-8): أساليب المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

المحور	أساليب المحاسبة الإبداعية
<p>المحور الأول: التلاعب برقم الأرباح والإيرادات</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● الاعتراف المبكر بالإيراد أو تسجيل إيرادات وهمية بمعنى تسجيل الإيراد بشكل سريع ومبكر فيما عملية البيع لا تزال موضع شك قبل الشحن أو التسجيل أو التزام الزبون في الدفع، حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة ولكن يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة. عادة ما تكون تلك المبيعات المسجلة متعلقة بأموال تم استلامها ولكن لا يمكن اعتبارها كإيراد ناتج عن النشاط التشغيلي لمنشأة الأعمال مثل إيرادات الاستثمارات. ● زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة والأرباح الرأسمالية غير المتكررة تهدف إلى المبالغة في إيرادات المؤسسات وذكر مبالغ مالية غير موجودة، تشمل زيادة الأرباح من خلال: - بيع أصل مقيم بأقل من قيمته الحقيقية. - تسجيل عائد الاستثمار جزءا من الإيرادات باعتباره دخلا تشغيليا. ● نقل الإيرادات الحالية إلى فترة محاسبية لاحقة تهدف إلى تخفيض الأرباح الحالية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة وتستخدم متى ما كانت أوضاع المؤسسات الحالية ممتازة وتعمل الإدارة على نقلها إلى فترات مالية مستقبلية من المتوقع أن تكون عصبية، حسب المبادئ المحاسبية المتبعة فإن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها.
<p>المحور الثاني: التلاعب برقم المصاريف</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة المصاريف تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل وتخصم مباشرة من الإيرادات، أما المنافع طويلة الأجل تعد أصولا يمكن إهلاكها على المدى الطويل، وفي بعض الأحيان بعض هذه الأصول تصبح عديمة النفع وبالتالي يتم تسجيلها كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل، ويشمل نقل المصاريف الجارية: - رسملة التكاليف التشغيلية العادية. - اهتلاك التكاليف بشكل بطيء جدًا. - عدم تسجيل الأصول التالفة. ● نقل المصاريف الحالية إلى فترة محاسبية مستقبلية تعتمد الإدارات إلى استخدامها عندما تواجه المؤسسات أوقاتا صعبة بسبب تراجع الأعمال فيها على أمل أن المستقبل سيكون أفضل للتخفيف من أعباء الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

<p>● المصاريف غير المتكررة</p> <p>إدراج المصاريف غير المتكررة من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، الذي يؤدي بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.</p> <p>- تسجيل النقد المستلم من عمليات استثمارية أو من بيع موجودات باعتباره إيراد وهو تدفق نقدي تولد من أنشطة استثمارية تم التعامل معه كتدفق نقدي من أنشطة تشغيلية.</p> <p>- تأجيل إثبات فواتير المشتريات النقدية في نهاية العام للتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة.</p>	
---	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميساء محمد سعد أبو تمام، مرجع سابق، ص ص 56-59.

تقوم إدارة الشركات بالتلاعب بقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) وذلك من خلال عنصرين هامين رقم الأرباح والإيرادات ورقم المصاريف، عن طريق الاعتراف المبكر بالإيراد أو تسجيل إيرادات وهمية، ونقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة.

- قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة): تعتبر قائمة التدفقات النقدية واحدة من أكثر القوائم المالية موثوقة، وللتلاعب في بياناتها المالية تحتاج الكثير من الجهد، وباعتبار التدفقات النقدية لها سمة التنبؤ بمستقبل المؤسسات وعامل مهم من عوامل التقييم، فإن إدارة المؤسسات أدركت مدى أهمية هذه القائمة لكل من المستثمرين والدائنين وغيرهم كالمحللين الماليين فلجأت للبحث عن فرص للتلاعب بها.¹
- وهناك مرونة في قائمة التدفقات النقدية ممكن أن تستغل من قبل المديرين عند القياس والإبلاغ عن التدفقات النقدية تظهر هذه المرونة في عدة محاور والمبينة في الجدول الآتي:

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 60.

الجدول رقم (I-9) : أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بقائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)

المحور	أساليب المحاسبة الإبداعية
المحور الأول: التلاعب بتصنيف التدفقات النقدية	يمكن التلاعب في تصنيف التدفقات ما بين التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ولكن التلاعب يكمن في تبويب بنود التدفقات النقدية تحت كل مجموعة من المجموعات الثلاثة لاختلافها في بعض الدول، حيث أن المعيار المحاسبي رقم (7) سمح بدائل بالنسبة لتصنيف الفوائد المدفوعة والمقبوضة وعوائد الاستثمارات والتوزيعات النقدية للأرباح، من الأمثلة على ذلك: تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية وتمويلية والعكس، تصنيف تكاليف لتطوير الأسهم باعتبارها تدفقات استثمارية خارجة، تصنيف المبالغ النقدية المحصلة عن طريق الحصول على تسهيلات بنكية على أنها تدفقات تشغيلية.
المحور الثاني التدفقات النقدية من الأنشطة غير المستمرة	معاملة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة غير المتكررة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية المستمرة، بحيث تقوم المؤسسات بتصنيف التدفقات النقدية الداخلة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية مستمرة، أما التدفقات النقدية الخارجة والتي لها تأثير سلبي تصنف كتدفقات نقدية من أنشطة غير مستمرة، من الأمثلة على هذه الأنشطة تسجيل التدفقات النقدية غير المستمرة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دون ذكر أي ملاحظات تشرح أنها تفتقر للاستمرارية، تصنيف المبالغ النقدية من الدعاوي القضائية على أنها تدفقات تشغيلية.
المحور الثالث الخيار بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة	الخيار ما بين الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة عند إعداد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا يؤثر على النتيجة النهائية ولكنه يترك أثراً على قدرة مستخدم المعلومات على فهم الأداء المالي للمؤسسة، كاستخدام الطريقة غير مباشرة في إعداد رصيد صافي التدفقات التشغيلية، وعدم إيضاح الأثر النقدي وغير النقدي للأنشطة الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المحاسبية عند استخدام الطريقة المباشرة.
المحور الرابع: التلاعب بالسياسات المحاسبية المستخدمة والإجراءات التي تندرج تحت باب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية	التلاعب بالسياسات المحاسبية المستخدمة والتي تتم ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصر المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ، حيث أن المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية توفر فرصاً للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية لحالة المؤسسات كإجراء تغيير غير مبرر في طريقة الإهلاك أو الإطفاء المتبعة وإطالة فترة السداد للنفقات والمصاريف بهدف تحسين مستوى التدفقات النقدية التشغيلية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميساء محمد سعد أبو تمام، مرجع سابق، ص 60-65.

إن التلاعب بقائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) يكون إما بالتلاعب في تصنيف التدفقات النقدية أو من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة غير المستمرة أو الاستفادة من الخيار بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة، أو التلاعب

بالسياسات المحاسبية المستخدمة والإجراءات التي تندرج تحت باب المحاسبة الإبداعية للتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية.

- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة): تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة ربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق، إن بنود هذه القائمة معرضة للتلاعب من خلال إجراء تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المحتسب، والتي تمارس من أجل إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.¹

ولعل أبرز الأساليب المستخدمة في بنود قائمة التغير في حقوق الملكية تتلخص فيما يلي:

- إعادة تقييم الموجودات وإظهار الفائض ضمن حقوق الملكية مما يرفع من قيمة حقوق الملكية.
- إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة.
- معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المتعلقة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل، حيث أنها خسائر مرتبطة بعمليات من أنشطة تشغيلية.
- عمل تغيرات وهمية في زيادة رأس المال أو تخفيضه، أو في الأرباح المحتجزة بزيادتها أو تخفيضها من خلال إعادة تقدير الأخطاء السابقة، حيث أنه في حالات معينة عند ظهور أخطاء فإنه يلزم الرجوع إلى معلومات فترات سابقة لإعادة تقييم الأخطاء وتصحيحها، وهذه فرصة للتأثير على رأس المال والأرباح المحتجزة.²
- عدم إظهار الحسابات المستحقة والمعدومة مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والموجودات المتداولة وتضخيم حقوق الملكية والموجودات المتداولة.³
- توزيعات نقدية لا يقابلها أرباح حقيقية مما يؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية مثل أن يتم توزيع أرباح من زيادة في تقييم الموجودات، أي أن التوزيع تم بسبب أرباح من إعادة تقييم الأصول أو من أرباح استثنائية غير متكررة، حيث أن الأرباح التي يجب توزيعها أن تكون من أرباح السنة أو من أرباح سنوات سابقة، بينما أرباح إعادة التقييم الأصول هي أرباح دفترية وليست حقيقية.⁴

¹ محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 106 (بتصرف).

³ بتول محمد نوري مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 194 (بتصرف).

⁴ نعيم تومان مرهون الزبادي، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 17، العدد 2، 2015، ص 202 (بتصرف)

ومما سبق يتبين أن استخدام طرق وأساليب المحاسبة الإبداعية تختلف وتتنوع بتنوع الظروف المحيطة بكل شركة (حجم وطبيعة الشركة ومكانتها في السوق، طبيعة العلاقة بين الإدارة والملاك ومدى مساهمة الإدارة في ملكية الشركة، مدى استقرار الأرباح)، ولا تخرج الأساليب المتبعة عن أربعة مواطن للتلاعب، فهي إما تلاعباً في التوقيت أو التقدير أو التصنيف (لتبويب) أو الإفصاح.

المطلب الثالث: انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية

على الرغم من أن المديرين يدركون أن المحاسبة الإبداعية وإن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل عديدة في الأجل الطويل. ومن أهم هذه المشاكل نذكر:

• تلاشي المعايير الأخلاقية

حتى وإن كانت المحاسبة الإبداعية لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، إن الوضع الأخلاقي يعتمد على إذا ما كانت ممارستها مبررة أخلاقياً من عدمه، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسیناً جوهرياً لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة،¹ وفي هذه الحالة فإن عنصر التعمد الذي تلجأ إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية، كما أنها ترسل رسالة للعاملين بأنها تخفي الحقيقة وتضلل الغير مما يولد مناخاً غير أخلاقياً لدى العاملين، وتتيح لهم فرصاً لممارسة أنشطة غير مقبولة، وتؤدي في النهاية إلى مخالفات جوهريّة في القوائم المالية،² فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام سوف يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر.³

• تخفيض قيمة المؤسسة

توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المؤسسة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنها يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة.⁴ فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام الشركة ببيع المنتج في 30 ديسمبر بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في 2 جانفي، كذلك فإن يمكن أن يؤدي تأخير المصروفات الاختيارية في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء الشركة، فتأخير

¹ أبو عجيلة وآخرون، أثر الحوكمة الموسمية على إدارة الأرباح دليل من الأردن، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 06.

² وسيم أبو عريش، إدارة الأرباح، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 106-107.

³ سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 08، جامعة الإسكندرية 2008، ص 19.

⁴ سمير كامل محمد عيسى، نفس المرجع، ص 18.

الصيانة، البحوث والتطوير، وتدريب العاملين يؤدي إلى فشل المعدات وتخفيض الإنتاجية، وانخفاض مكانة الشركة في السوق.

● إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية

لا تتم ممارسة المحاسبة الإبداعية على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضا على مستوى الإدارة التشغيلية فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيء، ومن أهم مخاطر المحاسبة الإبداعية في المستويات الإدارية الدنيا إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.¹

● العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية

في السنوات الأخيرة أصبحت الدول التي لها تعاملات كبيرة مع البورصة تفرض عقوبات صارمة على المؤسسات التي قامت بإدارة أرباحها وحتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخرى، فإن مجرد إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفا جدا للمؤسسة.² ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية حيث فرضت عقوبات صارمة على الشركات التي مارست المحاسبة الإبداعية ومنها شركة (Grance. R.W)، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام 1990-1992 وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار، ثم قامت بين عامي 1993-1995 بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح.³ ويؤكد "Clikeman" أنه حتى ولو لم تقم لجنة مراقبة عمليات البورصة بفرض غرامات مالية أو عقوبات تأديبية على المؤسسة فإن بمجرد إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلف جدا للمؤسسة.⁴ ولممارسات المحاسبة الإبداعية انعكاسات على عملية التدقيق والمدقق نفسه وتتمثل في:

● خطر التقاضي

من أهم العوامل التي تؤثر على مهنة التدقيق ومن ثم المعلومات المالية وجودتها خطر التقاضي، حيث يتم مقاضاة المراجع عندما يدعى العميل أن عملية التدقيق قد فشلت، أي فشل المراجع في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية أو نجاح في اكتشافها ولكنه فشل في التقرير عنها.

¹ سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق، ص 19.

² نفس المرجع، ص 19-20.

³ وسيم أبو عريش، مرجع سابق، ص 106.

⁴ Paul M. Clikeman, **Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use**, The internal auditor: journal of the Institute of Internal Auditors, Altamonte Springs, Vol.60, 2003, pp 75-79.

• خطر الجزاءات

يقصد بها الجزاءات المفروضة من قبل هيئات تنظيمية أو هيئات مهنية التي يتعرض لها المدقق لأسباب مرتبطة بالممارسة المهنية الناتجة عن ارتباطه بالعميل، والتي تؤثر على الأتعاب التي قد يتحصل عليها.

• الإضرار بسمعة المدقق المهنية

إن الضرر الذي يلحق بسمعة المدقق هو نتيجة للتقاضي والعقوبات الجزائية التي تتم بحقه حيث يعتبر سمعة المدقق أحد محددات جودة أدائه المهني.¹

يشير " Miller " إلى أن الإدارة وبصفتها وكيل المساهمين وراعية لأموالهم المستثمرة فمن المفترض أن تعمل على تحقيق مصلحتهم وتحقيق أقصى قدر من الأرباح للمؤسسة على المدى الطويل، ومع ذلك فإن الأهداف قصيرة الأجل هي ضرورية أيضا لتحسين إنتاجية وصورة المؤسسة، وهنا تبرز إحدى المشاكل المرتبطة بعمل الإدارة والمتمثلة في تركيز الإدارة على تحقيق الأرباح في المدى القصير بهدف الحصول على أقصى قدر من المرتبات والمكافآت، بدلا من التركيز على النجاح الاقتصادي للمؤسسة في المدى الطويل وهذا ما يخلق نوع من الصراع بين الملاك والإدارة.²

هناك العديد من الوحدات المدرجة في سوق الأوراق المالية التي تستعمل أساليب المحاسبة الإبداعية لغرض تضخيم أرباحها وتحسين مركزها المالي بهدف جذب المستثمرين، ومن شأن هذا التصرف تضليل المستثمرين.³

نتيجة لممارسات المحاسبة الإبداعية فإن الأرقام المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة مما يؤدي إلى تغليب المستثمرين واتخاذهم لقرارات غير مثلى، بالإضافة إلى كفاءة السوق المالي التي تستند على تدفق المعلومات إليه والتالي فإن قيمة الأوراق المالية للمؤسسات التي قامت بممارسات المحاسبة الإبداعية سوف تكون مسعرة بأكبر أو أقل من قيمتها الحقيقية، كما أن سلوك الإدارة المتبع لإخفاء الأداء الحقيقي لها يؤدي إلى خلق تكاليف وكالة إضافية مثل تكاليف الرقابة على سلوك الإدارة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، تكاليف لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف ذات العلاقة.⁴

إن للمحاسبة الإبداعية آثار سلبية على إدارة الشركات وعلى الشركات نفسها والجانب الأخلاقي ومدقق الحسابات الأمر الذي يجعلها تقلل من الثقة في الإدارة أو التأثير على أداء الإدارة نفسها، ففي حالة ممارسة الإدارة التشغيلية أساليب المحاسبة الإبداعية فهي تقوم بإخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا وهذا ما يؤثر على أداء هذه الأخيرة، كما أن المحاسبة

¹ يونس الزين، عبد الحميد حسياني، خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة حالة فضيحة شركة إنرون، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016 ص 392.

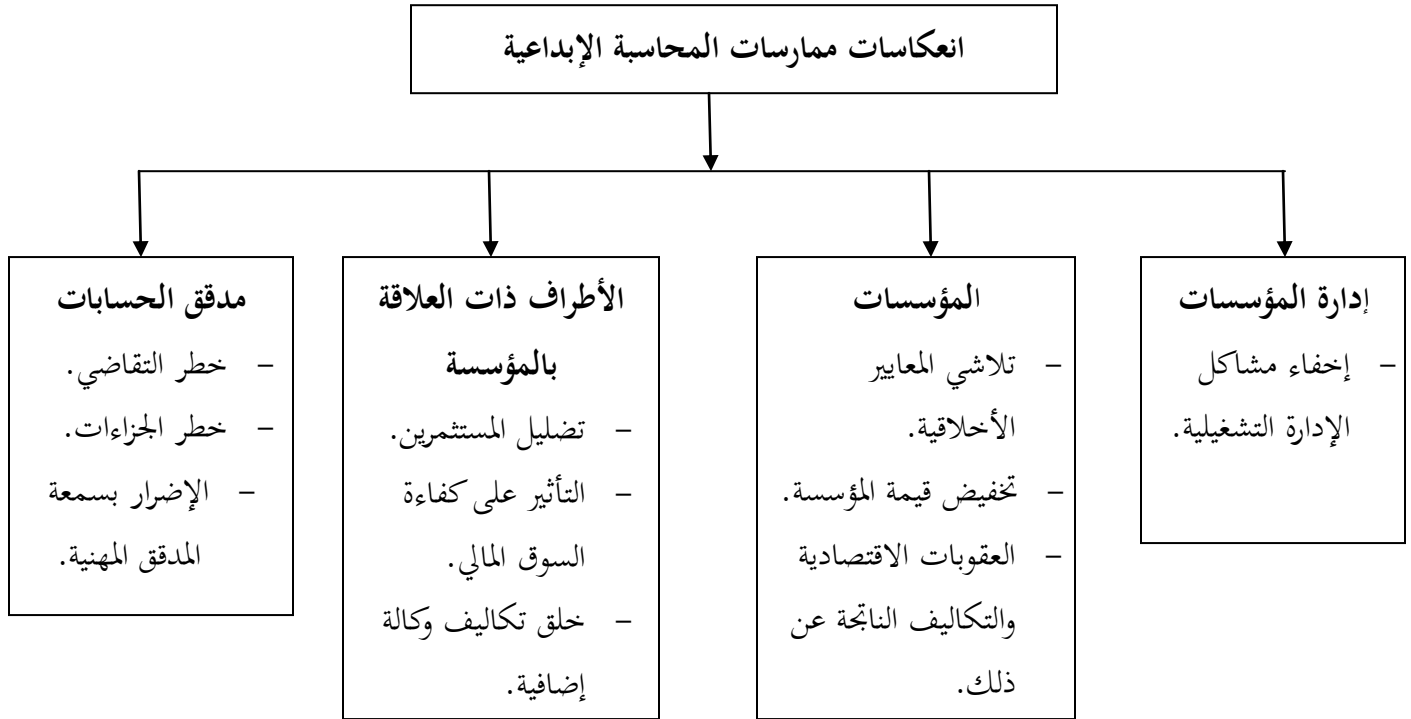
² James E. Miller, **The Development Of The Miller Ratio (MR): A Tool To Detect For The Possibility of Earnings Management (EM)**, Journal of Business & Economics Research, vol. 7, No.01, 2009, p79 (بتصرف).

³ بتول محمد نوري مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

⁴ Rina Br Bukit, Takiah Mohd Iskandar, **Surplus Free Cash Flow, Earnings Management and Audit Committee** Journal of Economics and Management, vol. 03, No.01, 2009, p 208.

الإبداعية تولد مناخا غير أخلاقيا لدى العاملين، ويمكن أن تنتج عنها مخاطر تهدد استمرارية الشركة وانحيارها، وانخفاض أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى التكاليف التي تتكبدها الشركة لما يتم الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية. ومن خلال ما تقدم يمكن تلخيص انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (I-5): انعكاسات ممارسات المحاسبة الإبداعية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

خلاصة الفصل

المحاسبة هي علم، فن، تقنية ونظام يسمح بتسجيل وتبويب العمليات الاقتصادية لشركة ما في فترة زمنية محددة بشكل يتلائم مع طبيعتها وفق فروض ومبادئ محاسبية متعارف عليها، للخروج بمعلومات مالية صادقة وموثوقة فيها يتم الإفصاح عنها للأطراف ذات العلاقة.

عولمة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات، وكذلك التطور السريع الذي يعرفه مجال الاتصالات والمعلوماتية كانت من العوامل الأساسية وراء جهود توحيد لغة المحاسبة في العالم بظهور الهيئات القائمة على إعداد وتفسير المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، واستجابات الجزائر لهذه المستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بشدة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الجزائرية.

وبالرغم من أن إدارة الشركات تقوم بإعداد الكشوف المالية في إطار المعايير والأنظمة المحاسبية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أنها ما تزال تعطي إدارة الشركات مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل لتحقيق بعض الأهداف الشخصية لطرف على حساب الأطراف الأخرى ذات العلاقة، ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الإبداعية، المحاسبة الاحتياطية، إدارة الأرباح، تمهيد الدخل وهي جميعها بمعنى واحد ولعل أبرز دوافع تلك التلاعبات يكمن في التأثير على أسعار الأسهم، وزيادة مكافئات المدراء، وتعظيم مكاسب الشركات إن أساليب المحاسبة الإبداعية تختلف باختلاف الهدف منها والظروف والفرص المتاحة أمام إدارة الشركات، ولهذه الممارسات لها أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة الأطراف ذات العلاقة في المعلومات التي تنشرها الشركات، وتدني الفكر الأخلاقي للعاملين في الشركة.

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي وأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي

المطلب الأول: مفهوم التدقيق وأنواعه

المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجي

المطلب الثالث: التدقيق الخارجي - الأنواع، المبادئ، المعايير -

المبحث الثاني: تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم مهنة محافظة الحسابات

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات ومعايير التدقيق المعتمدة في الجزائر

المبحث الثالث: قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق

المطلب الأول: المفاهيم العامة لدليل آداب وسلوك المهنة

المطلب الثاني: قواعد سلوكيات وأخلاقيات مهنة المحاسبة

المطلب الثالث: قواعد سلوكيات وأخلاقيات مهنة التدقيق

أهداف الفصل الثاني

أهداف المبحث الأول

التعرف على مفهوم التدقيق بشكل عام والتدقيق الخارجي بشكل خاص ومعايير التدقيق المتعارف عليها والدولية، بالإضافة إلى منهجية التدقيق الخارجي التي تبين مسار عملية التدقيق.

أهداف المبحث الثاني

توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بمحافظ الحسابات تعيينه ومهامه ومسؤولياته، وأهم القوانين والمراسيم التي تنظم مهنة التدقيق في الجزائر والمعايير التي تم إصدارها المواكبة للتطورات الحاصلة في مجال التدقيق.

أهداف المبحث الثالث

تحديد علاقة الأخلاق بالمحاسبة والتدقيق وعرض مجموعات من الموثائق الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق.

تمهيد

إن انفصال الملكية عن الإدارة وانتشار الشركات الكبرى وتعقد البناء التنظيمي لها، حتم على الأطراف ذات العلاقة بتوكيل طرف ثالث مستقل عن الشركة يراقب تصرفات الإدارة من جهة، ويهدف إلى حماية حقوقهم ويلبي احتياجاتهم من معلومات مالية موثوقة خاصة المرتبطة بالربح المحاسبي من جهة أخرى، ألا هو المدقق الخارجي.

نشطت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية والتدقيقية لوضع مواثيق أخلاقية لأعضاء المهنة وعملت على تدعيم الالتزام بها من خلال إصدار العديد من القوانين والأنظمة المهنية التي تعمل على تنظيم أداء المهنة ورفع مستواها، وقد اهتمت العديد من البلدان بتطوير أداء مهنة التدقيق، والجزائر بدورها قامت بإصدار العديد من القوانين والنصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق والمعايير التي تحكم العمل المهني، أهمها القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وكلها يربط بشكل مباشر بين الأخلاق والمحاسبة والتدقيق ويظهر ذلك في صورة مسميات مثل دستور الأخلاقيات المهنية، معايير السلوك الأخلاقي، الميثاق الأخلاقي قواعد السلوك المهني أو آداب وسلوك المهنة، وقد حظيت الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق في الآونة الأخيرة باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات المهنية المختصة وانعكست آثارها على الأدب المحاسبي، كما أن هذا الاهتمام نابع من الوعي بالآثار السلبية للسلوك المنحرف والناجم عن تخلي بعض ممارسي المهنة عن الالتزام بتلك الأخلاقيات وعدم مراعاتهم لها في تصرفاتهم المهنية، مما يؤدي إلى ضعف ثقة الجمهور والمستفيدين من خدمات هذه المهنة وبالتالي تفقد الكثير من موضوعيتها وأهميتها ومكانتها في المجتمع.

كانت دراسة هذا الفصل في ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي؛

المبحث الثاني: تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر؛

المبحث الثالث: قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق؛

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الخارجي

إن تحقيق هدف المحاسبة بتزويد مستخدمي المعلومات المالية بمعلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة مرهون بمدى مصداقية هذه المعلومات، ومدى تعبيرها عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وأداءها المالي، ومن هنا جاء دور التدقيق الخارجي لإضفاء هذه المصداقية من خلال التحقق من مدى عدالة الكشوف المالية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق وأنواعه

لا بد قبل التطرق لمفهوم التدقيق الخارجي والعناصر المرتبطة به عرض أهم التعاريف التي قدمت للتدقيق والتعرف على مختلف أنواعه، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. مفهوم التدقيق

إن التدقيق كمصطلح أصبح يتداول تحت عدة مسميات ومصطلحات سيتم توضيح أهمها كما يلي:

- **مراجعة:** إن مصطلح المراجعة هو أول مصطلح ظهرت به عملية التدقيق في بداية نشأة الفكرة مع ظهور المحاسبة، عرف التدقيق على أنقاض المراجعة بحكم شموليته عن عملية المراجعة من خلال دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص وتحليل السجلات والدفاتر المحاسبية.¹ وانتشر المصطلحين المراجعة والتدقيق في دول المغرب العربي وفي دول المشرق على أنهما لهم نفس المعنى.

- **فحص:** يفرق الكثير من المختصين بين عملية الفحص وعملية التدقيق من حيث الإجراءات والمدة الزمنية حيث يشمل الفحص مدة زمنية أطول متلاحقة أو مرحلة معينة، غير أن التدقيق يتضمن مرحلة معينة أو مدة زمنية ثابتة، إذ تمثل عملية الفحص أحد العناصر الأساسية في عملية التدقيق، بحكم اعتماد التدقيق على البيانات المحللة من عملية الفحص التي يقوم بها المدقق.²

تتميز تعاريف التدقيق بالتنوع والتعدد بتعدد المختصين والهيئات المهتمة بهذه المهنة، ومن أهم هذه التعاريف نذكر: **التعريف الأول:** التدقيق هو فحص انتقادي لحسابات وأنشطة المؤسسة، لضمان أن القوائم المالية تعكس بعدالة وصدق المركز المالي وفقا للأنظمة المعمول بها والحكم على أن تنفيذ سياسات الإدارة تكون وفقا للأهداف المسطرة.³ ومنه يتضح أن عمل المدقق يكمن في فحصه لمحتويات الدفاتر والسجلات للشركة، والحكم على مدى تعبير الكشوف المالية عن نتيجة أعمال الشركة وعن مركزها المالي في نهاية مدة محددة.

التعريف الثاني: عرفت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق المنبثقة عن الجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق بأنه: "عملية منظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين."⁴

¹ محمد أمين لونيصة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية - دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية، أطروحة دكتوراه في بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص ص 27-28.

² نفس المرجع، ص 29.

³ Reda khelassi, *l'audit interne: audit opérationnel*, ed dar houma, Alger, 2005, p22.

⁴ American Accounting Association, *A Statement of Basic Auditing Concepts*, Florida, 1973, p02.

وفقاً لهذا التعريف فإن التدقيق هو عملية منظمة تحكمها ضوابط ومعايير محددة، الهدف منها فحص وتدقيق الكشوف المالية، ونتيجة عملية التدقيق تتمثل في تقرير يرسل إلى الأطراف ذات العلاقة.

التعريف الثالث: أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تعريف وصفي مفاده أن التدقيق هو: "عملية فحص واختبار للبيانات الواردة بالقوائم المالية، بالرجوع إلى الحسابات والسجلات المنشأة لذلك وكذا المستندات المؤيدة لها بغرض إعطاء رأي في محاييد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للميزانية وحساب نتائج أعمال المنشأة موضوع التدقيق." ¹

حسب هذا التعريف فإن التدقيق هو فحص انتقادي لسجلات ومستندات الشركة موضوع التدقيق بهدف إعطاء رأي في محاييد عن مدى صدق وشرعية الكشوف المالية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن عملية التدقيق هي عملية فحص أدلة الإثبات يقوم بها شخص مهني محترف ومستقل بهدف تقييم الإجراءات السارية داخل الشركة (محاسبية، إدارية،...)، وذلك لتقديم تقرير يعتبر كضمان لكل الأطراف ذات العلاقة حول صحة وصدق المعلومات المالية. لذا فإن عملية التدقيق تشمل على: ²

- الفحص: التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس الحسابي للعمليات الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة.
- التحقيق: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم الحالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المؤسسة عن فترة مالية معينة وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة.
- التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتهما في تقرير يقدم إلى من يهمله الأمر داخل المؤسسة وخارجها، وهو ختام عملية التدقيق، حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحاييد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي المؤسسة وبيان عملياتها بصورة سليمة وعادلة.

2. أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة، حيث يمكننا التمييز بين الأنواع الآتية:

1.2 من حيث نطاق عملية التدقيق

ينقسم التدقيق حسب هذه الزاوية إلى:

1.1.2 التدقيق الكامل: يقصد به التدقيق الذي يحمل المدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي سيؤديه، وفيه يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاضل فيما يقوم به من أعمال، ويلجأ المدقق إلى إتباع أسلوب التدقيق الكامل في الغالب

¹ إدريس عبد السلام إشنوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 5، 2008، ص 15.

² محمد تلامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص ص

عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة غير مرضية، مما يجعله غير مطمئن تماما لقوة هذا النظام، فيضطر إلى استخدام أسلوب التدقيق الكامل لتنفيذ برنامج عمله.¹

2.1.2 التدقيق الجزئي: يقصد به ذلك النوع من التدقيق الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المدقق للعمليات المالية، ويجب على المدقق بعمل اتفاق كتابي يحدد فيه المطلوب منه القيام به.²

2.2 من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق

ينقسم التدقيق حسب هذه الزاوية إلى:³

1.2.2 التدقيق النهائي: يتميز هذا النوع من التدقيق بأنه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم الختامية، ويلجأ المدقق إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم.

2.2.2 التدقيق المستمر: في هذا النوع من التدقيق تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية وعادة ما يتم ذلك بطريقة منظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية، ويتميز هذا النوع من التدقيق بوجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المؤسسة بصفة أفضل، ومن التدقيق بشكل أوفى.

3.2 من حيث درجة الإلزام

في ظل هذا المعيار ينقسم التدقيق إلى:⁴

1.3.2 التدقيق الإلزامي: وهو التدقيق الذي تكون فيه المؤسسة ملزمة بالقيام به حسب نصوص التشريعات والقوانين النافذة، ويتميز هذا التدقيق بوجود عنصر الإلزام، وبالتالي يمكن فرض العقوبات والجزاءات القانونية على المخالفين لأحكام هذه التشريعات.

2.3.2 التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يتم بمحض إرادة أصحاب المؤسسة، دون تدخل أو إلزام معين لتحقيق غرض معين أو لاتخاذ قرار معين بناء على نتيجة التدقيق، كما هو الحال في شركات الأشخاص حيث يتم التدقيق بحسب اتفاق الشركاء دون تدخل قانوني.

4.2 من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات)

في ظل هذا المعيار ينقسم التدقيق إلى:⁵

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 40.

² يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 15.

³ محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص 50-52.

⁴ أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، أساسيات المراجعة ومعاييرها، دون دار النشر، القاهرة، مصر، 2008، ص 12 (بتصرف).

⁵ أحمد فايد نور الدين، بروية إلهام، تأهيل مهنة المراجعة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني لتأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، يومي 20-21 نوفمبر 2013، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، ص 3-4.

1.4.2 التدقيق الشامل: وهو التدقيق الذي كان سائدا في بداية عهد المهنة، وهو يشمل جميع الأعمال التي تمت خلال السنة المالية، لذا يجب فحص جميع البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، إلا أن هذا النوع غير ملائم ويعتبر غير اقتصادي لأنه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من قبل المدقق، ولذلك نجد أن هذا النوع من التدقيق يناسب المؤسسات الصغيرة لأن عدد عملياتها قليل نسبيا.

2.4.2 التدقيق الاختباري: وهو التدقيق الذي يقوم على انتقاء عينة من العمليات وفحصها وتعميم نتائج الفحص لها على مجتمع الدراسة، حيث أن حجم هذه العينة يتوقف على متانة نظام الرقابة الداخلية، وإذا وجد المدقق أخطاء في الدفاتر والسجلات وجب عليه توسع حجم العينة إلى أن يقتنع بأن السجلات والحسابات ستعكس رأيه النهائي حول عدالة القوائم المالية.

5.2 من حيث الأهداف

حسب هذا المعيار ينقسم التدقيق إلى:

1.5.2 تدقيق القوائم المالية: يتم إجراء تدقيق القوائم المالية للتحقق من إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، ويجري المدقق الاختبارات اللازمة والملائمة لتحديد ما إذا كانت هذه القوائم تتضمن أخطاء هامة أو تحريف لبعض بنود القوائم المالية، ويجب على المدقق أن يقوم بالاطلاع على العمليات الحسابية، فهم طبيعة نشاط المؤسسة، البيئة التشغيلية التي تعمل فيها، علاقتها مع الموردين والعملاء وكذلك استراتيجية المؤسسة وتحليلها، وبيان ما إذا كانت تؤثر على صدق وعدالة القوائم المالية.¹

2.5.2 تدقيق الأهداف: يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة سلفا والمخطط لها قد تحققت فعلا فههدف التدقيق تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.²

3.5.2 التدقيق الإداري: يقوم هذا النوع على اختبار وتقييم المعلومات الخاصة بتسيير كل وظيفة من وظائف المؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد حول هذه المعلومات ومدى ملاءمتها في اتخاذ القرارات المختلفة، وهذا بالاستناد على معايير الكفاءة* والفعالية*. ويتفرع التدقيق الإداري إلى التدقيق الجبائي، التدقيق الإلكتروني.³

4.5.2 التدقيق الاجتماعي: لم يعد الهدف الوحيد لوجود أية مؤسسة واستمرارها هو تعظيم الربح فقط، بل هناك أهداف أخرى منها تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه، ومن هنا يعنى هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2005، ص 12.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2004، ص32.

*الفعالية: أداء الأعمال الصحيحة القدرة على تحقيق الأهداف في ظل الموارد المحدودة المتاحة.

*الكفاءة: أداء الأعمال بطريقة صحيحة.

لذلك فإن الفعالية والكفاءة هي: أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة.

³ Bernard Germond, **Audit financier guide pour l'audit de l'information financière des entreprises**, Dunod, Paris 1991, p33.

المؤسسة المعنية يمثل هذا الواجب.¹

6.2 من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق

ينقسم التدقيق من هذه الزاوية إلى:

2.6.2 التدقيق الداخلي: وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من داخل المؤسسة، تمثل المراجعة الداخلية أحد عناصر الرقابة الداخلية، فهي هيئة داخلية والمدققين تابعين للمؤسسة.

ويهدف بالدرجة الأولى إلى:

- التأكد من أن البيانات والمعلومات المقدمة للإدارة سليمة ودقيقة وموثوقة.
- تحديد مخاطر الاستغلال والاستثمار التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.
- التأكد من احترام تطبيق الإجراءات والسياسات المعمول بها في المؤسسة، ومختلف القواعد والقوانين التي نصت عليها مختلف التشريعات.
- اكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة.
- تقديم تقرير لمختلف المستويات الإدارية المعنية، عن الإنجازات والفروقات وأسبابها وطرق حل المشكلات.²

3.6.2 التدقيق الخارجي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بحيث يكون مستقل عن إدارتها بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق القوائم المالية.³

لكن التقسيم الحديث للتدقيق يشمل الأنواع الآتية:

- **تدقيق القوائم المالية:** يتم إجراء مراجعة القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع معايير محددة، وعادة ما تتمثل المعايير في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وتهدف إلى التأكد من أن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة، هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل ومدرب علمياً وعملياً ومجاز له ممارسة هذه المهنة.⁴
- **التدقيق التشغيلي:** ويسمى أيضاً بتدقيق الإنجازات أو النشاط ويتمثل هذا النوع من التدقيق في فحص أي إجراءات تشغيلية بالمؤسسة بهدف تقييم كل من الكفاءة والفعالية، وبعد إتمام التدقيق يتم رفع التوصيات إلى الإدارة للعمل على تحسين التشغيل، ولا يقتصر على الجوانب المحاسبية وإنما يمكن أيضاً أن تشمل تقييم هيكل

¹ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 40.

² Groupe Consultatif d'assurance aux plus pauvre, **Audit externe des institutions de micro finance guide pratique**, série n03 outil technique, France, 2000, p13.

³ عبد الفتاح الصحن ومحمد سمير الصبان وشريفة علي حسن، **أسس المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 38.

⁴ ألفين أرينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 23-24.

المؤسسة أو أساليب الإنتاج، وفي هذا الخصوص ينظر إليها على أنها استشارة يتم تقديمها إلى الإدارة بأكثر منها عملية للتدقيق.¹

- **تدقيق الالتزام:** يهدف هذا التدقيق إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية من قبل المؤسسة، بحيث يتضمن التقرير:
 - مدى الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة التي تصدرها المؤسسة وتطبيقها.
 - رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم.²
 - تسجيل المخالفات الغير مبررة لهذه القوانين والتعليمات.

ومن خلال ما تقدم فإن الأنواع المتعددة للتدقيق كانت حصيلة تشعب العمليات وتعقدتها التي استوجبت ظهور تصنيفات جديدة تلي احتياجات أصحاب المصالح، بالإضافة إلى التطور الحاصل في مهنة التدقيق، وسيتم التركيز فيما بعد على التدقيق الخارجي بشكل خاص وبنوع من التفصيل.

المطلب الثاني: ماهية التدقيق الخارجي

يلعب التدقيق الخارجي دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، من خلال إصدار رأي في محايد ومستقل بخصوص المعلومات المالية التي تفصح عنها إدارة الشركة. سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة مفهوم التدقيق الخارجي وأنواعه والمعايير التي تنظم هذه المهنة.

1. مفهوم التدقيق الخارجي

قدمت عدة تعاريف للتدقيق الخارجي من بينها:

التعريف الأول: يعرف التدقيق الخارجي على أنه عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام.³

من خلال هذا التعريف يظهر أن التدقيق الخارجي عملية تشمل على خطوات دقيقة وتنفذ في إطار منظم يقوم بها مدقق مستقل عن الشركة محل التدقيق، بهدف إبداء رأيه عن مدى صدق الكشوف المالية.

التعريف الثاني: يتمثل التدقيق الخارجي في عمليات التدقيق المؤداة لأطراف خارج المنشأة محل التدقيق، عن طريق متخصصين مستقلين عن هذه الأخيرة أو موظفيها يطلق عليهم المدققين الخارجيين ويتميز هؤلاء المدققين بالتأهيل والاستقلال، ومجال هذا التدقيق يتمثل بوجه عام في المراجعة المالية أو مراجعة القوائم المالية، ويقوم المدقق الخارجي بأداء

¹ ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 24 (بتصرف).

² خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2011، ص 55-56 (بتصرف).

³ رجب السيد وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 07.

عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها.¹

أضاف هذا التعريف مقارنة بالتعريف الأول المقومات الشخصية التي يجب أن تتوفر لدى المدقق الخارجي والمعايير التي تنظم عمله وتساعد في إنجاز المهمة التي أوكلت إليه، بالإضافة إلى أنه تم ذكر مجالات عملية التدقيق الخارجي.

التعريف الثالث: التدقيق الخارجي هو عملية فحص لمجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية، تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية، لمساعدتها على الحكم على مدى جودة المعلومات، وتحديد درجة الاعتماد على تلك القوائم.²

ومن خلال هذا التعريف يظهر أهمية التقرير الذي يقدمه المدقق الخارجي.

وكتعريف شامل للتدقيق الخارجي فهو عملية منظمة يقوم بها شخص مستقل عن الشركة، بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى صدقة وعدالة الكشوف المالية وفقا لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها، لخدمة الأطراف ذات العلاقة بالشركة محل التدقيق.

ومن التعاريف السابقة تتضح خصائص التدقيق الخارجي ألا وهي:

- عملية منظمة، فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية.
- عملية هادفة، تهدف بصفة عامة إلى إبداء الرأي في الكشوف المالية.
- عملية موضوعية، فعمل المدقق الخارجي موضوعي ليس له أهداف ذاتية، والمتمثل في إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن عمل إدارة الشركة.
- يمارسها مدقق مستقل أي يقوم بعمله دون الخضوع لضغوط الغير، إضافة لضرورة توفر المقومات الشخصية في المدقق الخارجي كالتأهيل العلمي والعملية.
- تتم في إطار معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها.
- يقوم المدقق الخارجي بتوصيل نتائج التدقيق للأطراف ذات العلاقة من خلال التقرير الذي يعده في نهاية عملية التدقيق، والذي يقوم فيه بالتأكد من أن الكشوف المالية المعدة من قبل إدارة الشركة تم إعدادها وفق المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

¹ عائدة عثمان عبد الله، دور المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2011، ص 53.

² محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 10 (بتصرف).

2. أهمية التدقيق الخارجي

إن أهمية التدقيق الخارجي تظهر في أنها وسيلة تخدم أطراف عديدة تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات، وهذه الأطراف تتمثل فيما يلي:¹

- **الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة:** حيث يتركز الغرض الرئيسي من تقرير المدقق في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من مراجعة الأداء وتقييم عملية إعداد التقارير عن العمليات المالية المعقدة، إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.
- **حملة الأسهم:** المعلومات المالية تمكنهم من مساءلة الإدارة والعاملين، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.
- **حملة السندات الحاليون والمحتملون:** المعلومات المالية تساعدهم في تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بمديونيتها.
- **الموظفين واتحادات العمال:** إن هؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية وفي المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح.
- **الاقتصاديون ورجال البحث العلمي:** تتمثل حاجتهم من المعلومات لمساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة، والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات.
- **العملاء والموردون والمنافسون:** إن المعلومات المعتمدة من المدقق الخارجي تمكنهم من تقييم مدى استمرارية تعهدات المؤسسة كمصدر للسلع والخدمات، أو كمستهلكة للسلع والخدمات، وتقييم القوة التنافسية للمؤسسة.
- **الأجهزة الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على معلومات المؤسسات المعتمدة من مدقق مستقل في العديد من الأغراض منها: مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة، أو فرض ضرائب.
- **الاستشاريون كالمحللين الماليين وبيوت الاستثمار:** يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الموقف المالي للمؤسسة بهدف إبداء النصيحة للمستثمرين وتوجيههم.
- **الدائنون والبنوك:** تساعد المعلومات المعتمدة من المدقق الخارجي المستقل هذا الطرف في تحديد مدى إمكانية منح القروض للمؤسسة، وكذلك تحديد مبلغ القرض وشروطه.
- **المستثمرون المحتملون:** يحتاجون لمعلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات حول إمكانية الاستثمار في المؤسسة وتحديد السعر المناسب للاستثمار بما يحقق لهم أكبر عائد.

¹ عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2007، ص ص 13-14.

ويمكن تلخيص الأطراف السابقة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (II - 1): الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية المعتمدة من المدقق الخارجي

التصنيف	المستفيدون الداخليون	المستفيدون الخارجيون
المستفيدون المباشرين	الطاقم الإداري بمختلف أعضائه	أصحاب رأس المال الدائنون والبنوك المستثمرون الحاليون الممولون
	المحللون الماليين التابعون للمؤسسة (الداخليون)	الموردون والعملاء الأجهزة الحكومية الاتحادات النقابية
المستفيدون غير المباشرين	العمال النقابات	السوق المالية المستثمرون المحتملون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول فإن الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية المعتمدة من المدقق الخارجي تنقسم إلى مستفيدين مباشرين ومستفيدين غير مباشرين والتي بدورها انقسمت إلى مستفيدين داخليين ومستفيدين خارجيين.

كما لخص باحث آخر أهمية التدقيق الخارجي في النقاط الآتية:¹

- كبر حجم المنشآت الاقتصادية في العصر الحديث وتعدد أنشطتها وتوسع عملياتها أدى بالضرورة إلى أهمية القيام بعملية التدقيق الخارجي.
- المدقق الداخلي في كثير من المنشآت تابع وظيفيا إلى إدارة المنشأة، وبالتالي يلتزم بتوجيهاتها مما قد يعيق من أداء وظيفته بطريقة مستقلة ما يزيد من أهمية وظيفة المدقق الخارجي المستقل.
- ازدياد عدد مستخدمي القوائم المالية من إدارة وعاملين ودائنين وغيرهم أدى إلى ضرورة وجود شخص محايد يقوم بإضفاء الثقة على هذه القوائم.
- للتدقيق الخارجي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الأطراف التي لها علاقة بنشاط الشركة محل التدقيق، لأنها تضفي الثقة والمصدقية للمعلومات المالية التي تظهرها الإدارة في الكشوف والتقارير المالية التي تساعدهم على رسم السياسات واتخاذ القرارات المستقبلية، كما يفيد التدقيق الخارجي الإدارة ذاتها لاتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة عند اكتشاف مواطن الضعف والثغرات في نظم الرقابة الداخلية، وازدادت أهمية التدقيق الخارجي بكبر حجم الشركات ومستخدمي المعلومات المالية.

¹ عبد العظيم عثمان محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

3. أهداف التدقيق الخارجي

يسعى التدقيق الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف، وقسمت هذه الأهداف إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وهي كما يلي:

1.3 أهداف رئيسية: حيث تتمثل الأهداف الرئيسية للتدقيق الخارجي في الآتي:¹

- إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المدقق في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام.
- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالمعلومات المالية الموثوقة، لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

2.3 أهداف فرعية: في سبيل تحقيق المدقق للأهداف التي سبق ذكرها، فإن هناك أهداف فرعية عليه أولاً أن يحققها

وهي ستة أهداف متعلقة بفحص أرصدة حسابات القوائم المالية، وتتمثل هذه الأهداف الفرعية في الآتي:²

- **التحقق من الوجود:** أي أن الأصول والخصوم أو الالتزامات موجودة فعلاً في تاريخ معين.
 - **التحقق من الاكتمال:** يعني أن كافة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم قيدها في الدفاتر والسجلات كاملة، وأنه لا يوجد عمليات غير مسجلة.
 - **التحقق من الملكية:** يعني أن كافة الأصول والممتلكات مملوكة للمؤسسة في تاريخ معين، وأن الخصوم أو الالتزامات تمثل التزاماً حقيقياً على المؤسسة في تاريخ معين.
 - **التحقق من التقييم:** أن الأصول والخصوم قد تم تقييمها وقيدها بقيمتها الملائمة.
 - **التحقق من عرض القوائم المالية بصدق وعدالة:** أن كافة بنود القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها وعرضها بصورة سليمة، وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية ذات الصلة.
 - **التحقق من شرعية وصحة العمليات المالية:** أي أن كافة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم احتساب قيمتها بدقة، وتم اعتمادها من السلطة المختصة قانوناً وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح والنظم النافذة.
- إن الهدف الأساسي من عملية التدقيق الخارجي هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير الكشوف المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المطلب الثالث: التدقيق الخارجي - الأنواع، المبادئ، المعايير -

تعتمد عملية التدقيق الخارجي على مجموعة من المبادئ والمعايير المتعارف عليها، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب بالإضافة إلى أنواع التدقيق الخارجي.

¹ يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 7-8 (بتصرف).

² وليم توماس، آمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 45.

1. أنواع التدقيق الخارجي

يوجد ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي وهي:¹

1.1 التدقيق القانوني: هو الذي يفرضه القانون، وتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها المدقق القانوني (محافظ الحسابات).

2.1 التدقيق التعاقدية: الذي يقوم به محترف بطلب من أحد الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.

3.1 التدقيق القضائي (الخبرة القضائية): الذي يقوم به محترف خارجي بطلب من المحكمة.

وللوقوف على طبيعة ثلاثة أنواع السابقة للتدقيق الخارجي سيتم عرض جدول المقارنة الآتي:

الجدول رقم (II - 2): أنواع التدقيق الخارجي

المميزات	التدقيق القانوني	التدقيق التعاقدية	التدقيق القضائي
طبيعة الحجم	مؤسساتية، ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات تدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة تجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي احترامه
إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غ عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
إخبار وكيل الجمهورية	نعم	لا	غ.م
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي

المصدر: محمد بوتين، نفس المرجع، ص ص 17-18.

¹ محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2005، ص 28.

من خلال هذا الجدول تم ملاحظة أن التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدية (الاختياري) يشتركان في مهمة المصادقة على شرعية وصدق الحسابات، مدعمة بأدلة وقرائن.

2. المبادئ العامة للممارسة العملية لمهنة التدقيق الخارجي

يوجد اتفاق بين الباحثين على أن هناك مجموعتين من المبادئ للتدقيق الخارجي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2 المبادئ المرتبطة بركن التحقيق (الفحص) وتمثل في:¹

- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: ويقصد به المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المالية من هذه الآثار من جهة أخرى.
- مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: يعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة، مع مراعاة الأهمية النسبية لتلك الأهداف والتقارير.
- مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة، وهذا المناخ يعبر عن ما تحتويه من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.
- مبدأ الموضوعية في الفحص: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة تخفيض إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص، وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

2.2 المبادئ المرتبطة بركن التقرير وتتضمن ما يلي:

- مبدأ كفاية الاتصال: يقصد به مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها، بصورة حقيقة تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- مبدأ الإفصاح: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.²
- مبدأ الإنصاف: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 51-52.

² زوهري جلييلة، أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 56.

المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة.

● **مبدأ السببية:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي واجهه المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.¹

يدعم الممارسة العملية للتدقيق الخارجي أساساً نظرياً يقوم على مجموعة من المبادئ والتي تعتبر الأساس للأداء المهني لهذه المهنة، وقد تم تقسيم مبادئ التدقيق الخارجي إلى مجموعتين الأولى مرتبطة بركن التحقيق (الفحص) كالمشمول في مدى الفحص وضرورة تخفيض إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص، والثانية مرتبطة بركن التقرير يجب أن يكون التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الخارجي يقدم تفسيرات واضحة وصادقة عن أعمال الشركة محل التدقيق لجميع الأطراف ذات العلاقة بإنصاف.

3. المعايير الدولية للتدقيق الخارجي

من المقومات الأساسية لأي مهنة متطورة وجوب وجود معايير متعارف عليها بين ممارسيها، ولمهنة التدقيق الخارجي معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم، إلى جانب المعايير المتعارف عليها نجد المعايير الدولية التي جاءت لتنظيم ممارسة المهنة وتوحيدها عبر كل دول العالم، ويتم إعداد هذه المعايير من قبل هيئات ومؤسسات مختصة في ميدان المحاسبة والتدقيق.

معايير التدقيق الخارجي هي بمثابة نمط أو نموذج يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي كما تحدد هذه المعايير والقواعد إطار المسؤولية التي يتحملها المدقق الخارجي، انطلاقاً من إصدارات عدد من الهيئات المختصة لمهنة التدقيق، يعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من وضع معايير أداء معينة سنة 1947 ضمن كتاب بعنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها" وقد تضمن هذا الكتاب على معايير التدقيق المتعارف عليها مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

المجموعة الأولى: المعايير العامة

توصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق². وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاثة معايير الآتية:³

● **معيار التأهيل العلمي والعملية:** يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات التدقيق.

¹ زوهري جليبة، مرجع سابق، ص 57.

² أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء، الأردن، 2000، ص 26.

³ مسعود صديقي، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 65.

• معيار الاستقلالية (الحياد): يجب أن يكون المدقق مستقلا في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل.

• معيار بذل العناية المهنية الملائمة: يجب على المدقق أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.¹

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني (الأداء المهني)

إن توفر المعايير الشخصية لدى الشخص المدقق غير كاف للخروج برأي صحيح حول مصداقية الكشوف والتقارير المالية بل عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني، فهي بمثابة الإرشادات اللازمة لقيام المدقق بإجراءات عملية الفحص مثل جمع الأدلة والقرائن وغيرها، وهي متعلقة بتنفيذ عملية التدقيق والإجراءات التي على المدقق إنجازها² وتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير وهي:³

• معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين: يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسباً وكافياً ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا، بطريقة مناسبة وفعالة.

• معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق.

• معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات: يجب الحصول على أدلة براهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص، الملاحظة الشخصية، الاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية التدقيق.

المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير

وهي المعايير الواجب إتباعها من طرف المدقق خلال إعداد التقرير الشامل للمهمة التي كلف به، فهو المنتج المادي الأساسي للتدقيق كما أنه يجب أن يكون واضحاً ومختصراً متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة التدقيق،⁴ وهي تتضمن ما يلي:

• معيار توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية: يتطلب المعيار الأول من معايير التقرير أن يقوم المدقق بإصدار رأي مهني حول مدى اعداد وعرض القوائم المالية التي خضعت للتدقيق وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP).⁵

• معيار الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية: يجب أن يوضح التقرير مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

¹ مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 65.

² هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 31.

³ مسعود صديقي، نفس المرجع، ص 65.

⁴ Jonquière. M, Manuel de l'audit des systèmes de management à l'usage des auditeurs et des audités, 11 AFNOR, Paris, 2006, p26.

⁵ وجدي حامد حجازي، المعايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 50.

عبر مختلف الدورات السابقة وهذا لاتخاذ عناصر مقارنة بين الدورات.

• معيار ملائمة الإفصاح في القوائم المالية: بالنظر إلى صحة التسجيلات في هذه القوائم وأنها تعبر حقيقة عن المركز المالي للمؤسسة.

• معيار إبداء الرأي: يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية، ويجب أن يوضح درجة المسؤولية التي يتحملها ومختلف التوصيات والنصائح التي يمكن أن يقدمها للمؤسسة.¹ ويمكن أن يتضمن تقرير المدقق أحد الآراء الآتية:

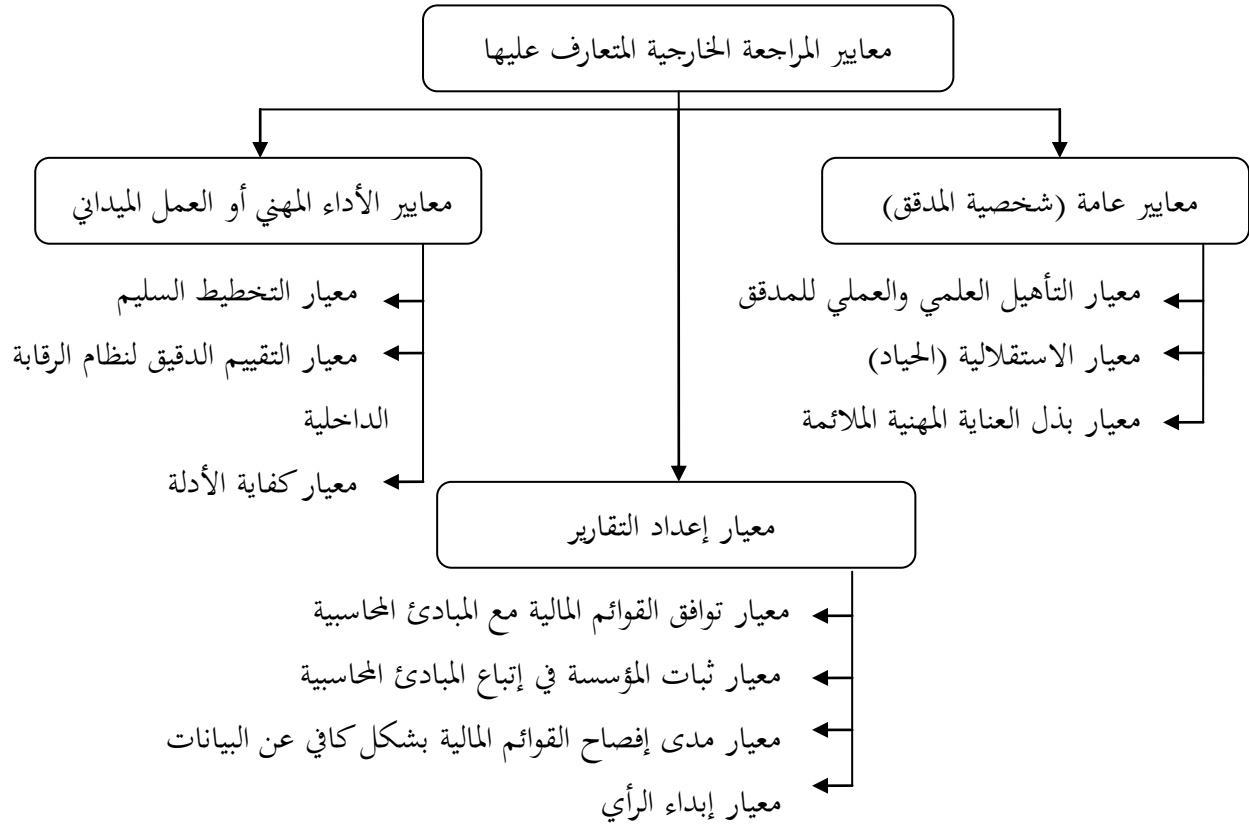
- إبداء رأي دون تحفظ: ويكون عندما تكون القوائم المالية التي خضعت للفحص تعبر بصدق عن العمليات التي تمت وعن نتيجة المؤسسة ومركزها المالي.
- إبداء رأي بتحفظ: ويكون عندما تكون القوائم المالية تتصف بالمصدقية إلا أن هناك تحفظات بشأنها أو بعض بنودها لكنها لا تؤثر بدرجة كبيرة على شرعية ومصدقية المعلومات.
- إبداء رأي سلبى: عندما يرى المدقق أن المستندات لا تعكس بصدق عن وضعية المؤسسة وأن هناك تجاوزات خطيرة في السجلات تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة حالياً أو في المستقبل.
- عدم إبداء الرأي: وهذا عندما لا يستطيع المدقق أن يبدي رأيه حول العمليات التي قام بها لأسباب معينة نتيجة ضغوط أو عدم توفر الإثباتات أو غيرها من الظروف.²

ويمكن تلخيص هذه المعايير في الشكل الآتي:

¹ زوهري جليبة، مرجع سبق ذكره، ص 59(بتصرف).

² محمد التهامي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2006، ص 39-57.

الشكل رقم (II-1): معايير التدقيق الخارجي



المصدر: عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص20.

يلاحظ من هذا الشكل أن معايير التدقيق الخارجي قسمت إلى ثلاثة أقسام، وهي المعايير العامة التي ترتبط بالشخص المدقق وتمثل في التأهيل العلمي والعملي وبذل العناية المهنية، معايير العمل الميداني من خلال التخطيط السليم لعملية التدقيق والإشراف على المساعدين، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع وتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها، ومعايير قواعد وضع التقارير التي تنص على مدى تطبيق المبادئ المحاسبية وثباتها، وأخيرا إبداء رأيه الفني المحايد.

انطلاقا من هذه المعايير حاولت لجنة المعايير الدولية للتدقيق التي أصبحت فيما بعد مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد (IAASB) المنبثقة من الاتحاد الدولي للمحاسبين تطوير هذه القواعد وتصنيفها في شكل إحدى عشر مجموعة متجانسة تتلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (II - 3): معايير التدقيق الدولية

رقم المجموعة	اسم المجموعة	المحتوى
الأولى	معايير الأمور التمهيدية من 100 إلى 199	<ul style="list-style-type: none"> - مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة ISA100. - إطار المصطلحات ISA110. - إطار المعايير الدولية للتدقيق ISA120.
الثانية	معايير المبادئ العامة والمسؤوليات من 200 إلى 299	<ul style="list-style-type: none"> - الأهداف العامة لعمل المدقق المستقل وتنفيذ عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ISA200. - الاتفاق على شروط التعيين ISA210. - مراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية ISA220. - توثيق التدقيق ISA230. - مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية ISA240. - النظر في القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية ISA250. - الاتصال مع القائمين على الحاكمية (التحكم المؤسسي) ISA260. - الاتصال مع القائمين على الحاكمية والإدارة في حالة ضعف الرقابة الداخلية ISA265.
الثالثة	تقييم المخاطر ومواجهة المخاطر المقيمة من 300 إلى 499	<ul style="list-style-type: none"> - التخطيط لتدقيق البيانات المالية ISA300. - تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها ISA315. - الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ISA320. - إجراءات المدقق لمواجهة المخاطر المقيمة ISA330.
		<ul style="list-style-type: none"> - الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بالمؤسسات تستخدم خدمات من مؤسسات أخرى ISA402. - تقييم الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال التدقيق ISA450.
الرابعة	أدلة التدقيق من 500 إلى 599	<ul style="list-style-type: none"> - أدلة التدقيق ISA 500. - أدلة التدقيق - اعتبارات محددة لبند مختارة ISA 501. - المصادقات الخارجية ISA505. - التدقيق لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية ISA 510. - الإجراءات التحليلية ISA 520. - العينات الإحصائية في التدقيق ISA 530. - التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة ISA 540. - الأطراف ذات العلاقة ISA 550. - الأحداث اللاحقة ISA 560. - استمرارية المؤسسة ISA570. - التأكيدات الكتابية ISA580.
الخامسة	الاستفادة من عمل الآخرين من 600 إلى 699	<ul style="list-style-type: none"> - اعتبارات خاصة عند تدقيق البيانات المالية للمجموعات (بما فيها الاتصال مع مدققي عناصر تلك البيانات) ISA600. - استخدام عمل المدقق الداخلي ISA610. - استخدام عمل الخبير ISA 620.

السادسة	نتائج التدقيق والتقارير من 700 إلى 799	- تكوين الرأي وتقديم تقرير المدقق ISA700. - تعديلات الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل ISA 705. - الفقرة الإيضاحية المركزة و فقرات الأمور الأخرى في تقرير المدقق المستقل ISA706 - المعلومات المقارنة- مقارنة الأرقام والقوائم المالية المتقابلة ISA710. - مسؤولية المدقق عن المعلومات الأخرى في الوثائق الموجودة في البيانات المالية المدققة ISA720.
السابعة	اعتبارات خاصة بتدقيق عناصر وبنود محددة من 800 إلى 899	- اعتبارات خاصة في تدقيق البيانات المالية التي تعد وفقا لأطر عمل للأغراض الخاصة ISA800. - اعتبارات خاصة في بتدقيق بحسابات البيانات المالية المفردة وعناصر محددة أو الحسابات من بنود القوائم المالية ISA805. - تقرير المدقق عن ملخص البيانات المالية ISA810.
الثامنة	تفسيرات معايير التدقيق الدولية من 1000 إلى 1100	- إجراءات التأكد من العمل الداخلي للبنك ISA1000.
التاسعة	المعايير الدولية الخاصة بمهمة الاطلاع من 2000 إلى 2699	- مهمات تدقيق (الاطلاع) على البيانات المالية ISA2400.
العاشر	المعايير الدولية الخاصة بمهمة التأكيد الأخرى من 3000 إلى 3699	- مهام تأكيدية أخرى غير الاطلاع وتدقيق البيانات ISA3000. - فحص المعلومات المالية المستقبلية ISA3400.
الحادية عشر	المعايير الدولية الخاصة بالخدمات الأخرى ذات العلاقة من 4000 إلى 4699	- التكاليف لإنجاز لإجراءات متفق عليها متعلقة بالبيانات المالية ISA4400. - التكيف لتحضير البيانات المالية ISA4410.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 106-119.

من خلال الجدول تم استنتاج أن المعايير الدولية للتدقيق قسمت إلى إحدى عشر مجموعة تم تبويبها طبقا لارتباطها بمراحل عملية التدقيق.

4. منهجية التدقيق الخارجي

تسير عملية التدقيق الخارجي وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها، وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة منها، إن عملية التدقيق عادة ما تشمل على الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: قبول مهمة التدقيق وما قبلها (ما قبل التخطيط)

قبل اتخاذ المدقق قرار بالموافقة على تدقيق حسابات شركة معينة عليه أن يقوم بالحصول على معلومات حول طبيعة عمل الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى معلومات أخرى تساعده في اتخاذ هذا القرار، وهناك عدد من الخطوات التمهيديّة التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق نذكر منها ما يلي:

- التحقق من صحة تعيينه: والذي يتم وفقاً للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق، وعدم وجود مانع قانوني يمنعه من ممارسة مهامه.
- الاتصال بالمدقق السابق: وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.
- التأكد من نطاق عملية التدقيق.¹
- اتصالات أولى مع المؤسسة محل التدقيق: إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حواراً معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على مقر المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها.² والاطلاع ودراسة التقارير المالية لعدد كافي من السنوات السابقة، ومقارنتها ببعض التقارير المالية للمؤسسات المماثلة والتي لها نفس الظروف ونفس النشاط، دراسة عدد من محاضر مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، دراسة وتحليل تقارير التدقيق الداخلي، والتعرف على هيكل إدارة التدقيق الداخلي ومسؤولياته الاطلاع على القوانين واللوائح والأنظمة الداخلية في المؤسسة.³
- وبالأخص يأخذ المدقق بعين الاعتبار مدى استقامة المالكين والمديرين الأساسيين للشركة وأولئك الذين لهم مسؤولية التحكم المؤسسي، والتأكد فيما إذا كان الفريق المكلف بالمهمة يتمتع بالكفاءة التي تمكنه من القيام بالمهمة ولديه الوقت والموارد الضرورية لذلك، وفيما إذا كان بإمكان شركة التدقيق وفريق المهمة الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية بما فيها الاستقلالية. أما العملاء القدامى فإنه يتم تقييم إمكانية الاستمرار معهم من حيث الضغوطات والأعباء.⁴
- بعد جمع المعلومات السابقة وتقديمها واتخاذ قرار بقبول مهمة التدقيق العميل، يقوم المدقق بإعداد رسالة الارتباط وقد بين معيار التدقيق الدولي رقم 210 شروط التكليف بعملية التدقيق التي ينبغي أن تتضمنها رسالة الارتباط، حيث أنه من مصلحة المدقق والعميل أن يتم توضيح شروط الاتفاقية في عقد التكليف أو ما يسمى رسالة الارتباط، من أجل تحديد المسؤوليات والمساعدة في إزالة أي لبس قد ينشأ خلال عملية التدقيق، قد تختلف محتويات رسالة الارتباط من تكليف إلى آخر ولكنها بشكل عام قد تحتوي على الهدف من تدقيق البيانات المالية، مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية، إطار الإبلاغ المالي المطبق، نطاق عملية التدقيق، شكل التقرير أو التقارير، وفي الأخير يقوم المدقق بتحديد احتياجات العمل وتوزيع المهام المختلفة على المدققين المساعدين.⁵

الخطوة الثانية: التخطيط لعملية التدقيق

وجاء في الفقرة 1 و2 من المعيار رقم 300 أنه على المدقق التخطيط لعملية التدقيق لكي يتم إنجاز التدقيق بطريقة

¹ خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص 139 (بتصرف).

² محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 208 (بتصرف).

⁴ زياني عبد الحق، محاضرات في مراجعة وتدقيق الحسابات، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن

خلدون، تيارت، 2017-2018، ص ص 86-87

⁵ نفس المرجع، ص ص 87-94.

فعالة. ويعني التخطيط وضع استراتيجية عامة ومنهج تفصيلي لطبيعة إجراءات التدقيق المتوقعة، ويخطط المدقق لتأدية عملية التدقيق بكفاءة وفي الوقت المناسب، والتخطيط المناسب لعملية تدقيق الحسابات يساعد المدقق على التعرف على الجوانب الهامة وإعطائها العناية المناسبة، توزيع الأعمال بشكل ملائم علي المساعدين.

● مكونات وعناصر عملية التخطيط

- الحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها، والحصول على معلومات عن العمليات القانونية للعميل.
- تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية: عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المؤسسة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المؤسسات ونشاطاتها. لتمكين المدقق من تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية.
- تحديد المستويات الأولية للمادية* وتقدير مخاطر التدقيق.
- دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل وتقييم مخاطر الرقابة.
- تصميم خطة التدقيق العامة وبرنامج التدقيق التفصيلي.

الخطوة الثالثة: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات

بعد أن قام المدقق في الخطوات السابقة بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية، فإنه يبدأ في هذه المرحلة بتنفيذ ما تم تحديده في برنامج التدقيق من اختبارات تهدف إلى التحقق من مدى مناسبة تصميم الرقابة الداخلية وفاعلية تشغيل النظام، هذه الاختبارات تهدف إلى التحقق من الأهداف الخمسة الخاصة بالعمليات والتي تشمل التحقق من الحدوث والاكتمال والدقة والتصنيف.

الخطوة الرابعة: تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة

الاختبارات التفصيلية للأرصدة تعني قيام المدقق باختبارات خاصة بأرصدة الحسابات النهائية في دفتر الأستاذ والتي تتعلق بقائمة الدخل والميزانية، يقوم المدقق بالاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من الوجود والاكتمال والحقوق والالتزامات والتقييم، ويقوم المدقق كذلك بالإجراءات التحليلية.

الخطوة الخامسة: استكمال عملية التدقيق

القيام بالاختبارات الخاصة بالالتزامات المحتملة (الطارئة)، تجميع الأدلة بشكلها النهائي وتقييمها، توثيق عملية التدقيق يمكن أن يطلق على التوثيق أوراق العمل وهي السجلات والملفات التي يحتفظ بها المدقق ويوثق فيها جميع المعلومات التي حصل عليها منذ بداية الاتصال بالعميل وخلال عملية التدقيق (ملف دائم، ملف جاري).¹

* أشار المعيار الدولي رقم 320 إلى أن المادية هي مقدار الحذف أو الانحراف في البيانات المالية.

¹ زياني عبد الحق، مرجع سابق، ص ص 95-112 (بتصرف).

بعد أن يكون المدقق قد أنهى كافة إجراءات التدقيق وتحقق من أنه استوفى أهداف التدقيق وحب عليه توصيل المعلومات المتحصل عليها على شكل تقرير مبين فيه نطاق مهام عملية التدقيق، حدود ونتائجها، وكذلك يجب أن يشير في تقريره إلى درجة التأكد من صدق وعدالة الكشوف المالية.

لقد تم التعرف في هذا المبحث على مفهوم التدقيق بشكل عام والتدقيق الخارجي بشكل خاص ومعايير التدقيق المتعارف عليها والدولية، بالإضافة إلى منهجية التدقيق الخارجي التي تبين مسار عملية التدقيق في الشركات وخطة عمل مدققي الحسابات من أول اتصال بالشركة إلى التقرير الذي على أساسه تقوم الأطراف ذات العلاقة بالشركة باتخاذ القرارات المختلفة، وفي المبحث الآتي سوف يتم عرض التدقيق الخارجي في الجزائر المتمثل في محافظة الحسابات وأهم القوانين والمراسيم التي تنظم هذه المهنة والمعايير التي تم إصدارها مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التدقيق.

المبحث الثاني: تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر

إن مهنة التدقيق في الجزائر كغيرها من المهن في تطور مستمر، والمنظومة التشريعية ساهمت في إثرائها بمجموعة من القوانين المنظمة للمهنة منذ الاستقلال حتى اليوم، ومع اختيار البديل الدولي في النظام المحاسبي الجزائري وإعداد النظام المحاسبي المالي استنادا إلى المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية المعروفة باسم IFRS / IAS من الملائم أن تتخذ السلطات المالية المحاسبية في الجزائر منحى المعايير الدولية في إعداد القوانين المنظمة لمهنة التدقيق خاصة بعد إصدار القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، يوجد نوعان من المدققين الخارجيين في الجزائر وهما الخبراء المحاسبين المكلفين بالقيام بالتدقيق الخارجي التعاقدية، ومحافظي المحاسبين المكلفين بالتدقيق الخارجي القانوني. فإن هذا المبحث يهدف إلى توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بمحافظ الحسابات من خلال مفهومه وشروط ممارسة المهنة، تعيينه وكذلك مهامه ومسؤولياته.

المطلب الأول: مفهوم مهنة محافظة الحسابات

إن محافظ الحسابات يمثل التدقيق الخارجي القانوني في الجزائر، ولممارسة هذه المهنة يتطلب شروط محددة، وهذا ما سوف يعرض في هذا المطلب.

1. مفهوم محافظ الحسابات

هناك عدت تعاريف لمحافظ الحسابات قد تختلف لكنها تحافظ في معناها على مجموعة من المميزات والمعايير التي لا بد أن تتوفر في محافظ الحسابات، وقبل تعريف محافظ الحسابات لا بد من تعريف مهنة محافظة الحسابات.

محافظة الحسابات وهي رقابة تمارس من طرف مهنيين مؤهلين قانونيا للمصادقة على دقة وصدق القوائم المالية والمستندات السنوية للمؤسسة.¹

تعتبر محافظة الحسابات من أنواع التدقيق الخارجي التي تعد إلزامية بقوة القانون بالنسبة لبعض الأنواع من المؤسسات التي حددها المشرع، يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل ومستقل التعبير عن رأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم

¹ Mokhtar Belaiboud, *Pratique de l'audit*, Berti éditions, Alger, 2005, p 4 (بتصرف).

المالية وحسابات النتائج، ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة أي أن محافظة الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي والمالي.¹

التعريف الأول: عرف القانون التجاري الجزائري محافظ الحسابات في المادة 715 مكرر4: "تعين الجمعية العامة للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر، لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين في المصنف الوطني، وتمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسله إلى المساهمين حسب الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادقون على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة وصحة ذلك، ويتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، و يجوز لهؤلاء أن يجروا طيلة السنة التحقيقات أو الرقابات التي يرونها مناسبة."²

التعريف الثاني: حسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في الجزائر على أنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به."³ لقد فرض المشرع على معظم المؤسسات مراقبة قانونية مستقلة، للمصادقة على صحة ودقة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير لمجلس الإدارة، ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، وتقوم الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة بتعيين لمدة ثلاث سنوات محافظ للحسابات أو أكثر مع إمكانية تجديد مدة توكيل المدقق مرة واحدة.

التعريف الثالث: يعرف محافظ الحسابات على أنه: "كل شخص يتولى باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة إثبات صدق وصحة حسابات مؤسسات مختلفة، على أن يزاول هذه المهنة بشكل مستمر ومعتاد."⁴ يمكن القول من هذه التعاريف أن مهمة محافظ الحسابات تتركز على التدقيق المحاسبي والمالي للشركة التي يصادق عليها المدقق بمثابته مثل للشركاء والمساهمين والبنوك والهيئات العمومية.

2. شروط ممارسة المهنة

حسب المادة 08 من القانون رقم 10-01 لممارسة مهنة محافظ حسابات يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:⁵

- أن يكون جزائري الجنسية.

¹ شريقي عمر، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12 جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص 93.

² أمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، المادة 715 مكرر4، 2007، ص 184.

³ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010، العدد 42، المادة 22، ص 7.

⁴ Djebarra Abdelmadjid, *Pratique de l'audit comptable et financier en Algérie dans le cadre des nouvelles orientations économiques*, Ecole supérieure de commerce, Alger, 2001, p 88.

⁵ القانون رقم 10-01، نفس المرجع، المادة 5، ص 8.

- أن يكون حائزا على شهادة جزائية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة محللة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
- أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصنف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا محل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:
"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتف سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد."

- المؤهلات العلمية والعملية: يمكن أن يسجل كمحافظ الحسابات الأشخاص الذين تتوفر فيهم المقاييس الآتية:¹

- المؤهلات العلمية المتمثلة في حيازة شهادات التعليم العالي في العلوم المالية، شهادة المدرسة العليا للتجارة (فرع مالية ومحاسبة) أو فرع التدقيق، الجزء الأول والثاني من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية.

- المؤهلات المهنية فتمثل في متابعة تدريب مهني مدته سنتان يتوج بشهادة نهاية التدريب القانوني، أو خبرة قدرها عشر سنوات في الميدان المحاسبي والمالي ومتابعة تدريب مهني مدة ستة أشهر.

- الاستقلالية: يقصد باستقلالية محافظ الحسابات عدم وقوعه ضمن حالات التنافي والموانع من بينها:²

- ممارسة نشاط تجاري، لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية أو المهنية.

- القيام بمراقبة حسابات المؤسسات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة التي يراقب حساباتها.

- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى نفس المؤسسة التي يراقبها.

إن الجهة العامة أو الجهاز المكلف بالمداورات بعد موافقتها هي المسؤولة عن تعيين محافظ الحسابات،³ كما يمكن تعيينه في الجمعية العامة التأسيسية، الجمعية العامة العادية مع التأكد من عدم وجود موانع، بواسطة القضاء،⁴ حيث في الشركات الفردية يقوم صاحب المشروع بتعيينه، وفي شركات الأشخاص فأمر تعيينه يكون باتفاق الشركاء، أما في الشركات المساهمة فإن سلطة تعيينه تكون من اختصاص الجمعية العامة للمساهمين، من ذلك نلاحظ أن حق تعيينه

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-393 يحدد شروط وكيفية سير التبرص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين العدد 65، 2011، ص ص 18-19 (بتصرف).

² القانون رقم 10-01، مرجع سابق، المادة 64، ص ص 10-11.

³ نفس المرجع، المادة 26، ص 7.

⁴ علاوي عبد اللطيف، مندوب الحسابات ودوره في مختلف أشكال الشركات التجارية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص ص 12-15.

- يكون في يد من سيوجه إليهم التقرير. تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدين متتاليين إلا بعد مضي ثلاث سنوات.¹ حسب المادة 715 مكرر 6 (المعدلة) من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في شركات المساهمة التي يكون فيها:²
- الأقارب والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.
 - القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (10/1) رأس مال الشركة، أو إذا كانت هذه الشركة نفسها تملك عشر (10/1) رأس مال هذه الشركات.
 - أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتبا إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة.
 - الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
 - الأشخاص الذين كانوا دائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
- يقتضي النظام الأساسي لممارسة أي مهنة عدة مبادئ وأسس يتطلب تحقيقها على وجه الترتيب من حيث الإجراء لذا حدد المشرع الجزائري جملة من الشروط الواجب توفرها في أي شخص في نيته ممارسة مهنة محافظة الحسابات.

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

يرتكز دور محافظ الحسابات في ممارسة عدة مهام طوال السنة المالية، التي تهدف إلى حماية مصلحة الشركة والمساهمين فيها والغير لأنها تنصب على جانب حساس وهي حسابات الشركة، وإخلال المحافظ بواجباته ومسؤولياته المهنية أو عدم وفائه بها على الوجه الذي يتوقعه مجتمع المال والأعمال تترتب عليه عدة أنواع من المسؤوليات التي سوف يتم عرضها في هذا المطلب.

1. مهام محافظ الحسابات

يمكن تقسيم مهام محافظ الحسابات إلى مهام دائمة ومهام خاصة:

1.1 المهام الدائمة

تمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات دون أي تدخل في التسيير فيما يلي:³

¹ القانون رقم 10-01، نفس المرجع، المادة 27، ص 7.

² القانون التجاري، مرجع سابق، المادة 715 مكرر 6 (المعدلة)، ص 189.

³ La compagnie nationale des commissaires aux comptes (CNCC), **Les atouts du commissariat aux comptes**, Paris 2008, p5.

- المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للشركة وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضع المالي وممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة.
- التحقق من صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.
- الوقاية من الصعوبات التي تواجهها الشركات في نطاق إجراء الإنذار.
- الكشف لوكيل الجمهورية عن الأفعال غير الشرعية التي يعلم بها.
- إصدار شهادات وتقارير عن مختلف الأحداث التي قد تعيشها الشركة.
- وفي حالة إعداد الشركة لحسابات مدعمة، فإن محافظ الحسابات يشهد أيضا بأن الحسابات المدعمة صحيحة بناء على وثائق محاسبية أو تقارير محافظي الحسابات في الشركات التي تملك فيها الشركة أسهما.
- ووفقا لأحكام القانون المنظم لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر فإنه يترتب على المهام الدائمة إعداد محافظ الحسابات للتقارير التالية:¹
- تقرير يتضمن المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية وعند الاقتضاء رفض الشهادة المبرر قانونا.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدجة عند الاقتضاء.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصص الاجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

2.1 المهام الخاصة

بالإضافة إلى المهام الدائمة السابقة يقوم محافظ الحسابات بمهام أخرى خاصة أو مؤقتة، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- قرار الشركة بزيادة أو تخفيض رأس المال.
- إنشاء شهادات الاستثمار*، شهادات الحق في التصويت وإصدار قيم منقولة*.

¹ القانون رقم 10-01، مرجع سابق، المادة 25، ص 07.

* شهادات الاستثمار وثيقة تطرحها البنوك أو شركات الاستثمار التابعة لها على الجمهور مقابل عائد محدد، بالإضافة إلى استرداد أصل المبلغ بعد انتهاء مدة.
* القيم منقولة هي سند مالي قابل للتداول يصدره كيان قانوني (شركة، جماعة، هيئة عمومية أو خاصة..). يرغب في الحصول على تمويل يوجه لإنجاز مشاريع استثمارية، وتشهد هذه السندات لأصحابها بحيازتهم جزءا من رأسمال (مساهمون) أو بامتلاكهم حقا للدين على الذمة المالية للكيان المصدر (دائون).

- مشروع الإدماج أو الانفصال أو تحويل أو تصفية الشركة.¹
- إخطار الجمعية العامة بكل المخالفات التي اكتشفها.²
- استدعاء الجمعية العامة في حالة سوء تسيير مجلس الإدارة وإخطار وكيل الجمهورية بالوقائع الإجرامية.³

يعمل محافظ الحسابات وفق ما يحدده القانون والمعايير من خلال مسؤولياته والتزاماته اتجاه الشركة دون التدخل في التسيير، يقوم محافظ الحسابات بمهام دائمة تتمثل في فحص السجلات والحسابات للشركة محل التدقيق ومدى مطابقتها مع القواعد المعمول بها، وبمهام خاصة متعلقة بأحداث غير متوقعة وجب عليه إعداد تقرير خاص بشأنها.

2. مسؤوليات محافظ الحسابات

إن مهنة محافظ الحسابات باعتبارها مهنة حرة تخضع إلى قيود وأحكام تنظمها وتعاقب كل من يقوم بمخالفتها بحسب نوع الخطأ المرتكب، فطبيعة الخطأ يحد طبيعة المسؤولية التي تقع على المحافظ سواء كانت مدنية أم تأديبية أم جنائية.

1.2 المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات

تتمثل المسؤولية المدنية للمدقق في مسؤوليته تجاه العميل وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، فهي تنطوي على مخالفة حقوق عميل المراجعة أو الطرف الثالث، ويقتصر العقاب هنا على دفع تعويض مادي.⁴

ولكي تقوم المسؤولية المدنية على محافظ الحسابات، يجب أن تتوفر 03 أركان وهي:

- حصول إهمال وتقصير من جانب محافظ الحسابات في أداء واجباته المهنية.
- وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير محافظ الحسابات.
- علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير محافظ الحسابات.⁵

يعد محافظ الحسابات مسئولاً تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامناً تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون.⁶

2.2 المسؤولية الجنائية لمحافظ الحسابات

لا يمكن الحديث عن المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات إلا بتوفر 03 عناصر رئيسية وهي:⁷

- العنصر القانوني: لا يمكن لفعل أن يكون مخالفة جنائية إلا بوجود نص قانوني.
- العنصر المادي: يجب أن يكون الفعل قد أُنجز فعلاً.
- العنصر الأخلاقي: حيث الخطأ يجب أن يحدث عمداً وبشكل مفترض.

¹ شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² القانون التجاري، مرجع سبق ذكره، المادة 621، ص 172.

³ نفس المرجع، المادة 715 مكرر 13، ص 190.

⁴ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 6.

⁵ يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص 238.

⁶ القانون رقم 10-01، مرجع سابق، المادة 61، ص 10.

⁷ Alain Mikol, *Audit financier et commissariat aux comptes*, 12ème édition, e-thèque, Lille, France, 2003, p 119.

- يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.¹
- المخالفات المرتكبة من طرف محافظ الحسابات:²
- إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن حالة الشركة.
 - كل شخص يقبل عمدا ويمارس أو يحتفظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من وجوده في حالة عدم الملائمة القانونية.
 - إفشاء السر المهني.
 - المنح عمدا أو الموافقة على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبحث في إلغاء حق الأفضلية في اكتتاب المساهمين.
- وبعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات تبين أن المخالفات المرتكبة من طرف محافظ الحسابات يمكن تقسيمها إلى نوعين، الجرائم ذات الصلة بمخالفة الوظيفة الرقابية وتتجسد هذه الجرائم في تقديم أو تأكيد معلومات كاذبة حول وضع الشركة، وكذا عدم الإعلام بالأفعال الإجرامية، إضافة إلى إفشاء أسرار المهنة، والجرائم المتعلقة بمخالفة قواعد الاستقلال والكفاءة تشمل على مخالفة قواعد الحياد والاستقلال وعلى مخالفة القواعد التي تضمن كفاءة محافظ الحسابات، إضافة لما سبق هناك مخالفة أخرى تتعلق بانتحال صفة محافظ الحسابات أو الإساءة إليها حيث تتحقق هذه الجريمة بمجرد ادعاء الشخص صفته خلافا للحقيقة أو استخدامه صفة معينة من شأنها أن تثير الخلط واللبس في أذهان الناس.
- ولا شك أن النص على المسؤولية الجنائية ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة وعلى ثقة الجمهور المستفيدين من خدمات التدقيق ومزاوي المهنة عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية وأية خدمات إدارية واستشارات أخرى.³

3.2 المسؤولية التأديبية لمحافظ الحسابات

عرفت المسؤولية التأديبية بأنها كل إخلال بالواجبات الوظيفية سواء كانت في صورة القيام بعمل محظور أو في صورة الامتناع عن عمل كان يجب على المحافظ القيام به⁴، وتتعلق هذه المسؤولية بالأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة ويتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية عن مخالفتهم أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، وتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها فتحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم وتمثل العقوبات فيما يلي: الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر، الشطب من الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.⁵

¹ القانون رقم 10-01، نفس المرجع، المادة 62، ص 10.

² شريقي عمر، مرجع سابق، ص 103.

³ محمد بشير غوالي، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة الجزائر، 2013، ص 131.

⁴ أبو عمارة محمد علي، المسؤولية التأديبية للموظف العام في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، غزة، 2005، ص 348.

⁵ القانون رقم 10-01، نفس المرجع، المادة 63، ص 10.

قد تتم مساءلة محافظ الحسابات مدنيا أثناء تأدية مهامه إذا ما تسبب الخطأ المرتكب من طرفه في وقوع أضرار للشركة المتعامل معها أو للغير، كما يمكن مساءلته تأديبيا عند إخلاله ببعض الواجبات القانونية، وما يميز المسؤولية الجزائية عن المسؤولية المدنية أو التأديبية اللتان يخضع لهما محافظ الحسابات هو أن هذا الأخير لا يكون مسؤولا عن الأخطاء المنسوبة إليه إلا إذا توافر القصد الجنائي أي علمه بالجريمة ومشاركته فيها.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات ومعايير التدقيق المعتمدة في الجزائر

حتى يستطيع محافظ الحسابات أداء عمله بكفاءة وفاعلية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله من حقوق وما عليه من واجبات ويقوم بعمله وفق معايير محددة، فهي مرتبطة بمتطلبات عمله وبمصالح الشركة ومصداقية المهنة.

1. حقوق محافظ الحسابات

لمحافظ الحسابات عدة حقوق من أهمها:

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير أو نتيجة معينة، وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المؤسسة.
- فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية، ووفقا لما تقتضي به القواعد والمبادئ المحاسبية من ناحية أخرى، إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المستندات.
- حق جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك، كالتأكد مثلا من الأوراق المالية سواء كانت أسهم أو سندات محفوظة فيها أو الأوراق النقدية.
- حق طلب أي تقرير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة وفي أي مستوى إداري.
- حق تدقيق وفحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على المؤسسة وحتى الإتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.¹
- حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوب عنه من مساعديه، وذلك لتقديم تقرير التدقيق وعرضه، حضور مناقشته والرد على أي استفسارات قد تثيرها الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير.²
- حق مناقشة اقتراح عزله: يحق لمحافظ الحسابات مناقشة اقتراح عزله عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة كذلك يحق له مناقشة اقتراح عزله والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العامة للمساهمين، يعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحول دون عزل محافظ الحسابات عزلا تعسفيا أو استخدام هذا الحق للتأثير عليه.³

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 215.

² محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 91.

- من حق محافظ الحسابات أن يعلم هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة أعماله قصد تطبيق أحكام القانون التجاري.¹
- لمحافظ الحسابات حق الاستقالة من دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاث أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.²
- حق احتجازه للأوراق والمستندات حتى يحصل على أتعابه*: يحق لمحافظ الحسابات قانونيا أن يحتجز الأوراق والمستندات للمطالبة بأتعابه والحصول عليها كاملة.³

2. واجبات محافظ الحسابات

- تتمثل الواجبات المفروضة على محافظ الحسابات لأداء مهمته فيما يلي:
- الأداء الشخصي للمهمة: يقوم محافظ الحسابات بالمصادقة على حسابات المؤسسة باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، فلا يمكن توكيل المهمة لشخص آخر غيره.
- الالتزام بالسر المهني: خص القانون محافظ الحسابات بإمكانية الاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك ما يعتبر بمثابة أسرار في حدود مهامه.
- عدم التدخل في التسيير: محافظ الحسابات يقوم بفحص حسابات ووثائق الشركة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.⁴
- الكفاءة: على محافظ الحسابات التمتع بالكفاءة العلمية والعملية واكتسابه معارف مختلفة في مجال المحاسبة وتقنيات التدقيق، كذلك الجانب الضريبي والجبايي لمعرفة حدود مهنته ومسؤولياته وفهمه لأنظمة المؤسسة وما يحيط بها.⁵
- ضرورة التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذ عملية التدقيق.
- تقديم تقرير مكتوب يبين فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة تحت المراجعة.
- ضرورة حضور اجتماع السنوي للجمعية العامة والرد على أي استفسار للمساهمين حول ما ورد في تقريره.
- ضرورة الالتزام بقواعد قانون الشرف المهني وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله.⁶

¹ القانون رقم 10-01، مرجع سابق، المادة 34، ص 08.

² نفس المرجع، المادة 38، ص 08.

* يتم تحديد الأتعاب بموجب العقد الذي يتم بين المؤسسة محل التدقيق وبين محافظ الحسابات وفقا للزمن الذي تستغرقه عملية التدقيق والخدمة المطلوبة منه.

³ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 91.

⁴ القانون رقم 10-01، نفس المرجع، ص 7.

⁵ محمد سمير الصبان، علي عبد الوهاب نصر، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁶ زاهرة توفيق سواد، عمان، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 138.

تعتبر حقوق محافظ الحسابات الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعده في إنجاز برنامج تدقيقه وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفعالية، مقابل ما يتمتع به محافظ الحسابات من حقوق تقع على عاتقه مجموعة من الالتزامات القانونية أوردتها مختلف القوانين.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى انتهاء مهام محافظ الحسابات، وهي كالاتي:

- انقضاء المدة المحددة قانوناً: تنتهي مهمة محافظ الحسابات بانتهاء المدة المحددة قانوناً.¹
- وفاة محافظ الحسابات.
- استقالة محافظ الحسابات: يمكن لمحافظ الحسابات تقديم استقالته، فيضع بذلك حداً لخدماته لدى الشركة وفق شروط محددة، كما تنص المادة 38 من القانون 01-10 على أنه: "يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاثة أشهر ويقدم تقريراً عن المراقبات والتخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاثة أشهر² ويقدم تقريراً عن المراقبات والإثباتات الحاصلة."
- عزل محافظ الحسابات: لا يجوز عزله إلا لأسباب مقبولة تبرر قرار العزل كالإهمال في أداء مهامه أو التواطؤ مع مديري الشركة أو إفشاء الأسرار التي يعرفها إلى مساهمي الشركة أو إلى غيرهم، ويجوز للمحافظ أن يطالب الشركة بتعويض الأضرار المعنوية والمادية التي لحقت به نتيجة لقرار العزل التعسفي.³
- اختتام عملية التصفية بعد حل الشركة: فمهام محافظ الحسابات لا تنتهي بمجرد الحل أو شهر الإفلاس خلال مرحلة التصفية وإنما تنتهي بانتهاء عملية التصفية.
- رفض محافظ الحسابات من طرف الأقلية: أجاز المشرع الجزائري للمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل 10% من رأسمال الشركة في الشركات التي تلجأ علنية للاندخار، أن يطلبوا من العدالة وبناء على سبب مبرر رفض محافظ الحسابات الذي تم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.⁴

3. مدى توافق القوانين والنصوص التشريعية المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق

الهيئات المشرفة على التدقيق في الجزائر تتمثل في المجلس الوطني للمحاسبة يساهم في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة والتدقيق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27/11/2011 يحدد تشكيلته وصلاحياته وقواعد سيره، المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27/01/2011 يحدد تشكيلته المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في

¹ الفقي محمد السيد، مبادئ القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص 354.

² القانون رقم 01-10، مرجع سابق، ص 8.

³ فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1997، ص 353.

⁴ القانون التجاري، مرجع سبق ذكره، المادة 715 مكرر 4 (معدلة)، ص ص 223-224.

- 2011/11/27 يحدد تشكيلته وصلاحياته وقواعد سيره، المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلته وصلاحياته وقواعد سيره، في إطار سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سعت لجعل مختلف التقنيات الموصلة للمعلومات كالمحاسبة والتدقيق أكثر ملائمة مع الواقع الدولي أصدرت عدة قوانين ومراسيم تعكس القوانين المتوفرة في بيئة التدقيق الحالية أهمها:
- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 لسنة 1996 والمتضمن قانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
 - القرار المؤرخ في 24-03-1999 المتضمن الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة وعدل هذا المقرر في سنة 2002 ثم 2006 وذلك بالموافقة على شهادات أخرى تخول الحق في الممارسة المهنية.
 - المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 29-12-2001 الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله.
 - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19-01-2004 يحدد إطار تنظيم التكوين المتخصص لالتحاق برتبة المدققين الماليين لمجلس المحاسبة.
 - المقرر المؤرخ في 13-05-2006 المتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
 - القانون 10-01 المؤرخ في 11-07-2010 لإصلاح منظومة التدقيق والمتعلق بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وتحديد شروط وكيفية ممارسة مهامهم وجاء ليوأكب التدقيق تبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لخبراء المجالس والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27-01-2011 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27-01-2011 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وتم توضيح الجوانب المتعلقة بالموضوع في 07 مواد.
 - المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27-01-2011 بحيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط، تضمن المرسوم 16 مادة تشرح الجوانب التفصيلية للموضوع.
 - المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13-01-2013 يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من خلال ممارسة وظيفتهم وكذا العقوبات التي تقابلها.

- القرار المؤرخ في 24-05-2013 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.
 - القرار المؤرخ في 12-01-2014 يحدد كفاءات تسليم تقارير محافظ الحسابات.
- اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية هي لجنة توحيد الممارسات المحاسبية وإجراءات العمل، لجنة مراقبة الجودة واللجنة الخاصة وهي اللجنة المكلفة بوضع معايير التدقيق الجزائرية أنشأت ضمن المجلس الوطني للمحاسبة وهي مؤلفة من خبراء في شؤون المحاسبة والتدقيق.
- إصدارات معايير التدقيق الجزائرية " NNA "**
- المقرر رقم 002 المؤرخ في 04-02-2016 الصادر عن الوزارة المالية المتضمن أربعة معايير جزائرية للتدقيق والمتمثلة في:
 - المعيار الجزائري للتدقيق 210 اتفاق حول أحكام مهام التدقيق.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 505 التأكيدات الخارجية.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 560 الأحداث اللاحقة.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 580 التصريحات الكتابية.
 - المقرر رقم 150 المؤرخ في 11-11-2016 الصادر عن الوزارة المالية والذي يهدف إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق والمتمثلة في:
 - المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 500 العناصر المقنعة (العناصر المقنعة هي كل المعلومات التي يجمعها بغية الوصول إلى نتائج معقولة تكون الأساس الذي يبنى عليه رأيه المهني).
 - المعيار الجزائري للتدقيق 510 مهام التدقيق الأولية (الأرصدة الافتتاحية)
 - المعيار الجزائري للتدقيق 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية.
 - المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 الصادر عن الوزارة المالية المتضمن أربعة معايير جزائرية للتدقيق والمتمثلة في:
 - المعيار الجزائري للتدقيق 520: الإجراءات التحليلية.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 570: استمرارية الاستغلال.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.
 - المقرر رقم 77 المؤرخ في 24-09-2018 الصادر عن الوزارة المالية والذي يهدف الى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق والمتمثلة في:
 - المعيار الجزائري للتدقيق 230: وثائق التدقيق.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 501: العناصر المقنعة (اعتبارات خاصة).

- المعيار الجزائري للتدقيق 530: السير في التدقيق.
 - المعيار الجزائري للتدقيق 540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به.
- من خلال مقارنة معايير التدقيق الجزائرية مع المعايير الدولية للتدقيق تم ملاحظة بعض نقاط التوافق والاختلاف يتم اختصارها في النقاط الآتية:
- مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع الدولي رقم 210 كلا المعيارين أوضح أنه يجب تحديد شروط الارتباط بعملية التدقيق وذلك للاتفاق بين المدقق والعميل، العناصر الأساسية التي يجب أن يشملها تقرير المدقق، أضاف معيار التدقيق الجزائري بعض النقاط المتعلقة بالاتفاق على إطار مهمة التدقيق التعاقدية.
 - مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع الدولي رقم 505 كلا المعيارين تضمننا إجراءات التأكيد التي يقوم بها محافظ الحسابات في جميع الحالات، إلا أن المعيار الجزائري قد أضاف شرح بسيط لأنواع التأكيد الخارجي والمتمثلة في التأكيد الإيجابي والتأكيد السلبي.
 - مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع الدولي رقم 300 كلا المعيارين تضمننا مكونات وعناصر عملية التخطيط واستراتيجية التدقيق، ولا يوجد إضافة أو اختلاف.
 - مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع الدولي رقم 700 كلا المعيارين أوضح العناصر الأساسية التي يجب أن يشملها تقرير مدقق الحسابات، ولكن المعيار الجزائري أضاف بعض النقاط كتصميم وتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية المرتبطة بالإعداد والعرض الصحيح للكشوف المالية الخالية من الاختلالات المعتبرة سواء كانت صادرة عن الغش أو ناتجة عن الخطأ.
- أما من خلال مقارنة القوانين والمراسيم مع المعايير الدولية للتدقيق تم ملاحظة بعض النقاط الآتية:¹
- تعيين المدقق: ينص المرسوم التنفيذي رقم 11-32 على أن عملية التدقيق تتم وفقا لدفتر الشروط يوضح جميع الحقوق والواجبات للطرفين والجهة التي تعينه وخطاب التكليف، وهو ما جاء في المعيار الدولي للتدقيق رقم 200-210.
 - رقابة الجودة: نصت المادة 05 من القانون 10-01 على إنشاء لدى المجلس الوطني للمحاسبة لجنة مراقبة النوعية، وهو ما يتوافق مع المعيار رقم 220.
 - التقرير وأنواعه: من بين ما نص عليه القانون 10-01 لاسيما في مادته 25 على التقرير الخاص بالتهديد المحتمل لاستمرارية نشاط الشركة، وهو ما نص عليه المعيار رقم 570، والتقرير المتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية الذي جاء في نفس نص المادة رقم 25 وهو ما يتوافق مع المعيار رقم 265.

¹ عمورة جمال، ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، ص 12.

- التوثيق وحفظ الملفات: حيث نص القانون 10-01 في مادته 40 على ضرورة الاحتفاظ بملفات الزبائن لمدة عشر سنوات ابتداء من آخر سنة لانتهاء العهدة وهو ما يتوافق مع المعيار رقم 230. لم تتطرق النصوص القانونية لممارسة مهنة التدقيق في الجزائر للنقاط الآتية والتي تنص عليها المعايير الدولية للتدقيق: تقييم المخاطر، أدلة الإثبات وما مدى كفايتها وملائمتها، عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية (حجم العينة وحدودها ومدى تعبيرها)، مراعاة عمل التدقيق الداخلي. إن وضع معايير تدقيق دولية لا يعني إلزامية تطبيقها في كافة الدول، بل الاعتماد عليها لسن معايير تدقيق محلية تتماشى معها وتتوافق مع بيئة كل دولة، هذا ما قامت به دولة الجزائر فإن معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية تتفقان في معظم النقاط ولم تكن بينهما اختلافات جوهرية. من خلال ما تقدم حول واقع مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر وتنظيمها ودراسة النصوص القانونية التي تنظمها وما مدى توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق، تم استنتاج أن هناك مجموعة من القوانين والنصوص التي تسعى إلى الرقي بهذه المهنة إلى المستوى المطلوب التي يأملها مستخدمي مخرجات هذه المهنة.

المبحث الثالث: قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق

إن القيم الأخلاقية تمثل الضوابط للسلوك الإنساني لتوجيهه نحو ما يحقق المصلحة والخير للفرد والمجتمع، وواجب أعضاء مهنة المحاسبة والتدقيق نحو مهنتهم ونحو المجتمع يتعارض مع اهتماماتهم الشخصية، ونحو واجبهم بالإخلاص لرب العمل، ومن أجل ذلك كان اهتمام الهيئات بالعمل على ربط الأخلاق بالمحاسبة والتدقيق من خلال إصدار مجموعات من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق، لضمان المستوى العالي أدائهم وتحافظ على ثقة الجمهور بهذه المهن.

المطلب الأول: المفاهيم العامة لدليل آداب وسلوك المهنة

سيتم عرض في هذا المطلب مفهوم كل من أخلاقيات المهنة، قواعد السلوك المهني، والعناصر المرتبطة بهم.

1. الأخلاق والأخلاقيات

عرفت الأخلاقيات بأنها: "مجموعة من القواعد والمبادئ والأحكام السلوكية والأدبية والقيم والمعايير الأخلاقية التي تحكم تصرفات الفرد أو الجماعة أثناء تأدية الأعمال في بيئة العمل، وتشمل هذه الخصائص الاستقلالية والموضوعية والأمانة والاستقامة والنزاهة وجوانب أخرى في السلوك القويم مقابل السلوك الخاطيء".¹ يقصد بالأخلاقيات مجموعة من المبادئ والآداب المتعارف عليها، التي تبنى عليها الأنظمة والقوانين للجماعات المهنية، ومن أبرز المبادئ الأخلاقية: الأمانة، الاستقامة، حفظ الوعد.

هناك من يفرق بين المصطلحين (الأخلاق والأخلاقيات) حيث تمثل الأخلاق عند البعض مجموعة القيم والمعايير

¹ خالد عطا الله الطراونة وآخرون، أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الدولي الثاني تحت عنوان: "الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الأعمال التنظيمية"، للفترة من 23-25 نيسان 2013 بجامعة مؤتة، الأردن، ص 10.

التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد أو ما هو سيئ، بين ما هو صواب أو ما هو خاطئ ومن ثم القيام بالشكل الصحيح.¹ وأما الأخلاقيات فتتمثل في تطبيق هذه القيم والمبادئ والعكس صحيح عند البعض الآخر،² ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-4): الفرق بين الأخلاق والأخلاقيات

الأخلاقيات	الأخلاق
- قيم ومعايير خاصة وفردية.	- قيم ومعايير شاملة.
- وضع معايير الأخلاقيات بما يتوافق مع الأهداف المرسومة.	- معايير الأخلاق إجبارية على الجميع.
- الجيد هو كل ما يعتبر جيدا.	- الجيد هو كل ما يتوافق مع المعايير ذات أخلاقيات.
- البحث والعثور على السعادة.	- البحث عن الكمال والمثالية.

المصدر: . Jean François Claude, *L'éthique au service du management*, édition Liaison, France, 1998, P 52

هناك من يعتبر أن للمصطلحين نفس المدلول، وهناك من اعتبر أن الأخلاقيات تشمل الأخلاق، وبعد الاطلاع على المعلومات الموجودة في الجدول تم توصل إلى أنه يوجد فرق بين الأخلاق التي تمثل مجمل المبادئ للحكم على سلوك ما وقواعد تحدد الصحيح من الخطأ، والأخلاقيات.

تظهر أهمية الأخلاق في ترشيد السلوك الإنساني الذي يرتبط بالضرورة بعلاقات مع آخرين، وأن كل طرف من أطراف هذه العلاقات يسعى نحو تعظيم منفعته مما يحدث تعارضا بين هذه المنافع، وعدم وجود ضوابط أخلاقية يؤدي إلى الاضرار بأطراف العلاقة الآخرين، مما يلزم معه وجود موازين تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة من أجل خير الجميع وسعادتهم، وهذه الموازين هي القيم الأخلاقية.³

إن القيم من فروع الفلسفة التي تعني بالأخلاق والجمال والمنطق، وتلعب دورا في توجيه السلوك فيتشكل منها سلوك الفرد لذلك فإن العلاقة بين القيم والأخلاقيات علاقة عميقة وثيقة، ومنها ينجم السلوك سواء أكان أخلاقيا أم غير أخلاقي.⁴

- السلوك الأخلاقي: هو السلوك الذي يتطابق مع المعايير الاجتماعية المقبولة من المجتمع.⁵
- السلوك اللاأخلاقي: يقصد به كل ما يفعله الأفراد خارج نطاق القيم والعادات والتقاليد المتعارف عليها في عمل

¹ جاوحدو رضا، بن قارة إيمان، حقائق عملية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، يومي 11-12 أكتوبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 4.

² Jean moussé. *Éthique des affaires liberté responsabilité*. Edition DUNOD, Paris, 2001, P11.

³ محمد عبد الحليم عمر، الأخلاق الإسلامية والمحاسبة، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، 15-16 أبريل 2000، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، ص 05.

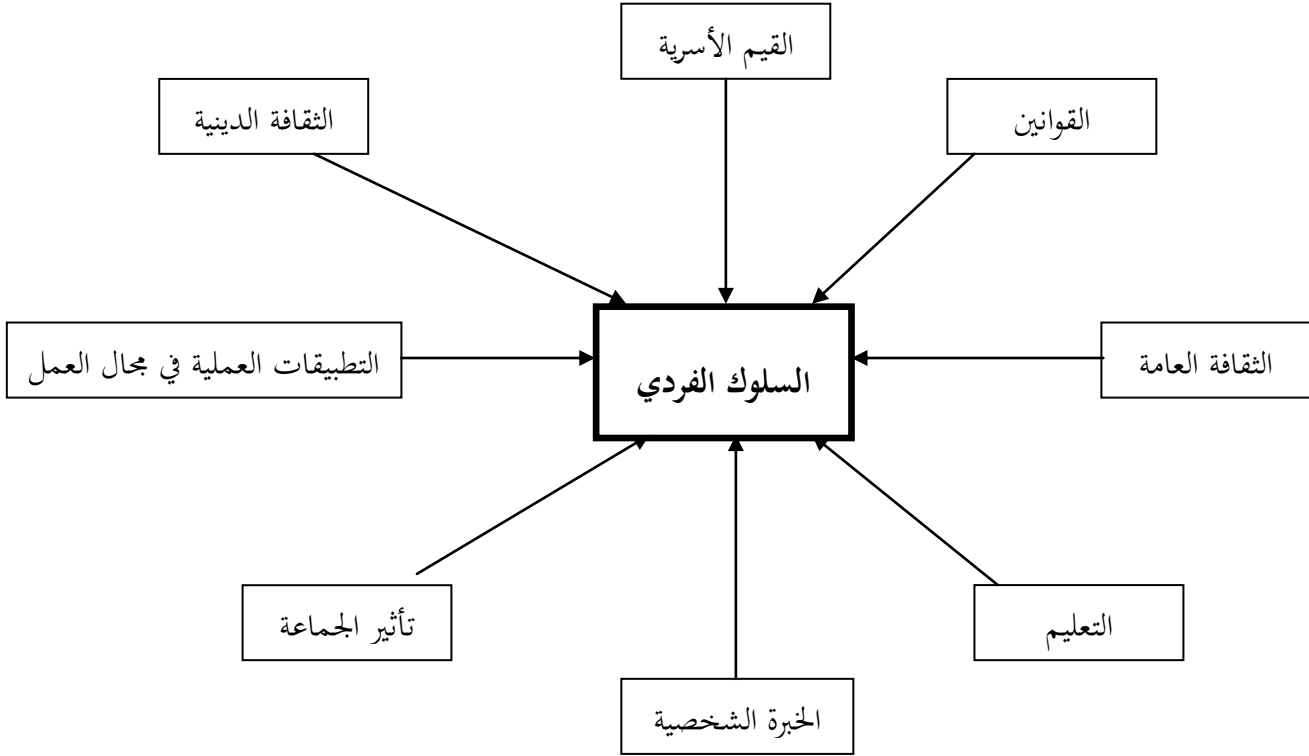
⁴ العنزي سعد، الساعدي مؤيد، أخلاقيات الإدارة: مدخل التكوين في منشأة الأعمال، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (1)، العدد (3)، 2002، ص 113.

⁵ حجازي هشام علي، أبو زيد محمد خير سليم، قياس أثر أخلاقيات الإدارة في الولاء التنظيمي لدى موظفي مجلس الأعيان، المؤتمر العلمي السادس 2006، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص 12.

أو مهنة أو مجتمع معين.¹

ولتوضيح أهم المؤثرات العامة على سلوك الأفراد سيتم عرضها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (II-2): المؤثرات العامة على سلوك الأفراد



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مصادر مختلفة.

ومن خلال ما تقدم فإن سلوك الأفراد يتأثر بمجموعة من العوامل التي ترتبط ببيئته الاجتماعية أو الاقتصادية أو بالقيم الدينية وغيرها تدفع الأفراد إلى نوع أو آخر من السلوك، فالفرد الذي ليس لديه قاعدة قوية من الأخلاق المكتسبة من العائلة والدين وغيرها تكون أعماله تسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب الأطراف الأخرى.

2. الأخلاقيات المهنية

إن الأخلاقيات المهنية موضوع له أثر كبير في توجيه الأفراد، فهو لا يتعلق بالجوانب الفنية في العمل وإنما بالأساس الأخلاقي لهذا العمل. وقبل الإشارة إلى مفهوم أخلاقيات المهنة لابد من تعريف المهنة، وهي مجموعة من الأعمال تتطلب مهارات معينة يؤديها الفرد من خلال ممارسات تدريبية.²

تعرف أخلاقيات المهنة أيضاً بأنها مجموعة قواعد وأصول متعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة التي تستلزم عند الممارس سلوكاً معيناً يقوم على الالتزام، حيث يكون مراعاتها المحافظة على المهنة وشرفها، وإن الإخلال بها خروج

¹ أحمد حلمي جمعة، أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكيم المؤسسي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 130.

² بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2014، ص 27.

عليها وعلى شرفها وهي توفر غرضين بالنسبة لأعضائها المهنة الواحدة الأول حماية أفضل لأعضاء المهنة والثاني للجمهور.¹

تعتبر أخلاقيات المهنة عامل ذو أهمية كبرى بسبب ضرورتها لقيام المجتمع واستمراره ونجاحه وانعدام الغش والخداع وكذلك حتى لا يتم تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وهناك العديد من الأسباب وراء دراسة موضوع أخلاقيات المهنة أهمها:

- الضغوطات المتزايدة على المؤسسات والتي في معظمها ناتجة عن التغيرات المتسارعة في البيئة، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات، واتساع دائرة فضائح الأخلاقيات التي كانت بسبب الاهتمام بتعظيم الأرباح مع إهمال المسؤولية الاجتماعية التي لا تقل أهمية عن معيار الربح والكفاءة، وهذا ما تسبب في تكبد الكثير من المؤسسات خسائر فادحة، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تزايد الاهتمام بالأخلاقيات لتحسين الأداء وتعزيز مهمة المؤسسة في السوق.²

- يؤدي عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات إلى عدة مشاكل، سواء على المدى القصير كاحتجاجات الزبائن والجهات المهتمة بالموضوع، واحتمال تعرض المؤسسة إلى فقدان حصتها السوقية، وإلى المساءلة القانونية وعقوبات وغرامات، أما على المدى الطويل فإن عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المتوقعة من طرف أفراد المجتمع يؤدي إلى سن المزيد من التشريعات والقوانين.³

3. قواعد السلوك المهني

قواعد السلوك المهني* هناك من يطلق عليه مصطلح الالتزامات الأخلاقية، ويمكن تعريف الالتزامات الأخلاقية على أنها دراسة للمبادئ والقواعد الأخلاقية الخاصة بممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق، مبتعدا بذلك عن أخلاقيات التطبيقية والتي تعني دراسة للمشكلات الأخلاقية* والخيارات والمعايير في وظائف ومهن معينة ومواقف عينة محددة وكيفية تطبيق النظريات والمفاهيم القيمة في سياقات معينة.⁴ وتهدف قواعد السلوك المهني إلى ما يلي:

- رفع مستوى المهنة.
- تنمية روح التعاون بين الأعضاء ورعاية مصالحهم المادية والمعنوية.

¹ خالد غازي التمي، مدى توفر أخلاقيات قواعد السلوك لمهنة محاسبة التكاليف ومتطلبات التفعيل، المؤتمر العلمي السنوي السادس 2006، كلية الاقتصاد والعلوم والإدارة، جامعة الزيتونة، ص 02.

* المهني يعني هذا المصطلح تحمل المسؤولية على أداء العمل الجيد وفق مقومات لا تتعلق فقط بالقوانين والقواعد التنظيمية، وإنما لتحقيق الرضا عن النفس.

² لبركي ثامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 141.

³ قديو بديع جميل، التسويق الدولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 56.

⁴ أحمد حلمي جمعة، الالتزامات الأخلاقية المهنية المعيارية في بيئة المحاسبة العربية: دليل من الأردن، المؤتمر العلمي السنوي السادس 2006، كلية الاقتصاد والعلوم والإدارة، جامعة الزيتونة، ص 02.

* المشكلة الأخلاقية: عندما يكون مطلوب من الفرد أخلاقيا أن يأخذ تصرف معين يتعارض مع مصلحته الخاصة أو الذاتية.

* المعضلة الأخلاقية: عندما يكون هناك تعارضات مع واجباته أو التزاماته الأخلاقية.

- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتنظيم المهنة.
 - بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور مستخدمي خدمات هذه المهنة.¹
- ويتمثل السبب الرئيسي وراء السلوك المهني رفيع المستوى في أي مهنة في أهمية توافر ثقة الرأي العام في جودة الخدمة المؤداة، بغض النظر عن الفرد الذي يقدم الخدمة، ويزداد ثقة الرأي العام في جودة الخدمات المهنية عندما يهتم القائمون عليها بوضع معايير للأداء والسلوك لكافة الممارسين.

المطلب الثاني: قواعد سلوكيات وأخلاقيات مهنة المحاسبة

إن المحاسبة مهنة لها مسؤولياتها اتجاه الجمهور، ويجب عليها تحقيق بما يسمى بالمصلحة العامة وذلك عن طريق السعي بصفة مستمرة لتقديم أفضل أداء مهني حفاظاً على ثقة الجمهور من خلال الالتزام بأخلاقيات المهنة.

1. مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة

أخلاقيات مهنة المحاسبة هي مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب مهنة المحاسبة التي تستلزم من المحاسب سلوكاً معيناً يقوم على الالتزام، وذلك للمحافظة على مهنة المحاسبة وشرفها.²

إن أخلاقيات مهنة المحاسبة هي كل ما تقره المنظمة وهي مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)* باعتبارها المصدر الرسمي لتقرير ما هو صواب أو خطأ داخل بيئة الأعمال.³

لأخلاقيات المحاسبين الأثر على سلوكياتهم ومن ثم سينعكس ذلك على نتائج أعمالهم، فالمعلومات المالية ستتأثر وبشكل مباشر بهذه السلوكيات وينتج حالة عدم الرضا من قبل مستخدميها.

2. أهمية الأخلاق في مهنة المحاسبة

هناك عدة عوامل تبرز مدى الحاجة للأخلاق في مهنة المحاسبة وهي كالآتي:

- إذا كانت المحاسبة تقوم على وجود مبادئ أو قواعد تصاغ بعد ذلك في صورة معايير محاسبية يعتمد عليها في إعداد المعلومات المالية، ومن أجل أن تكون هذه الأخيرة مفيدة فلا بد أن يتوافر فيها قيم الصدق والعدالة والأمانة الأمر الذي يتطلب عند إعداد معايير المحاسبة والتدقيق مراعاة القيم الأخلاقية وهو ما يوفره المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة.
- إذا كانت المعايير المحاسبية معدة على أساس أخلاقي، فإنه تبقى منطقة حرة في سلوك المحاسب لا يمكن لهذه

¹ يوسف الأسدي، تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، سبتمبر 2008، ص 10 (بتصرف).

² أحمد حسن أردبني، التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق - دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 85، العدد 29، جامعة الموصل، 2006، ص 158.

* الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): وهي منظمة عالمية للمحاسبة تأسست سنة 1977 تحدف إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال وضع معايير تتعلق بمجالات مراجعة الحسابات، التعليم، أخلاقيات وقواعد آداب مهنة المحاسبة والتدقيق، كما يصدر الاتحاد توجيهات لتشجيع المحاسبين المحترفين في الشركات على الأداء بمستوى عال.

³ أحمد حلمي جمعة، أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

المعايير مهما كانت دقتها وتفصيلاتها أن تطولها ويبقى الأمر مرهونا بأخلاقيات المحاسب، ولا سبيل إلى تلافيتها إلا بالتزام المحاسب الذاتي بالأخلاق الحميدة.

- الحد من التدخلات الخارجية في العمل المحاسبي: إن وجود قواعد أخلاقية ملزمة للمحاسبين في أداء أعمالهم سواء كانت متضمنة في معايير المحاسبة والتدقيق أو في قواعد السلوك المهني من شأنها أن تحد من تدخل بعض الجهات والأفراد في العمل المحاسبي بما يخدم مصالحهم.
- التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم الآن تؤكد على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمحاسبة مثال ذلك العولمة وما تحملها معها من التوجه نحو نظام رأسمالية السوق الحرة وزيادة واتساع نطاق المعاملات، أدى إلى اتساع نطاق الاعتماد على المعلومات المالية لاتخاذ القرارات وما يتطلبه ذلك من ضرورة كونها صادقة وموضوعية وانتقال الثقافات وما تحملها في طياتها من قيم أخلاقية لا تناسب البيئة يتطلب ضرورة وجود ميثاق أخلاقي يستلهم مفرداته من الثقافة المحلية.¹

وهناك أسباب أخرى أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع القيم والأخلاق في مجال المحاسبة في الآونة الأخيرة منها:²

- الرغبة في رفع مستوى أداء مهنة المحاسبة.
- المحافظة على الثقة في المعلومات المالية التي يقدمها المحاسب إلى الجمهور.

3. مبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة

إن أغلب المنظمات والجمعيات والمعاهد المهنية تسعى جاهدة إلى وضع نموذج معياري لما يجب أن تكون عليه أخلاقيات مهنة المحاسبة، وذلك للأسباب الآتية:³

- تعارض المصالح المادية، الواجبات والإجراءات الفنية والمفاهيم المحاسبية.
- فجوة التوقعات.
- التغيير والتطور المستمر في معايير المحاسبة المواكبة لمتطلبات العولمة والبيئة التنافسية.
- التغيير والتطور المستمر في دستور أخلاقيات المهنة والقوانين المنظمة لها.

لقد صدرت العديد من مدونات السلوك المهني والأخلاقي محلية اقليمية ودولية، ومعظمها تتضمن كل من المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك المهني، ويتشابه عدد من هذه المدونات مع بعضها البعض لأن معظمها تتوافق مع مدونة السلوك الأخلاقي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وأصدر هذا الأخير قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين طالبا من المحاسبين مراعاتها عند أداء مهامهم ما لم يمنع القانون أو التشريعات المحلية الامتثال لجزء منها، وقد

¹ عمر محمد عبد الحليم، الأخلاق الإسلامية والمحاسبة، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، 15-16 أبريل 2000، جامعة الأزهر، القاهرة، ص 6-8.

² جيهان عبد الهادي موسى محمد، موجبات الاهتمام بالقيم والأخلاق في مجال المحاسبة، أخبار الخليج الجريدة اليومية الأولى في البحرين، العدد 12838 20 أوت 2018، 15:57، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12838/article/24395.html>

³ أحمد حلمي جمعة، الالتزامات الأخلاقية المهنية المعيارية في بيئة المحاسبة العربية: دليل من الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 06.

قسمت هذه القواعد إلى ثلاثة أجزاء:

- جزء يوضح المبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي لكافة المحاسبين المهنيين في مختلف قطاعات العمل والتهديدات التي قد تواجههم وكيفية التعامل معها.
- جزء يقدم تفصيلات واعتبارات إضافية خاصة بالمحاسب المهني في القطاع العام الذي يقدم خدمات التأكيد كالتدقيق (المدقق).
- جزء يقدم تفصيلات واعتبارات إضافية خاصة بالمحاسب المهني في قطاع الأعمال الذي يقدم خدمات المحاسبة بمختلف فروعها كموظف لدى المنشأة (المحاسب).¹

1.3 قواعد السلوك الأخلاقي لجميع المحاسبين المهنيين والتهديدات والإجراءات الوقائية

إن مسؤولية المحاسب المهني لا تنحصر في تلبية احتياجات العميل وإنما العمل على خدمة المصلحة العامة من خلال الالتزام بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة والعمل على تجنب ما يهدد التزامه.

- **النزاهة:** ينبغي على المحاسب المهني أن يكون أميناً وصادقاً في جميع العلاقات المهنية والتجارية.
- **الموضوعية:** يتوجب على المحاسب المهني أن لا يسمح بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية والتجارية.
- **الكفاءة والعناية المهنية:** يقع على عاتق المحاسب المهني واجب مستمر في المحافظة على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان استلام العميل خدمات مهنية كفؤة، وينبغي عليه تأدية مهامه وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.
- **السرية:** يجب أن يحترم المحاسب المهني سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية والامتناع عن الإفصاح عن أي من هذه المعلومات أطراف ثالثة دون تفويض صحيح ومحدد، إلا في حالة وجود إلزام قانوني أو مهني بالإفصاح، والامتناع عن استخدامها للحصول على ميزة إضافية لمصلحته الشخصية.
- **السلوك المهني:** يجب أن يلتزم المحاسب المهني بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، وينبغي أن يتجنب أي عمل يسيء إلى سمعة المهنة.²

هنالك العديد من التهديدات التي قد تؤثر على قدرة المحاسب المهني على الالتزام بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة المبينة سابقاً، وتقسم هذه التهديدات إلى ما يلي:³

- تهديد المصلحة الشخصية: ويقصد به أن تؤثر المصالح المالية أو المصالح الشخصية الأخرى على تقدير وسلوك المحاسب المهني.

¹ International Ethics Standards Board for Accountants. **Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants**. New York: International Federation of Accountants (IFAC), 2013, pp 11-149.

² أحمد حلمي جمعة، أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكيم المؤسسي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

³ نفس المرجع، ص ص 135-136 (بتصرف).

- تهديد المراجعة الذاتية: وتحدث عندما يكون هناك حكم سابق بحاجة إلى إعادة التقييم من قبل المحاسب المهني المسؤول عن ذلك الحكم.
 - تهديد التأييد: وتحدث عندما يقوم المحاسب المهني بالترويج لموقف أو رأي.
 - تهديد التآلف: ويقصد به إمكانية تأثير وجود علاقة وثيقة للمحاسب المهني بالعميل أو صاحب العمل نتيجة القرابة أو طول فترة التعامل على موضوعيته.
 - تهديد المضايقة: وتحدث عندما يمنع المحاسب المهني من العمل بموضوعية بسبب تهديدات فعلية أو متوقعة.
- تقع الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تقلص من التهديدات إلى مستوى مقبول ضمن فئتين وهما الإجراءات الوقائية التي تنشأ نتيجة المهنة أو التشريعات أو الأنظمة كمتطلبات التعليم والتدريب والخبرة لدخول المهنة، إجراءات المراقبة والتأديب المهنية والتنظيمية أما الفئة الثانية الإجراءات الوقائية في بيئة العمل.¹
- 2.3 قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين في الممارسة العامة (المدققين) والتهديدات والإجراءات الوفاقية** سوف يتم تناولها في المطلب الآتي بالتفصيل.
- 3.3 قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال (الموظفين) والتهديدات والإجراءات الوفاقية**

المحاسب المهني الموظف هو الذي يتم تعيينه في مختلف القطاعات، وتتضمن القواعد على ما يلي:

- **الصراعات المحتملة:** على المحاسب المهني في الأعمال الامتثال للمبادئ الأساسية، إلا أن في بعض الأحيان تتضارب مسؤوليته اتجاه رب العمل مع الالتزامات المهنية،² عندها عليه استنفاد كافة الوسائل لمحاولة حل هذا الاختلاف، وإن لم تنجح يستطيع تقديم استقالته.³
- **الإعداد والتقرير عن المعلومات:** يجب على المحاسب المهني في الأعمال إعداد أو عرض المعلومات بصدق وأمانة وبما يتفق والمعايير المهنية، وأن تصنف وتسجل في الوقت المناسب وبالطريقة الصحيحة، وتصنف بالوضوح.⁴
- **العمل وفق خبرة كافية:** يتحتم على المحاسب المهني في الأعمال ألا يضل صاحب العمل بالنسبة لدرجة الخبرة أو التجربة التي يمتلكها، وعليه أن يلتزم المساعدة من خبير آخر حيثما كان ذلك مناسباً.⁵
- **المصالح المالية.**
- **الإغراءات.**

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 136.

² نفس المرجع، ص 147.

³ إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، 2012، ص 57.

⁴ أحمد حلمي جمعة، نفس المرجع، ص 149.

⁵ إيهاب نظمي، هاني العزب، نفس المرجع، ص 57.

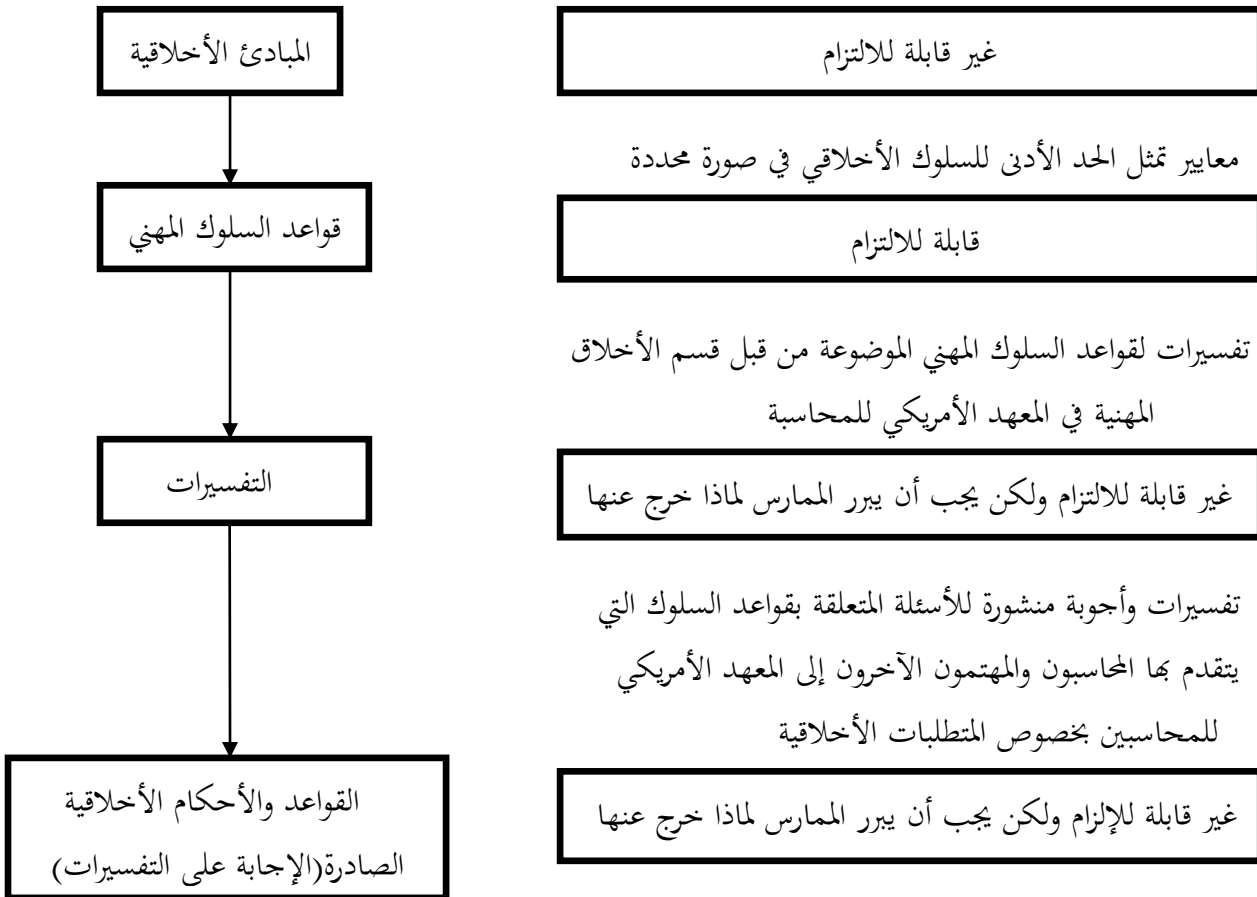
• التعريفات.

أما التهديدات والإجراءات الوقائية هي نفسها التي تم التطرق إليها سابقا. فقواعد وأخلاقيات السلوك المهني تمنع المحاسب من القيام بأي إجراء خارج عن هذه القواعد، وأن يقوم بأداء عمله بكل نزاهة وموضوعية، وأن يكون حياديا مراعيًا لمصلحة جميع الجهات المستفيدة من مخرجات مهنة المحاسبة، وهكذا تم التوصل إلى استنتاج أن قواعد وأخلاقيات السلوك المهني تحتم على المحاسب أن تكون اختيارته نابعة من قناعاته المهنية بأنها الأفضل تبعا لطبيعة الشركة أو لعوامل أخرى.

أما آخر إصدار من قواعد السلوك المهني الصادر عن المعهد الأمريكي فيتكون من أربعة أجزاء هي (المبادئ، قواعد السلوك، التفسيرات، الأحكام الأخلاقية)، ويمكن توضيح قواعد السلوك المهني من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (II-3): قواعد السلوك المهني الصادر عن المعهد الأمريكي

معايير مثالية للسلوك الأخلاقي في شكل مصطلحات فلسفية



المصدر: دحدوح حسين أحمد، القاضي حسين يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة: الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 80.

إن المبادئ هي عبارة عن معايير مثالية للسلوك الأخلاقي تم صياغتها على شكل مصطلحات فلسفية غير إلزامية أما قواعد السلوك فهي عبارة عن معايير الحد الأدنى للسلوك الأخلاقي تم صياغتها على شكل قواعد محددة إلزامية، بينما

التفسيرات فهي عبارة عن تفسيرات لقواعد السلوك تم إعدادها من قبل قسم الأخلاق المهنية في المعهد، وهذه التفسيرات لا تحمل صفة الإلزامية لكن يتوجب على ممارس المهنة أن يبرر الانحراف عنها، أما بالنسبة للأحكام الأخلاقية فهي عبارة عن توضيحات منشورة وإجابات لأسئلة تتعلق بقواعد السلوك، قدمها ممارسي المهنة والمهتمين بالمتطلبات الأخلاقية للمعهد الأمريكي كما أنها لا تحمل صفة الإلزامية لكن يتوجب على الممارس أن يبرر الانحراف عنها.

المطلب الثالث: قواعد سلوكيات وأخلاقيات مهنة التدقيق

ما من مهنة إلا ولها قواعد وأخلاق وأصول ممارستها، وكذلك مهنة التدقيق كغيرها من المهن لها قواعدها وأخلاقياتها نظرا لأهميتها في إضفاء المصداقية والشفافية في المعلومات المالية، تزداد أهمية أخلاقيات مهنة التدقيق التي ازداد الاهتمام بها مؤخرا نتيجة تطور مهنة التدقيق من جهة، والفضائح المالية من جهة أخرى.

1. مفهوم أخلاقيات مهنة التدقيق

تمثل أخلاقيات مهنة تدقيق الحسابات مبادئ مهمة للسلوك المرتبطة بمعايير السلوك الجيد أو غير الجيد أو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ في تصرفات الأفراد والجماعة، لكون هذه المبادئ السلوكية والقيم الأخلاقية هي التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة في التمييز بين الصواب والخطأ، لتصنع محددات عملية اتخاذ القرارات.¹ وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعد بمثابة مقاييس مثالية للسلوك السليم للتدقيق، وهي تتمثل في الصفات التي يتوجب على المدقق التحلي بها عند ممارسته لأعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة ورؤسائه."² ومن هذه التعاريف يمكن تعريف أخلاقيات مهنة التدقيق بأنه ميثاق يشمل على القيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي الذي يقوم به المدقق، ويستوجب الالتزام بها للرفع من مستوى المهنة.

2. أسباب الاهتمام بأخلاقيات مهنة التدقيق

إن ما حدث من انهيارات لشركات عملاقة في بعض الدول بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص أعاد مشكلة الأخلاقيات إلى الساحة المهنية بما ارتكبت من عمليات نصب والاحتيال، ومن أهم هذه الانهيارات شركة انرون للطاقة*، شركة وولد كوم للاتصالات*، وهذا قبل صدور قانون "سارينز أوكسلي" أصبح من المرجح أن غياب الضمير كجوهر للأخلاق وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في البيانات والمعلومات المالية، كان من أهم الأسباب وراء الأزمات التي مست عدة دول في العالم وانهيار كبرى الشركات وخروجها من السوق الاقتصادي. صدر في جويلية 2002 قانون سارينز أوكسلي الذي يفرض عددا من قواعد التحكم المؤسسي على الشركات التي

¹ J.R. Schermerhorn, **Management**, 7th ed, John Wiley and Sons Inc, New York, 2008, p48.

² الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، 2007، ص30 أوت 22:15 http://www.socpa.org sa/ 03، 2018.

* فشركة انرون للطاقة اتبعت الأسلوب الأاخلاقي حيث أنها لم تكن تحقق أرباح بل كانت تحقق خسائر وتمكنت من خلال حسابات جانبية أن تظهر كواحدة من أفضل الشركات الأمريكية ربحية، وكذلك بالنسبة لشركة المراجعة آرثر اندرسون التي لم تشر إلى وجود مشاكل جوهرية في شركة انرون للطاقة(2001).
* استخدمت شركة وولد كوم للاتصالات حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي حينذاك بهدف رفع سعر السهم(2002).

يتداول الجمهور أوراقها المالية.

إن قانون أوكسلي ألقى بظلاله على مهنة التدقيق الخارجي وذلك لكونه يعد تشريعا سريعا لحماية وتعزيز الثقة في الصالح العام، عزز الالتزام والعقاب في حالات المخالفات المالية، فعل الرقابة على مكاتب التدقيق ومنع التواطؤ مع إدارة الشركات، قلل المخاطر في حال عدم اكتشاف الاختلاس والمخالفات في الوقت المناسب وبالتالي تخفيض حجم وحالات المخالفات المالية، التأكيد على شركات التدقيق بضرورة العودة إلى تقديم الخدمات الأساسية ذات جودة ونوعية عالية.¹

ومن الدروس المستفادة من انهيار شركة إنرون وغيرها من الشركات يمكن ذكر ما يلي:

- الاهتمام بموضوع أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والتدقيق والنشاط الاقتصادي عموما من الجهات الرسمية والأكاديمية والمهنية.
 - ضرورة ربط المبادئ الأخلاقية التي تحول دون وقوع الغش والاختلاس بمبادئ الإسلام المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لأنها المانع دون وقوع الخيانة والغش.
 - الاهتمام بحوكمة الشركات لحمايتها وحماية حقوق ملاكها والجهات الأخرى المستفيدة منها.²
- من الغريب أن الكثير من الشركات العالمية للتدقيق كانت ترفع دوما شعارات مهنية لأن يكون هناك مصداقية ونزاهة في أداء العمل التدقيقي، ولكن نجد أن بعض من الشركات مازالت تتجاهل معايير التدقيق والمحاسبة وتتبع الأسلوب اللأخلاقي رغم صدور قانون سارينز أوكسلي وكمثال على ذلك شركة إيرنست آند يونغ، جولدمان ساكس.
3. مبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة التدقيق (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين في الممارسة العامة (المدقق) والتهديدات والإجراءات الوقائية)

- قواعد السلوك المهني: وتمثل الارشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها مدقق الحسابات في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة ومن أهمها:³
 - مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمرة أو عمولة للحصول على العملاء.
 - أن يتأكد من اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.
 - أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.
 - مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على مدقق الحسابات القيام بأي عمل يسيء لسمعة المهنة التي يمثلها.

¹ علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، دور قانون سارينز-أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد السادس والثمانون، 2011، ص ص 28-29.

² إحسان بن صالح المعتاز، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01، 2008، ص 289.

³G.D. Anderson and R.C. Ellison, **Restructuring Professional Standards**, The Anderson Report, Journal Accountancy, 2006, PP 96-102.

قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بتطوير مجموعة من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين في الممارسة العامة وهي:¹

- **الاستخدام المهني:** يجب على المحاسب المهني في الممارسة العامة أن يدرس قبل قبول علاقة عميل أو عملية جديدة، ما إذا كان هذا القبول يخلق أي تهديدات للالتزام بالمبادئ الأساسية، ويجب أن يوافق على توفير الخدمات التي يكون مؤهلاً لأدائها، بالإضافة إلى التغييرات في الاستخدام المهني.
 - **صراع المصالح:** ينبغي على المحاسب المهني في الممارسة العامة أن يتخذ خطوات معقولة لتحديد الظروف التي يمكن أن تخلق تضارباً في المصالح، حيث قد يخلق ذلك تهديدات للالتزام بالمبادئ الأساسية، وينشأ ذلك عندما يكون لديه مصالح تجارية أو علاقات مع العميل أو طرف ثالث.
 - **الآراء الثانوية:** الحالات التي يطلب منها المحاسب المهني في الممارسة العامة أن يبدي رأياً ثانياً حول تطبيق معايير المحاسبة أو التدقيق أو إعداد التقارير، على ظروف أو معاملات محددة من قبل أو بالنيابة عن الشركة ليست عميلاً في الوقت الحالي قد تؤدي إلى نشوء تهديدات للالتزام بالمبادئ الأساسية عندما يكون الرأي الثاني مبنيًا على أدلة غير كافية.
 - **الأتعاب والأنواع الأخرى من المكافآت.**
 - **تسويق الخدمات المهنية.**
 - **الهدايا والإكراميات.**
 - **المحافظة على أصول العميل:** يجب أن لا يتولى المحاسب المهني في الممارسة العامة الوصاية على أموال العملاء أو الأصول الأخرى إلا إذا سمح له بذلك بقوة القانون، ويجب عليه الالتزام بأي واجبات قانونية ناتجة عن ذلك.
 - **الموضوعية- كل الخدمات:** ينبغي أن يحدد المحاسب المهني في الممارسة العامة عند تقديم أي خدمة مهنية ما إذا كانت هناك تهديدات للالتزام بمبدأ الموضوعية الأساسي ناتج عن وجود مصالح أو علاقات مع عميل أو أطراف أخرى.
 - **الاستقلالية- عمليات التأكيد الأخرى:** لقد قام مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين المهنيين بالتفريق بين متطلبات الاستقلالية لعمليات التدقيق التي يقوم فيها المحاسب المهني في الممارسة العامة بإعداد تقرير حول مجموعة كاملة من المعلومات المالية، أما متطلبات الاستقلالية لعمليات التأكيد يتم تصميمها لتعزيز درجة ثقة المستخدمين المعنيين بنتيجة تقييم أو قياس لموضوع معين وفق معايير معينة، لذلك يقتضي الالتزام بمبدأ الموضوعية الأساسي الاستقلالية عن عملاء التأكيد أي تكون فرق التأكيد والشركات مستقلة عنهم.
- فيما يلي أمثلة على الظروف (التهديدات) التي قد تؤثر على التزام المدقق بالاستقلالية والمبادئ الأساسية الأخرى:²

¹ أحمد حلمي جمعة، أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-193.

² نفس المرجع، ص ص 172-174 (بتصرف).

- تهديد المصلحة الشخصية: وجود مصلحة مالية مباشرة هامة للمدقق مع العميل، أن تكون الرسوم (أتعاب عملية التدقيق) مشروطة بنتائج التدقيق.
 - تهديد المراجعة الذاتية: أن يتم تدقيق تقارير مالية معدة من قبل شركة التدقيق نفسها، إصدار رأي حول فعالية نظام مالي شاركت شركة التدقيق في تصميمه أو تنفيذه، أن شركة التدقيق تقدم خدمات أخرى للعميل تؤثر بشكل مباشر في البيانات موضوع التدقيق.
 - تهديد التأييد: تأييد شركة التدقيق عملية إصدار الأسهم للعميل، أن تعمل شركة التدقيق كمحامي للعميل في قضايا ونزاعات مع الغير.
 - تهديد التآلف: يرتبط أحد أعضاء فريق التدقيق بعلاقة عائلية مباشرة أو وثيقة مع أحد المدراء أو المسؤولين لدى العميل، قبول الهدايا المادية من العميل أو أي معاملة تفضيلية غير مبررة .
 - تهديد المضايقة: تهديد شركة التدقيق بالطرد أو الفصل من عملية التدقيق، تهديد شركة التدقيق بعدم التحديد والاستبدال إذا عارضت سياسة محاسبية استخدمها العميل لعملية معينة.
- يجب على المدقق تحديد إمكانية وجود أي من التهديدات السابقة قبل وخلال تنفيذ عملية التدقيق والعمل على تجنبها أو تقليصها لمستوى مقبول بحيث لا تؤثر على حكمه المهني، أو أن يقوم برفض المهمة أو إلغائها إذا لم يتمكن من ذلك. وتقسم الإجراءات الوقائية للتعامل مع هذه التهديدات إلى ما يلي:¹
- **الإجراءات الوقائية التي تتضمنها المتطلبات المهنية أو التشريعية أو الأنظمة:** متطلبات التعليم والتدريب والخبرة اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق، متطلبات التطوير المهني المستمر للمحافظة على الكفاءة، أنظمة الحوكمة المعايير المهنية لأداء المهمة آليات المراقبة والتأديب التي تتضمنها المهنة والأنظمة، مراجعة طرف ثالث للإجراءات والنتائج التي يصل إليها المدقق.
 - **الإجراءات الوقائية في بيئة العمل:** وتشمل على إجراءات الإجراءات الوقائية في بيئة وأنظمة عميل التدقيق كوجود موظفين أكفاء وبخبرات عالية، متانة أنظمة وإجراءات العمل الداخلية، والإجراءات الوقائية على مستوى بيئة العمل في شركة التدقيق وتتضمن وضع سياسات وإجراءات تطبيق ومراقبة جودة تنفيذ المهام وعمليات التدقيق، وتوضيح كيفية تحديد التهديدات للمبادئ الأساسية ودرجتها والإجراءات الوقائية لتقليلها إلى حد مقبول أو رفض المهمة، وجود نظام عقوبات لضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات، الإجراءات الوقائية في شركة التدقيق على مستوى عملية التدقيق وتتضمن بمراجعة العمل المنجز من فريق التدقيق مناقشة المسائل الأخلاقية وطبيعة الخدمات المقدمة والأتعاب المتوقعة مع المكلفون بالحوكمة لدى العميل، التناوب والتدوير في أعضاء فريق التدقيق.

ويمكن توضيح قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين في الجدول الآتي:

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص ص 175-177 (بتصرف).

الجدول رقم (II - 5): الدليل الأخلاقي للمحاسبين المهنيين

المحاسبين المهنيين في الأعمال	المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة	التطبيق العام للدليل
المقدمة	المقدمة	المقدمة والمبادئ الأساسية
الصراعات المحتملة	الاستخدام المهني	النزاهة
الإعداد والتقرير عن المعلومات	صراع المصالح	الموضوعية
العمل وفق خبر كافية	الآراء الثانوية	الكفاءة والعناية المهنية
المصالح المالية	الأنعاب والأنواع الأخرى من المكافآت	السرية
الإجراءات	تسويق الخدمات المهنية	السلوك المهني
التعريفات	الهدايا والإكراميات	
	المحافظة على أصول العميل	
	الموضوعية - كل الخدمات	
	الاستقلال - مهمات التأكيد	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

خلاصة الفصل

التدقيق الخارجي هو نشاط يقوم به شخص مهني مؤهل مستقل من خارج الشركة، ويقوم بإتباع أساليب وإجراءات وطرق ممنهجة وذلك لضمان تحقيق الهدف الرئيسي والمتمثل في إبداء رأي حول الكشوف المالية وفقا للمبادئ المحاسبية عن طريق إصدار تقارير، فالمدقق الخارجي يفترض أن يكون خبيرا في شؤون التدقيق والمحاسبة فإن رأيه في الكشوف المالية هو رأي مهني، وبالتالي يجب أن يكون تدقيقه للبيانات المالية مبنيا على أساس علمي وعملي سليم.

إن مسؤولية محافظ الحسابات تتلخص بأن يقوم بتدقيق حسابات الشركة وفحص البيانات وإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق الكشوف المالية وعدالة المركز المالي للشركة، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها محافظ الحسابات باعتباره الوسيلة الفعالة للرقابة الخارجية للشركات، وللاستقلالية الكبيرة الممنوحة له لا بد من وضع له قوانين ومعايير يلتزم بها، وفي حالة مخالفتها أثناء مهامه تسبب بضرر للشركة أو للغير، فإنه يسأل مدنيا كما يمكن مساءلته تأديبيا في حالة مخالفته لالتزاماته وواجباته القانونية ويتم مساءلته جنائيا أيضا عندما يقوم بإفشاء السر المهني.

تعد الأخلاق المهنية مجموعة من القواعد التي توجه أصحاب المهنة نحو السلوك المهني المرغوب فيه، فهي عنصرا مهما للمهن التي تنشأ النجاح والاستمرار وخدمة المجتمع، فالمحاسبة تمثل أحد أهم المصادر الأساسية للمعلومات المالية التي تعتبر الأساس في صنع واتخاذ القرارات، لذا وجب وضع معايير أخلاقية تحكم هذه المهنة وتحقق الجودة في مخرجات هذا النظام، كما أن ثقة الجمهور بالمدقق لها أهمية خاصة إذ أن زعزعة هذه الثقة تجعل رأيه حول عدالة الكشوف المالية غير مجد وتصبح المسؤولية الموكلة إليه في إبداء الرأي خالية من معناها الحقيقي، لذلك قام مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين بإنشاء مجلس معايير الأخلاق الدولي للمحاسبين المهنيين لوضع وإصدار معايير أخلاقية عالية الجودة خاصة بمهنتي المحاسبة والتدقيق تستخدم في مختلف أرجاء العالم.

الفصل الثالث: جودة المعلومات المالية ودور محافظ الحسابات في تفعيلها

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية

المطلب الأول: المعلومات - المفهوم، المصادر، الأنواع -

المطلب الثاني: ماهية المعلومات المالية

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المالية ومستخدميها

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

المطلب الأول: الجودة - المفهوم، الأهمية -

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الثالث: آليات تفعيل جودة المعلومات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المطلب الأول: جودة المعلومات المالية ودرجة تأثرها بممارسات المحاسبة الإبداعية

المطلب الثاني: أساليب تفعيل جودة المعلومات المالية

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية

أهداف الفصل الثالث

أهداف المبحث الأول
عرض أحد العناصر الأساسية التي يركز عليها سوق المال والأكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات الرشيدة ألا وهي المعلومات المالية.

أهداف المبحث الثاني
إبراز الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المالية التي تستخدم لتقييم مستوى جودة هذه الأخيرة.

أهداف المبحث الثالث
تحديد أساليب تفعيل جودة المعلومات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تؤثر على خصائصها.

تمهيد

للمعلومات دور هاماً وأساسياً في الشركة، حيث أنها عنصر ربط بين الشركات وفروعها ووسيلة اتصال بين هذه الأخيرة ومستخدمي المعلومات المالية عند عملية اتخاذ القرارات. فبتطور عالم الأعمال والمال زاد الاهتمام بالمعلومات المالية والحاجة إليها، فهي تعد الناتج النهائي للنظام المحاسبي نظراً لمساعدتها للعديد من المستخدمين الداخليين والخارجيين ذات العلاقة بالشركة في اتخاذ قراراتهم المتسمة بالرشاد، فهي تمثل نقطة الانطلاق والارتكاز لأي قرار، إن أهداف المحاسبة لا تتحقق إلا بضمان جودة عالية للمعلومات المالية، حيث أن انشغالات مستخدمي المعلومات المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى ذلك إلى جودتها، وذلك من خلال توفرها على بعض الخصائص التي تضمن ذلك كالملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والتي بدونها تكون من غير فائدة ومضلة.

نتيجة الفضائح المالية التي أضعفت ثقة المجتمع المالي في إدارة هذه الشركات، والتي أثارت الكثير من التساؤلات حول جودة المعلومات المالية ومدى صحة ومصداقية الكشوف المالية ومدى سلامتها من الأخطاء والتحريفات، ونظراً لتداخل وتعارض الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المالية، أصبح من الضروري على الأطراف ذات العلاقة البحث عن كيفية ضمان صدق وموضوعية هذه المعلومات المالية ومدى سلامتها من الأخطاء والتجاوزات المتعمدة والغير متعمدة، وفي هذا الإطار تتعدد الوسائل والآليات الرقابية التي تساعد بشكل كبير في ضمان توليد معلومات مالية تتمتع بالمصداقية والموضوعية اللازمين للتعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة المعنية، ومن هذه الوسائل الحتمية على كل شركة التدقيق الخارجي.

كانت دراسة هذا الفصل في ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية؛

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية؛

المبحث الثالث: آليات تفعيل جودة المعلومات المالية والحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية عليها؛

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية

تلعب المعلومات المالية دوراً أساسياً في تنمية الاقتصاد والاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، حيث تعتبر أحد العناصر الأساسية التي يركز عليها سوق المال والأكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتصف المعلومات المالية بالجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم لتقييم مستوى هذه الجودة.

المطلب الأول: المعلومات - المفهوم، المصادر، الأنواع -

قدمت المعلومات إنجازات مهمة للإنسانية تمثلت في بناء مجتمعات وتأسيس وتطوير مؤسسات إدارية، سياسية اقتصادية وعسكرية بما فيها أدوات صنع القرار، لذا في هذا المطلب سيتم عرض أهم العناصر المرتبطة بمفهوم المعلومات.

1. مفهوم المعلومات

المعلومات هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي لنا معنا كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات اللازمة.¹

المعلومات هي نتائج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير، بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة وبناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها بما يحقق الفائدة لهم.²

بشكل عام فإن المعلومات هي بيانات تمت معالجتها تستعمل في إعداد التقارير واتخاذ القرارات المختلفة.

من المستحسن قبل التعمق في موضوع المعلومات التمييز بين المصطلحات الآتية:

البيانات: عرفت البيانات على أنها: "مجموعة الحقائق المجردة التي تعبر عن حدث أو أحداث معينة ببيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية وتكون بصيغة غير مرتبة، يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء المعالجات اللازمة عليها - ترتيب، تصنيف وتبويب - فهي المادة الخام الأساسية واللازمة لإنتاج المعلومات."³

البيانات هي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات، فهي تمثل الأشياء والحقائق والأفكار والآراء والأحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف وأفعال أو تصف هدفاً أو ظاهرة أو واقعا معيناً (ماضياً حاضراً أو مستقبلاً) بكلمات أو أرقام أو رموز أو أشياء، والبيانات تجمع من مصادر متنوعة جداً داخلية وخارجية، جاهزة وأولية، شفوية وموثقة.

المعرفة: هناك فرق كبير بين البيانات والمعلومات والمعرفة، هذا الترتيب يمثل اتجاه ترقية البيانات وتقديمها إلى معلومات والمعلومات إلى معرفة، فالمعلومات هي المواد المصنعة من البيانات، والمعرفة هي المادة المصنعة (المستخرجة) من المعلومات.

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص14.

² إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016، ص176.

³ نفس المرجع، ص 174.

فالمعرفة هي حصيلة ما يمتلكه فرد أو منظمة أو مجتمع من معلومات وعلم وثقافة في وقت معين، إذن هي خلاصة البيانات والمعلومات.¹

ويمكن التعبير عن العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم (III-1): العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التحليل السابق.

ولتوضيح أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات تم إعداد الجدول الآتي:

الجدول رقم (III-1): أوجه الاختلافات بين البيانات والمعلومات

أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
طبيعتها	مواد خام تمثل قيم وحقائق أولية.	قيم وحقائق نهائية
موقعها في النظام	مدخلات	مخرجات
مصدرها	يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا من داخل النظام وخارجه.	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام.
دلالتها	ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة	ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة
قيمتها الاقتصادية	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية
أثرها على القرارات	ليس لها تأثير مباشر على القرارات	لها تأثير مباشر في ترشيد القرارات
العلاقة بين مفرداتها	مفردات مستقلة عن بعضها البعض ولا يوجد رابط بينهما.	ترتبط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة.

المصدر: حسني جميل غافل البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 1، 2017، ص 367 (بتصرف).

من خلال هذا الجدول تم استنتاج أن البيانات هي المادة الخام للنظام تتم معالجتها للحصول على معلومات وهي مخرجات النظام، والمفهوم ليس مترادفين بل ذا معنيين مختلفين تماما.

¹ سليم إبراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ط2، 2002، ص 36.

تتميز المعلومات بمجموعة من الخصائص من بينها:¹

- **المصدقية:** وهي الصدق في التعبير عن النتائج بحيث تسمح لمستخدميها للوصول إلى القرارات السليمة.
 - **الدقة:** يجب أن تكتسب المعلومات صفة الدقة ويجب أن تكون خالية من الأخطاء والانحرافات.
 - **الوضوح:** وينعكس ذلك على إمكانية فهمها مباشرة من طرف مستخدميها، ولتحقيق ذلك يفترض في مستخدميها أن تكون لديهم مبادئ مقبولة عن النشاطات التي تعبر عنها هذه المعلومات.
 - **الشمولية:** والتي تفترض الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد المعلومات كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، فكل إهمال في المعلومات يجعلها ناقصة ومنه غير دقيقة وبعيدة الفعالية.
 - **الفعالية:** وتكون ذات فعالية إن كان لها أثر على قرارات مستخدميها وذلك بالمساعدة في تقييم القرارات الماضية تصحيحها وتوجيه القرارات الحاضرة والمستقبلية.
 - **المرونة:** نقصد بها إمكانية استخدام المعلومات لأكثر من مرة واحدة ويمكن الاستفادة منها في مجالات متعددة.
- إن مخرجات النظام لن تعتبر معلومات إلا إذا توفرت على مجموعة من الخصائص كالمرونة، المصدقية والوضوح، وهذا من أجل تسهيل استخدامها عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

2. أهمية المعلومات

للمعلومات أهمية كبيرة في مجال اتخاذ القرار أو مجالات أخرى، ومن أهمها:²

- **أهمية المعلومات في مجال اتخاذ القرار**
- إضافة المعرفة لمتخذ القرار مما يقلل من حالة عدم التأكد.
- تساعد على إستقراء المستقبل، وإدراك ما يطرأ على الظروف المحيطة من تغيير وأبعاد هذا التغيير وكيفية التعامل معه.
- وصف الموقف أو المشكلة محل اتخاذ القرار.
- تؤدي إلى تحسين الفعالية التنافسية للمؤسسة وتحسين المردود الإنتاجي.
- تؤدي إلى التقليل من البدائل وتزويد صانع القرار بأفضل البدائل.
- **أهمية المعلومات فيما لا يتعلق باتخاذ القرار**
- تعتبر المعلومة موردا مهما من موارد المؤسسة، فهي تؤدي إلى زيادة المعرفة ورفع المستوى الثقافي للأفراد، وتكوين خلفيات عامة من أي موضوع، وبالمعلومة يتم تأهيل الأفراد والمدراء واكتسابهم الخبرة والمعرفة، وفي هذا الصدد هناك أربع

¹ Lakhdar Yahi, **Management et système d'Information**, Séminaire ISGP Juin 2002, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université d'Alger.

² عبد الله محمود سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الاستراتيجية التنافسية، حالة القطاع الصناعي اليمني، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005، ص 52

خلفيات استعمالات أساسية كما يلي:

- المعلومة أداة لعملية التسيير.
- المعلومة أداة اتصال في المؤسسة.
- المعلومة أداة لتطوير المعرفة عند المسير والعمل.
- المعلومة أداة للتواصل مع المحيط.

ومن خلال ما تقدم فإن المعلومة تعتبر أساس عملية اتخاذ القرار داخل وخارج الشركة ومتطلب أساسي لنجاحها.

3. مصادر المعلومات

تختلف المعلومات المطلوبة تبعاً للأهداف الموضوعية وكيفية تحقيقها، وتفاوت الحاجة إلى المعلومات طبقاً لتباين أحجام الشركات وطبيعة مشكلاتها، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها داخل أو خارج الشركة، ومن أهم هذه المصادر:¹

- **المصادر الداخلية:** هذه المصادر تعطي البيانات على شكل رسمي وغير رسمي من داخل المؤسسة للأحداث الواقعة حقيقة، وبمجرد الحاجة إلى المعلومات يتم تصميم أسلوب جمعها واستخراج الحقائق منها.
- **المصادر الخارجية:** تتشكل من المعطيات الناتجة عن المحيط الخارجي للمؤسسة وتشمل أطرافاً متعددة.
- **المصادر الشفهية:** تعرف على أنها المناقشات التي تجري بين العمال وكذا اللقاءات والاجتماعات.
- **المصادر الوثائقية:** وتنقسم بدورها إلى مصادر أولية هي عبارة عن بيانات تجمع لأغراض البحث العلمي مثل: الملاحظة، التجارب، البحث الميداني، وتشمل أيضاً الأطروحات الجامعية، ومن مميزات هذه المصادر أنها تكون من قبل خبراء، وأخرى ثانوية فيمكن حصرها في القوانين والأجهزة الحكومية وكذا المطبوعات والمنشورات، وتتميز بأنها جاهزة وتكلفتها رخيصة نسبياً وتقدم حجم كبير من المعلومات.
- **مصادر أخرى:** كأسئلة الاستبيان، المقابلة الشخصية، العينات، الإنترنت.

4. أنواع المعلومات

للمعلومات أنواع عديدة ومتعددة وتختلف باختلاف معايير تصنيفها، وفيما يلي سيتم ذكر أهمها:

حسب الباحث "رجحي مصطفى عليان" تقسم المعلومات إلى:²

- **المعلومات التطويرية:** الغرض منها تحسين وتطوير المستوى العلمي والثقافي للإنسان وتوسيع مداركه من خلال الحصول على مفاهيم وحقائق جديدة.
- **المعلومات الإنجازية:** الغرض منها الحصول على مفاهيم وحقائق تساعد على إنجاز مشروع أو اتخاذ قرار.

¹ علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص 19-22.

² رجحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008، ص 46-47.

- المعلومات التعليمية: وتتمثل في قراءة الطلبة في مراحل حياتهم الدراسية للمقررات الدراسية والمواد التعليمية.
 - المعلومات الفكرية: الأفكار والنظريات حول العلاقات التي من الممكن أن توجد بين مكونات عناصر المشكلة.
 - المعلومات البحثية: نتائج تجارب المرء نفسه أو تجارب الآخرين، سواء كانت تجارب مخبرية أو حصيلية تجارب أدبية.
 - المعلومات الأسلوبية النظامية: تتمحور حول الأساليب العلمية التي تمكن الباحث من القيام ببحثه بشكل أكثر دقة ويشمل هذا النوع من المعلومات الوسائل التي تستعمل للحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة من الأبحاث.
 - المعلومات السياسية: وهذا النوع من المعلومات تخص المواضيع السياسية، وعمليات اتخاذ القرار.
 - المعلومات التوجيهية: هي المعلومات التي يحصل عليها الإنسان من خلال توجيهات الآخرين.
- حسب الباحث "أحمد فوزي ملوخية" فإن المعلومات تقسم حسب ثلاثة عناصر إلى:
- درجة الرسمية: وفق لدرجة الرسمية فهناك معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية، فالمعلومات الرسمية هي كل المعلومات التي تخرجها وتقدمها نظم المعلومات داخل المؤسسة، أما المعلومات غير الرسمية فهي التي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
 - مصدر المعلومات: هناك مصدرين للمعلومات إما أن تكون داخلية أو خارجية، فالمعلومات عن عمليات المؤسسة تمتد معلومات داخلية، أما المعلومات عن البيئة فهي معلومات خارجية ويمكن تصنيف المعلومات وفق هذا المعيار إلى معلومات أولية ومعلومات قانونية.
 - درجة التغيير: فالمعلومات قد تكون ثابتة لا تتغير فعلى سبيل المثال نجد في مصلحة الأحوال المدنية والتي تقوم باستخراج بطاقات الهوية فإن أسماء المواطنين وتواريخ ميلادهم تعتبر معلومات ثابتة لا تتغير، وقد تكون المعلومات متغيرة مثل عناوين السكن والحالة الاجتماعية والوظيفة.¹
- أما الباحثين "محمد عبد الحسين آل فرح الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة" قد قاما بتقسيم المعلومات إلى:²
- المعلومات التخطيطية: يعتمد توليد هذه المعلومات على الموازنات التقديرية، فهي تساعد المدراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد واكتساب وتوزيع الموارد على الأنشطة المستقبلية للمنظمة، يجب أن تتميز بخاصية المرونة.
 - المعلومات الرقابية: تساهم هذه المعلومات في مساعدة المدراء بالتحقق من أن الأنشطة تنجز وفق الخطة الموضوعة فهي إذن عملية مقارنة بني الأهداف المسطرة والنتائج الفعلية وكشف الانحرافات وتشخيص أسبابها.
 - المعلومات التشغيلية: تعكس هذه المعلومات سير العمليات اليومية في المؤسسة والغرض الرئيسي هو تزويد المدراء التنفيذيين بصورة عن أوضاع الأنشطة والفعاليات التشغيلية.
 - معلومات التكاليف الاجتماعية: تتضمن المعلومات التي تعكس مقدار التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة

¹ أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009، ص 51-52.

² محمد عبد الحسين آل فرح الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 78.

نتيجة الالتزام بمسئوليتها اتجاه المجتمع الذي تعمل في خدمته.

- معلومات الموارد البشرية: المعلومات ذات العلاقة بالموارد البشرية كالأجور والرواتب والكفاءات.
- المعلومات المالية: تهدف المحاسبة المالية إلى إنتاج المعلومات لمستخدميها وتمثل في القوائم والتقارير المالية، والتي سوف يتم التطرق إليها في المطلب الآتي.

ويمكن تلخيص المعلومات التي تقابل احتياجات المستويات الثلاثة لاتخاذ القرار داخل الشركة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (III - 2): تصنيف المعلومات التي تقابل احتياجات المستويات الثلاثة لاتخاذ القرار

مستوى القرار	المعلومات
استراتيجي	معلومات خارجية كتصرفات المنافسين والمستهلكين، معلومات تنبؤية
تكتيكي	معلومات تاريخية، معلومات عن معدلات الأداء الحالية، معلومات مستقبلية
فني	معلومات تاريخية، معلومات عن معدلات الأداء الحالية

المصدر: فورين حاج قويدر، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012-2013، ص 37 (بتصرف).

تقسم القرارات داخل الشركة إلى قرارات استراتيجية التي تستعمل المعلومات الخارجية المرتبطة بالسوق والأطراف ذات علاقة بنشاطات الشركة ومعلومات تنبؤية، قرارات تكتيكية وقرارات فنية تحتاج إلى كل من معلومات تاريخية ومعلومات عن معدلات الأداء الحالية للشركة.

5. قيمة وتكلفة المعلومات

قد تكون للمعلومات الحالية قيمة جيدة بالنسبة لمستخدميها مقارنة بالمعلومات السابقة وذلك للأسباب الآتية:

- قيمة المعلومات ترتفع مع حداثةها، شموليتها، دقتها وصحتها.
- قد ترتفع قيمتها مع ارتفاع مستوى التفاصيل إلى حد معين وتنخفض بعد ذلك نتيجة أنها عامة وليست مفصلة.
- قيمة المعلومات مرتبطة بالحجم ولكن نسبيا حسب شخصية المستعمل، وكذلك مرتبطة بالمكان والزمان.
- قيمة المعلومات تختلف حسب حاجة المستخدم إليها.

أما عن تكلفة الحصول على المعلومات، فتتجر عن إجراءات الحصول عليها مجموعة من التكاليف ترتبط عموما بمدى الحصول عليها (ضرورة الحصول على معلومات سريعة يتطلب تحمل تكاليف إضافية)، شكل المعلومة (حسب التكنولوجيات الضرورية لرسم أو معالجة أو تقديم المعلومة)، ومسافة مصدر المعلومة.¹

¹ إسماعيل سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

المطلب الثاني: ماهية المعلومات المالية

لقد أصبحت المعلومات المالية موردا أساسيا للإدارة وذلك لما تملكه من أهمية في اتخاذ مختلف القرارات بالنسبة للعديد من الأطراف، وأصبح من الضروري مراعاة جميع المراحل التي تمر بها هذه المعلومات، وتشمل المعلومات المالية مختلف البيانات التي تخص الأحداث الاقتصادية في الشركة والتي تتم معالجتها وفق المبادئ المحاسبية ومن ثم الإفصاح عنها في الكشوف المالية.

1. مفهوم المعلومات المالية

قبل عرض مفهوم المعلومات المالية سوف يتم التطرق إلى مفهوم البيانات المالية.

عرفت البيانات المالية بأنها مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية أو المدخلات التي يتم تشغيلها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات المالية.¹ أي أن البيانات المالية ليس لها أثر في اتخاذ القرارات.

لقد تعددت تعريف المعلومات المالية وذلك نظرا لأهميتها، نذكر منها:

التعريف الأول: المعلومات المالية هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات.²

من خلال هذا التعريف يتم استنتاج أن المعلومات المالية هي مخرجات النظام المحاسبي تستعمل لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل مستخدميها.

التعريف الثاني: إن المعلومات المالية هي عبارة عن بيانات تقوم المؤسسة بإعدادها عن طريق تجميعها، تبويبها وتلخيصها وعرضها سنويا لمقابلة احتياجات المستخدمين.³

يلاحظ من هذا التعريف أنه وضع أهم المراحل التي تمر بها البيانات التي تنتج عن العمليات التي تقوم بها الشركة لتصبح معلومات ذات فائدة لاحتياجات المستخدمين.

التعريف الثالث: المعلومات المالية هي كل البيانات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.⁴

أضاف هذا التعريف للتعريفات الأخرى أنواع المعلومات المالية ومستخدميها المتمثلة في الكشوف المالية للجهات

¹ كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 1.

² النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 303.

³ محمد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IFRS/IAS (حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف، 2016-2017، ص 110.

⁴ سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 77 (بتصرف).

الخارجية وخطط التشغيل والتقارير للجهات الداخلية.

ومن التعاريف السابقة فإن المعلومات المالية يمكن تعريفها بأنها مجموعة من البيانات يتم معالجتها محاسبياً للخروج بالمنتج النهائي وهو الكشف والتقارير المالية، ولكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص (سوف نستعرضها فيما يأتي) حتى تكون ذات فائدة لجميع مستخدميها.

2. مسار تكوين المعلومات المالية

يتلخص مسار الحصول على المعلومات المالية في نظام المعلومات المحاسبي الذي يتكون من:¹

1.2 المدخلات

هي نقطة بداية عمل النظام، وتمثل الاحتياجات الأساسية (الأولية) اللازمة لعمل النظام، وفي النظام المحاسبي تمثل المدخلات مجموعة البيانات المحاسبية الناتجة عن العمليات المحاسبية التي تتم أو تنشأ من عملية التبادل بين المؤسسة والأطراف الخارجية المتعاملين معها، وتسمى بالعمليات الخارجية وأخرى تنشأ من العمليات الداخلية التي تتم بين الأقسام الداخلية للمؤسسة.

2.2 العمليات التشغيلية

تتمثل العمليات التشغيلية في عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على المدخلات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفق المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية، بواسطة الأجهزة أو باستخدام القوى البشرية والمادية وإجراءات أخرى معينة.

3.2 المخرجات

هي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجرى على المدخلات وفقاً للأهداف المرسومة للنظام، وتشمل المخرجات على القوائم المالية.

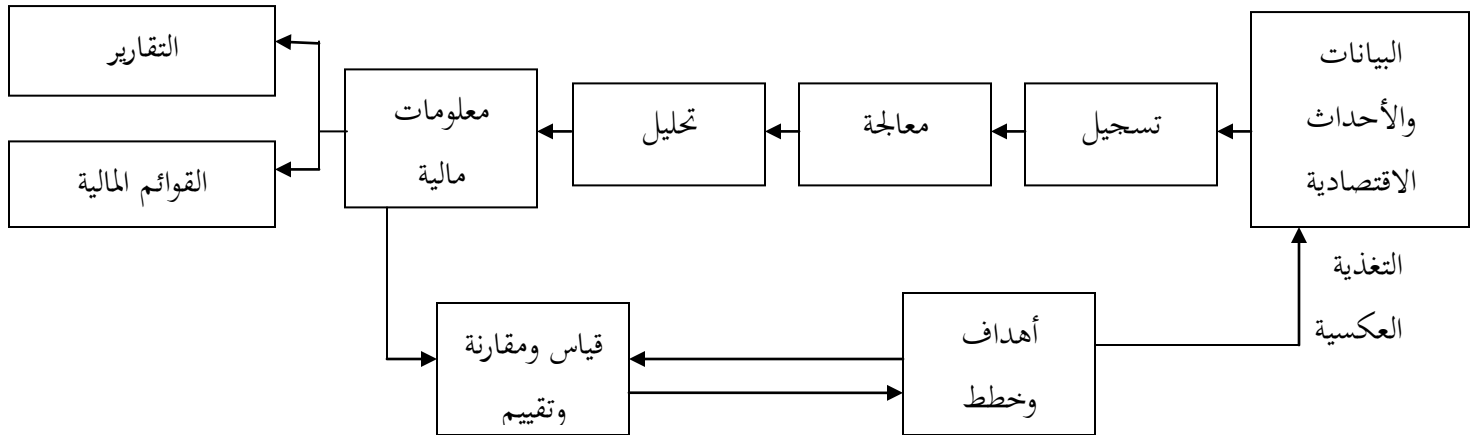
4.2 التغذية العكسية (الرقابة)

الرقابة على المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات بهدف تقييمها والتأكد من مدى دقتها وإمكاناتها في تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي تحقيقها.

ويوضح الشكل الآتي مسار المعلومات المالية في الشركة.

¹ كزيم، م، إبراهيم الحبيبي وآخرون، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الهدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص ص 16-17.

الشكل رقم (III - 2): تكوين المعلومات المالية



المصدر: بالاعتماد على نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2014/2015، ص 75 ومطر محمد عطية، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار عمان للنشر، عمان، 2004، ص 32.

إن نقطة بداية عمل النظام تتمثل في الاحتياجات الأساسية اللازمة لعمله، وهي مجموعة البيانات الناتجة عن العمليات التي تتم أو تنشأ من عملية التبادل بين الشركة والأطراف الخارجية المتعاملين معها، أو من العمليات الداخلية التي تتم بين الأقسام الداخلية للشركة، ثم يقوم المحاسب بالتسجيل، المعالجة والتحليل وفق المبادئ والمعايير المحاسبية للحصول على المعلومات المالية، كما يمكن ترجمة المعلومات المالية في شكلين أساسيين هما معلومات على شكل كشوف مالية ومعلومات على شكل تقارير.

3. أهمية المعلومات المالية

لقد أصبحت المعلومات المالية بالنسبة للمؤسسات الناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، وتمثل الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات،¹ وتبين للمؤسسة أين تقف وفي أي اتجاه تسير، كما يجب أن تعطي صورة واضحة ودقيقة وتفصيلية عن الموقف الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.² تنشأ الحاجة إلى المعلومات المالية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المالية يخفف من حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات وإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً أو تقليل حجم التباين في الخيارات وذلك

¹ إدريس ثابت عبد الرحمان، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 79.

² مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 139.

عندما يستخدم متخذو القرارات تلك المعلومات كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة.¹ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في ظل الثورة التقنية الحديثة من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية، فالمحاسبة توفر البيانات والمعلومات الكمية والمالية التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار وتوظيف الأموال وتلخيصها وفي المحافظة على الأصول والرقابة عليها، كما تساعد في تخطيط العمليات وقياس التكلفة وتحقيق الرقابة وتقييم الأداء والمساهمة في صنع وترشيد القرارات، وتكمن أهمية المعلومات المالية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها.²

- وقد ازدادت أهمية المعلومات المالية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل مجتمعة فيما يلي:³
- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.
 - ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية وتبادلها معاً.
 - تعدد أهداف الوحدات الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصوراً بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
 - التأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها، وقد زادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بتلك التغيرات، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات.

- وتتمثل عوامل الحاجة للمعلومات المالية حسب الباحث "عبد الحى مرعي" في:⁴
- الثورة العلمية والتكنولوجية: التي امتدت آثارها لتشمل نظم المعلومات المحاسبية المنتجة للمعلومات المالية لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات المختلفة من خلال توفير المعلومات الملائمة.
 - العوامل الاقتصادية: أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها إلى زيادة الحاجة للمعلومات المالية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه المؤسسات واستمرارها.
 - العوامل البيئية والاجتماعية: أدى اتساع حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة

¹ زياد عبد الكرمي القاضي، محمد خليل أبو زطلة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ص 369.

² Robert M, **Objectives of Financial Reporting**, New York: Jack hall Inc, 2011, P 25.

³ القاضي وآخرون، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 379.

⁴ عبد الحى مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1993، ص 15 (بتصرف).

للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.

- العوامل القانونية والتشريعية: تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات مالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
 - العوامل الجغرافية: أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المالية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وادارتها الرئيسية.
 - العوامل الإدارية: تواجه إدارة المؤسسات أنواع من المشكلات الإدارية وهنا يأتي دور المعلومات المالية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية.
- تضاعفت الحاجة للمعلومات المالية نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتعقد العلاقات التي تربط الشركة بمحيطها حيث صعب هذا الأمر من عملية اتخاذ القرار، وزادت أهميتها فهي متعددة الأغراض تلبي احتياجات كل مستخدميها.

4. أهداف المعلومات المالية

تتمثل أهداف المعلومات المالية في المحاور الآتية:¹

- الوضعية المالية: إن المعلومات المالية تعكس الذمة المالية للوحدة عن طريق تحديد عناصر أصولها وممتلكاتها ومكونات بنيتها المالية ومستوى سيولتها وقدرتها على الوفاء، وهي المعلومات التي تقدمها الميزانية.
 - نجاعة الأداء: لا بد أن تفصح المعلومات المالية عن نجاعة ومستوى أداء الوحدة، أي قياس قدرتها على توليد الأرباح باستعمال الموارد المختلفة التي تتوفر عليها، وهي المعلومات التي يقدمها حساب النتائج.
 - تغير الوضعية المالية: لا بد أن تسمح المعلومات المالية أيضا بقياس قدرة الوحدة على توليد السيولة وتدفقات الخزينة من خلال أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية هذا من جهة، كما تسمح المعلومات المالية من جهة أخرى بتحديد احتياجات الوحدة إلى السيولة بالنظر إلى أهمية أنشطتها الاستثمارية والتمويلية والاستغلالية وهو ما يوفره جدول تدفقات الخزينة.
- إن الهدف الرئيسي للمعلومات المالية هي توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لكل الأطراف المستخدمة لتغطية احتياجاتها.

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المالية ومستخدميها

تساهم المعلومات المالية بمختلف أنواعها بخدمة أطراف متعددة داخل وخارج الشركة بما يلي أغراضهم وفقا لأنواع القرارات التي يتم اتخاذها، ففي هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أهم التصنيفات للمعلومات المالية ومختلف مستخدميها.

¹ سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009 ص 59.

1. تصنيف استخدام المعلومات المالية

قسمت المعلومات المالية لعدت تصنيفات تتمثل في:

- من حيث دلالتها: تتمثل في معلومات تاريخية تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية، وتستخدم هذه القوائم في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وكذلك للأغراض الضريبية وعلى الرغم من أهميتها في تطوير الأداء، فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية ومعلومات حالية يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة، ومعلومات مستقبلية تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة واختيار أفضل البدائل المتاحة، وبحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل، ومعلومات داخلية وخارجية.
- من حيث درجة تكرارها: تتمثل في معلومات دورية يتم إعدادها وتقديمها لمستخدميها في فترات منتظمة سنوية شهرية أسبوعية، ومعلومات غير دورية تتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة لدراسات الجدوى الاقتصادية.
- من حيث توقيت الحصول عليها: تتمثل في معلومات فورية تم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقاً وهي مفيدة في اتخاذ القرارات، ومعلومات غير فورية غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتاً أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية للمنشأة.¹
- وصنفت المعلومات المالية إلى:²
- معلومات على شكل وثائق: وهي مستندات يمكن استخدامها كمدخلات لأنظمة معلوماتية أخرى في المؤسسة بهدف معالجتها للحصول على معلومات جديدة.
- معلومات على شكل تقارير: فهي وسيلة لمراقبة نتائج أعمال المؤسسة وأداة تخطيط وتقسيم بدورها إلى:
 - تقارير مالية تمكن مستخدميها من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، ومدى معلوماتهم عن الوضع المالي وأداء المؤسسة وتتمثل في القوائم المالية (الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق) والقوائم المالية المرحلية وهي عبارة عن قوائم تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة، إن الهدف من هذه القوائم هو إمداد مستخدميها

¹ طه حسين يوسف، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2011، ص 31.

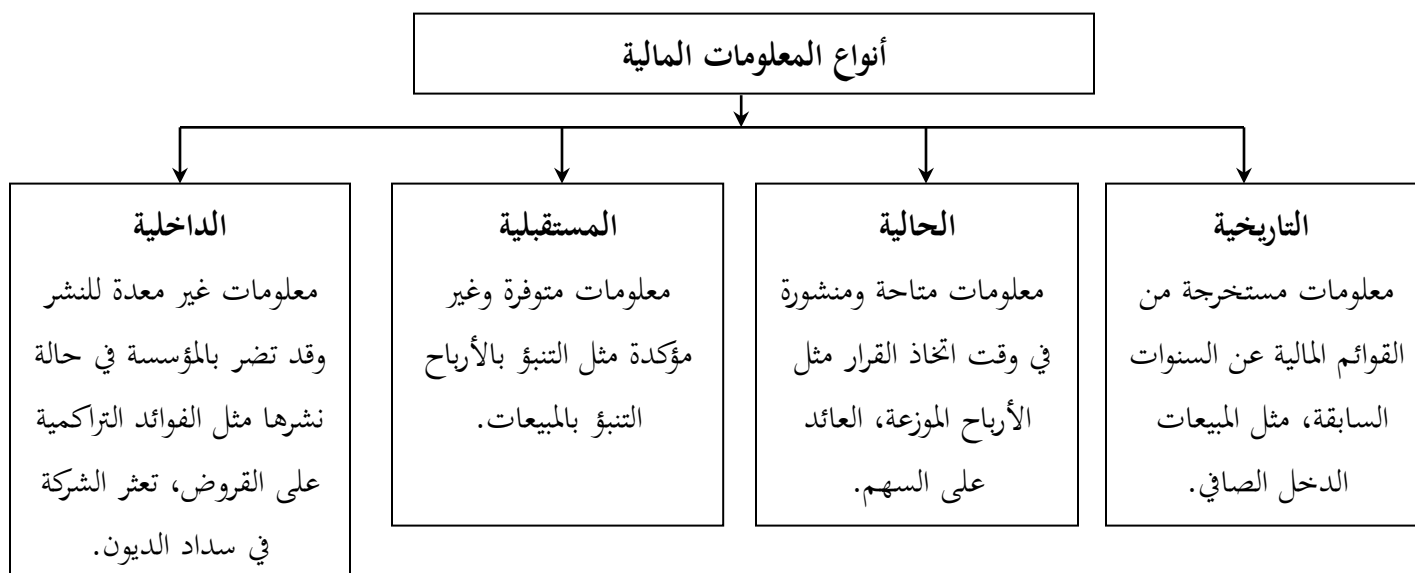
² عيادي عبد القادر، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات انعكاساتها على كفاءة السوق المالية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013-2014، ص 77 (بتصرف).

بالمزيد من المعلومات في أوقات متقاربة لاتخاذ القرارات المختلفة، فهي تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا.

- تقارير إدارية وهي تقارير تساعد إدارة المؤسسة على تحقيق أهدافها، سياساتها، برامجها واستراتيجيتها، وتشمل تقارير التخطيط لوضع التقديرات التخطيطية، تقارير التشغيل تتعلق بالمعاملات اليومية التشغيلية كمعاملات البيع والإنتاج تمكن الإدارة من حسن سير وفعالية العمليات التشغيلية اليومية، ومن بين هذه التقارير التقرير الخاص بأرصدة الذمم المدينة وتواريخ استحقاقها للتأكد من إمكانية التسديد للموردين، وتقارير الرقابة التي تمثل بيانات توضح سير العمل اليومي في المشروع مقارنة بالأداء المعياري المحدد، وذلك بهدف تحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعة وتحليلها أسبابها ووضع الحلول الممكنة، كتزويد الإدارة بقوائم الموازنات التقديرية المختلفة التي تحتوي بيانات رقمية تتعلق بالنتائج المتوقعة مستقبلا، كما يمكن اعتبار الموازنة تقرير رقابي من خلال المقارنة التقديرية والواردة فيها مع الأرقام الفعلية.

قدم تصنيف آخر للمعلومات المالية المبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (III-3): أنواع المعلومات المالية



المصدر: عبد الكريم محمد سليمان النجار، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد 2012، ص7.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن المعلومات المالية بمختلف تصنيفاتها لديها هدف واحد وهو تزويد مستخدميها بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب عن أداء الشركة ومختلف أنشطتها من أجل اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية.

2. مستخدمى المعلومات المالية

هناك تباين في تصنيف مستخدمى القوائم المالية وكذلك ترتيب احتياجاتهم بين مختلف الهيئات التي تسعى للتوحيد على المستوى الدولي، مثل مجلس المعايير الأمريكي (FASB) الذي أولى اهتماما للاستعمال الخارجي للمعلومات وخاصة المستثمرين والمقرضين على حساب باقي الأطراف الأخرى، وعلى غرار ذلك نجد المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNCF) فإنه يهتم باحتياجات مسيري المؤسسة وباقي الأطراف دون المستثمرين لعدم أهمية دور السوق المالي في تعبئة الموارد المالية مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.¹

يشمل مستخدمى القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، المقرضين، الموردين، الدائنين، الحكومات الجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات،² ولهذا السبب فإن القوائم المالية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة حيث يمكن تلبي احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين والذين لديهم السلطة للحصول على المعلومات المالية وهم المستثمرين والدائنين.³

كما أضاف باحث آخر بأن مستخدمى المعلومات المالية متعددين في وجهات النظر ومختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها وبالتالي يجب أن يكون المستخدمين على مستوى كامل من الفهم والإدراك للمعلومات التي يملكونها، فقد تتوفر معلومات ملائمة وذات مصداقية لهؤلاء المستخدمين ولكنهم لا يفهمون محتواها، وبالتالي فإنها ليست لها فائدة بنسبة لهم ومن هنا نجد أنه يجب تحديد هؤلاء المستخدمين للمعلومات وتحديد مستوى الفهم والإدراك، لتتمكن إدارة المؤسسة من توفير معلومات مالية ملائمة لهم وذات مصداقية في اتخاذ القرارات.⁴

تم تقسيم الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية إلى:⁵

● المستخدم الخارجي: يتمثل المستخدم الداخلي في جميع الأطراف ماعدا إدارة المؤسسة وتشمل:

- الملاك: وهذا للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس مدى كفاءة الإدارة.
- المستثمرون المحتملون: يحتاج المستثمرون المحتملون إلى المعلومة المالية من أجل اتخاذ قرار استثمار أموالهم في المؤسسة.
- الموردون: يستفيدون من المحاسبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوريد للمؤسسة.

¹ زغدار أحمد، سفير محمد، مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS)، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، 13-15 أكتوبر 2009، البلدة، الجزائر، ص 06.

² أمين السيد أحمد لطفى، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 43.

³ كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 17.

⁴ فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الوراف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 51.

⁵ مداح عبد الباسط، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص 88.

- المقرضون: يحتاج المقرضون إلى المعلومة المالية، باعتبارهم مقدموا القروض للمؤسسة.
 - الأجهزة الحكومية: تحتاج إلى المعلومات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك لأغراض عديدة مثل التخطيط الاقتصادي وفرض الضرائب.
 - الرأي العام: وهم الخبراء والباحثون والمستشارون، فالمعلومات المالية مهمة لأبحاثهم.
 - العملاء: تفيدهم في إمكانية استمرارهم في التعامل مع المؤسسة، وتزويدها بالمواد والسلع اللازمة.
 - المستخدم الداخلي: يتمثل المستخدم الداخلي في المستويات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة التي أعدت التقارير المالية، وتتمثل فيما يلي:
 - الإدارة العليا: ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمؤسسة حيث أن الإدارة العليا مسؤولة عن أداء المؤسسة اتجاه المالكين وتستخدم المعلومات المالية لمعرفة نتيجة نشاط المؤسسة.
 - المستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا التي تتولى متابعة النشاط والاشراف على أعماله واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك تحتاج للتقارير المحاسبية بصورة دورية.
 - الموظفين: يحتاج الموظفون إلى المعلومات متابعة أعمال المؤسسة لمعرفة مدى استقرار وظائفهم وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة للمؤسسة.
- للمعلومات المالية أهمية كبيرة فهي تخدم أطراف داخل الشركة في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المركز المالي للشركة، أما على المستوى الخارجي فهي تمد الجهات التي لها علاقة بالشركة بالمعلومات اللازمة للتعرف على الوضعية المالية للشركة، من أجل أن تلي المعلومات المالية هذه الاحتياجات يجب أن تتمتع بجودة عالية، وذلك بتوفرها على خصائص معينة، وهذا ما سوف يتم توضيحه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المالية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الهيئات المهنية، وذلك لما له من أهمية عند إعداد الكشوف المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة، فجودة المعلومات المالية تتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المالية المقدمة في الكشوف المالية، حتى تصبح مفيدة أو ذات جودة لمتخذ القرار.

المطلب الأول: الجودة - المفهوم، الأهمية -

تعد الجودة من بين الاهتمامات الكبرى للشركات خاصة مع ظروف المنافسة التي تعيشها والتي استدعت منها تكيف دائم مع رغبات الزبائن، فأصبحت العامل المحرك لسلوكهم بدل الأسعار وهذا ما يعكس أهميتها.

1. مفهوم الجودة

لقد تعددت تعريفات الجودة باختلاف النظرة إليها وباختلاف وتطور مفهومها في حد ذاته.

التعريف الأول: الجودة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله.¹

التعريف الثاني: عرفت الجودة بأنها العمل في سبيل تحقيق الرضا الكامل لرغبات لدى الزبائن عن مجمل المنتجات والخدمات التي يحتاجون إليها.²

حسب التعريفين فإن الجودة هي ردة الفعل الإيجابية للخدمة المقدمة للعميل، أي الجودة مرتبطة بمدى إشباع رغبات العميل.

التعريف الثالث: حسب منظمة التقييس العالمية (ISO) الجودة هي مجموع الصفات والخصائص للسلعة أو الخدمة التي تؤدي إلى قدرتها على تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة.³

هذا التعريف ركز على الجانب المرتبط بالمنتج نفسه، ويرى الجودة من حيث مطابقة المنتج للمواصفات المحددة له.

هذا ويمكن النظر إلى الجودة من مجالات مختلفة كما يلي:⁴

- من وجهة نظر فلسفية: فإن الجودة هي الجانب الجمالي الذي يلمسه المستهلك في المنتج.
- من وجهة نظر إنتاجية: هي مجموعة من الخصائص والمواصفات الفنية التي لا بد من توفرها في المنتج أثناء إنتاجه.

¹ محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية نظرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، 2007، ص22.

² خالد سامي محمد، إدارة الجودة الشاملة، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم المالية، العدد الخامس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 2004، ص7.

³ رعد عبد الله الطائي، عيسى قداة، إدارة الجودة الشاملة، البازوري، الأردن، 2008، ص29.

⁴ علالي مليكة، أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو في تنافسية المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل بيسكرة-ENICAB، رسالة ماجستير في علوم التسويق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004، ص7.

- من وجهة نظر تسويقية: فإن الجودة هي القدرة على إشباع متطلبات وحاجات المستهلكين.
 - من وجهة نظر قيمية: فالجودة هي القدرة على تلبية حاجات المستهلك ومتطلباته ولكن بأسعار معقولة، وبأدنى التكاليف بالنسبة للمؤسسة في نفس الوقت.
 - من وجهة نظر استراتيجية: فالجودة محددة بالزمن وتؤدي إلى الميزة التنافسية للمنتج مقارنة بالمنتجات الأخرى التي تتواجد بالسوق وتؤدي نفس الوظائف.
- مما سبق ومن خلال هذه الرؤى المختلفة للجودة فإن مفهومها يختلف حسب المجالات التي تستخدم فيها، وحسب نشاطات ووظائف الشركة وحسب الموقع أو المرحلة التي استخدمت فيها.
- ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الجودة هي أسلوب متكامل يطبق في جميع الأنشطة الخاصة بالشركة بغرض التحسين والنمو والاستمرارية وتخفيض التكاليف لتحقيق أهدافها من خلال اشباع رغبات العملاء.
- ويتم التمييز بين ثلاث أبعاد للجودة، جودة التصميم، جودة المطابقة مدى مطابقة المنتج لمواصفات التصميم، جودة الأداء.

2. أهمية الجودة

- تحتل الجودة أهمية كبيرة سواء بالنسبة للشركة أو بالنسبة للعميل، ويمكن تلخيص أهمية الجودة فيما يلي:¹
- سمعة المؤسسة: حيث تستمد المؤسسة سمعتها من مستوى جودة منتجاتها وخدماتها، ويتجلى ذلك من خلال تكاثف جهود المؤسسة من أجل العمل على تقديم منتج يلبي رغبات وحاجات العميل، فإذا كانت جودة منتج منخفضة فيمكن للمؤسسة تحسين تلك الجودة بهدف تحقيق السمعة الطيبة، والتي ستمكنها من التنافس بأريحية مع بقية المؤسسات الأخرى.
 - المسؤولية القانونية للجودة: لكل مؤسسة مسؤولية قانونية على كل ضرر يصيب العميل جراء استخدامه لمنتجاتها أو خدماتها ومنه يجب على المؤسسة الاهتمام بالجودة قصد تفادي الدعاوي القضائية.
 - المنافسة العالمية: في عصر العولمة والمعلومات تكتسب الجودة أهمية متميزة، إذ تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق الجودة بهدف التمكن من تحقيق المنافسة العالمية، فيؤدي انخفاض مستوى الجودة في منتجات المؤسسة إلى الإضرار بربحية المؤسسة وفقدانها لجزء من حصتها السوقية.
 - حماية العميل: إن تطبيق الجودة في المؤسسة ووضع مواصفات محددة لها يساهم في حماية العميل، ويعزز الثقة في منتجاتها وخدماتها، الملاحظ عند انخفاض مستوى الجودة سوف يؤدي ذلك إلى امتناع العميل عن شراء منتجات المؤسسة، ويرجع ذلك لعدم رضاه و لفشل المنتج في القيام بوظيفته الأساسية مما سيحمل العميل تكلفة إضافية.
- ويمكن اختصار أهمية الجودة في النقاط الآتية:

¹ حامدي محمد، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 8.

- تخفيض التكلفة وزيادة الربحية.
 - الحصول على بعض الشهادات الدولية للجودة كالايزو.
 - تنمية الشعور في بيئة العمل، إن الجودة أحد العوامل الهامة في تحفيز العاملين ودفعهم إلى زيادة الإنتاجية، وزيادة ارتباطهم بالمنشأة وأهدافها.¹
 - تلبية حاجات ورغبات الزبائن والمستهلكين وكسب ثقتهم ورضاهم.
 - تحسين سمعة المؤسسة في السوق.
 - تحقيق ميزة تنافسية.
 - تحسن مردودية نشاطات المؤسسة، وارتفاع حصتها في السوق.²
- وكل ما تم ذكره يعكس أهمية الجودة بالنسبة للشركة، الزبائن والمستهلكين على حد سواء باعتبارها مصدر لتلبية حاجاتهم ورغباتهم وكسب ثقتهم ورضاهم، ومصدرا لتمييز الشركة وضمان بقائها واستمراريتها في السوق.

3. مفهوم جودة المعلومات المالية

تعددت واختلفت التعاريف الخاصة بجودة المعلومات المالية ومن أهمها:

التعريف الأول: عرفت جودة المعلومات المالية بأنها: "هي تلك المعلومات المترجمة في القوائم المالية والتي تعبر بصورة حقيقية لواقع الشركة، كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود الحسابات، لذا تعتبر جودة المعلومات المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة.³ من خلال هذا التعريف فإن جودة المعلومات المالية تعني مصداقية الكشوف المالية ومدى تعبيرها عن واقع الشركة.

التعريف الثاني: إن جودة المعلومات المالية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد التقارير المالية من جهة، وفي تقييم المعلومات المالية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة من جهة أخرى.⁴

لقد بين هذا التعريف بأن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية لكي تصبح ذات جودة.

التعريف الثالث: تعتبر جودة المعلومات المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه، وتشمل هذه

¹ شادية داؤود سيرة قمر، خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية لنظام المعلومات في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2012، ص 90.

² مأمون الدراذكة وطارق الشبلي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص ص 53-54.

³ عدي صفاء الدين، فيحاء عبد الخالق، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مجلة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 92 جوان 2014، جامعة البصرة، ص 14.

⁴ شيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل، الكويت، 2000، ص 194.

المقومات على:

- المقومات المادية: وتمثل في جميع التجهيزات المادية مثل الأدوات اليدوية والآلية المستخدمة في إصدار المعلومات المالية.
 - المقومات البشرية: وتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
 - المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بوظائفه.
 - قاعدة البيانات: وتشمل مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.¹
- كما تشير أدبيات الجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام، ويؤكد هذا المفهوم على أهمية أخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات في معنى جودتها، باعتبار أن المستخدم النهائي هو الذي يحكم على مدى جودتها فالمعلومات عالية الجودة هي التي تتناسب وحاجة مستخدميها، وعليه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المالية.²

يمكن القول بأن المعلومات المالية من أجل تحقيق دورها الذي يتمثل في التقليل من حالة عدم التأكد عند مستخدميها ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، لا بد أن تكون خالية من الأخطاء وتتصف بمجموعة من الخصائص تعزز قيمتها وتكسبها جودة عالية. ومن خلال ما تقدم من تعاريف حول جودة المعلومات المالية تم استنتاج أن:

- جودة المعلومات المالية تتمثل في الكشف المالية ذات مصداقية.
- الخصائص النوعية تستخدم كأساس لتقييم جودة المعلومات المالية.
- المستخدم النهائي هو الذي يحكم على مدى جودة المعلومات المالية.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

كي تكون المعلومات المالية ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها والتي يمكن عرضها من خلال تقسيمها إلى خصائص رئيسية وثانوية، وهذا استنادا إلى قائمة المفاهيم حول الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي قام بإصدارها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) سنة 1980 SFAC 2 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية "Qualitative Characteristic of Accounting Information" بالإضافة إلى قيود الملاءمة وموثوقية المعلومات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لجودة المعلومة وللأطراف المستخدمة لها وذلك من خلال كمية الإفصاح في القوائم المالية.³

¹ عائشة سلمى كيجلي، راضية كروش، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، ص 735. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7607/1/aicha_salma.pdf 20 أوت 2018، 15:57.

² عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، السودان، مجلد 12، 2011، ص 113

³ نوبلي بجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 77.

1. الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى خاصيتين أساسيتين اللتان تجعلان المعلومات المالية مفيدة لاتخاذ القرار وهما:¹

● **الملاءمة**

يقصد بالملاءمة قدرت المعلومات المالية في التأثير على القرار المتخذ، إلا أن درجة ملاءمة المعلومات المالية قد تختلف وتكون ملائمة لاتخاذ قرار معين بينما لا تكون كذلك لقرار آخر، وتندرج تحت هذه الصفة الخصائص الثلاثة الآتية:

- أن يكون لها القدرة التنبؤية: أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث وتخفيض درجة عدم التأكد لديه، تؤدي إلى تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغير في التوقعات المستقبلية.

- التغذية العكسية (القيمة الرقابية): المعلومة المالية الملائمة هي المعلومة المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها أي أن تستخدم في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.

- أن يحصل عليها متخذ القرار في الوقت المناسب (الملائم): أي أنه يجب توفير المعلومات المالية في فترة زمنية مناسبة، أي محددة بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميه لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

● **الموثوقية (المصدقية)**

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تمتلك صفة موثوقية أي خالية من الأخطاء الهامة ومحيدة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين، ولا بد وأن تتمتع بالخصائص الآتية:

- قابلية التحقق: ويقصد بهذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس يستخدمون نفس طريقة القياس، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا حصل أن وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها.

- الصدق في العرض (التمثيل الصادق): حتى تكون المعلومات المالية صادقة لا بد وأن تمثل بصدق العمليات والأحداث التي تمثلها بدرجة معقولة، وهذا ما يزيد من درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- الحياد: يعني أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفاصيل الأطراف المستفيدة منها على حساب الأطراف الأخرى، فإذا كانت المعلومات المالية متحيزة إلى جهة معينة، فسوف يفقد الجمهور الثقة في المعلومات ويتوقف عن استخدامها.

¹ نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص ص 77-78.

2. الخصائص الثانوية للمعلومات المالية

تعتبر الخصائص الثانوية للمعلومات المالية صفات مكملة للخصائص الأساسية، وتنقسم هذه الخصائص إلى خاصيتين أساسيتين وهما:¹

● قابلية المقارنة

تكون المعلومات المالية ذات فائدة إذا كان بإمكان المستخدم أن يجري مقارنات بين النتائج المالية للوحدة المحاسبية من سنة إلى أخرى أو بين وحدات محاسبية أخرى، من خلال الثبات في تطبيق الإجراءات المحاسبية وقياسها ونشرها بأساليب متشابهة، أي يتم إعدادها وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف عنها ومقبولة قبولاً عاماً.

● الثبات (التناسق)

يقصد بالثبات أو ما يصطلح عليه بالتناسق أن المؤسسة تطبق نفس الأساليب لنفس الحوادث المحاسبية من فترة إلى أخرى، وهذا ما يعني لا يمكن التغيير من طريقة إلى أخرى إلا بعد أن تفسح عن طبيعة التغيير وأثره في القوائم والتقارير المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير.

أما عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC، فقد قسمت الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية إلى خاصيتين أساسيتين مثل مجلس المعايير المحاسبية المالية هما الملاءمة والثبات، ولكن لم يكن هناك اتفاق بينهما حول الخصائص الثانوية فلجنة المعايير المحاسبية الدولية اعتبرت كل من القابلية للمقارنة والأهمية النسبية خصائص ثانوية للمعلومات المالية، أما في مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي فقد اعتبر القابلية للمقارنة والثبات هما الخاصيتين الثانويتين. وفي دراسة أخرى قامت بها لجنة وضع المعايير المحاسبية البريطانية (ASSC) حددت كل الخصائص النوعية الأساسية في الملاءمة، القابلية للفهم، الوثوقية الاكتمال، الموضوعية، التوقيت المناسب، القابلية للمقارنة.²

كما أوضحت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأن خصائص المعلومات المالية تتمثل في الملاءمة، الوثوقية، الحياد القابلية للمقارنة، القابلية للفهم والأهمية النسبية وتجاهلت باقي الخصائص المذكورة حسب IASC و FASB.

واهتمت معايير المحاسبة المصرية بخصائص جودة المعلومات المالية وأشارت بأنها صفات تجعل المعلومات الواردة بالقوائم المالية مفيدة للمستخدمين وتتضمن الخصائص الأساسية التالية: القابلية للفهم، الملاءمة، المصادقية، القابلية للمقارنة كمجموعة الخصائص الرئيسية وخاصة الحياد كخاصية ثانوية، ولم تنطرق إلى الخصائص الرئيسية التي أشار لها مجلس المعايير المحاسبية المالية أو لجنة المعايير المحاسبية الدولية (الملاءمة والوثوقية).³

أما عن الجزائر، ينص النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومات الواجب توفرها في الكشف المالية وهذا

¹ نوبلي بجلاء، مرجع سابق، ص 78.

² سبتي إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 191.

³ نفس المرجع، ص 191.

من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08-156،¹ والتي تنص "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح. وقد نصت المادة 10 من القانون رقم 07-11² على أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها. ولم يتطرق إلى باقي الخصائص الأخرى كالحياذ والقدرة التنبؤية.

وحسب النظام المحاسبي المالي لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها فإنه من الضروري المحاسبة عن العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليست فقط طبقا لشكلها القانوني. لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لخاصية التحفظ الحيطة والحذر وهي تجنب المبالغة في التقديرات دون أن يكون هناك احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب لما لها من تأثير على الشركة وعلى المعلومات المقدمة وهذا ما جاء في المادة 14 من المرسوم 08/156.

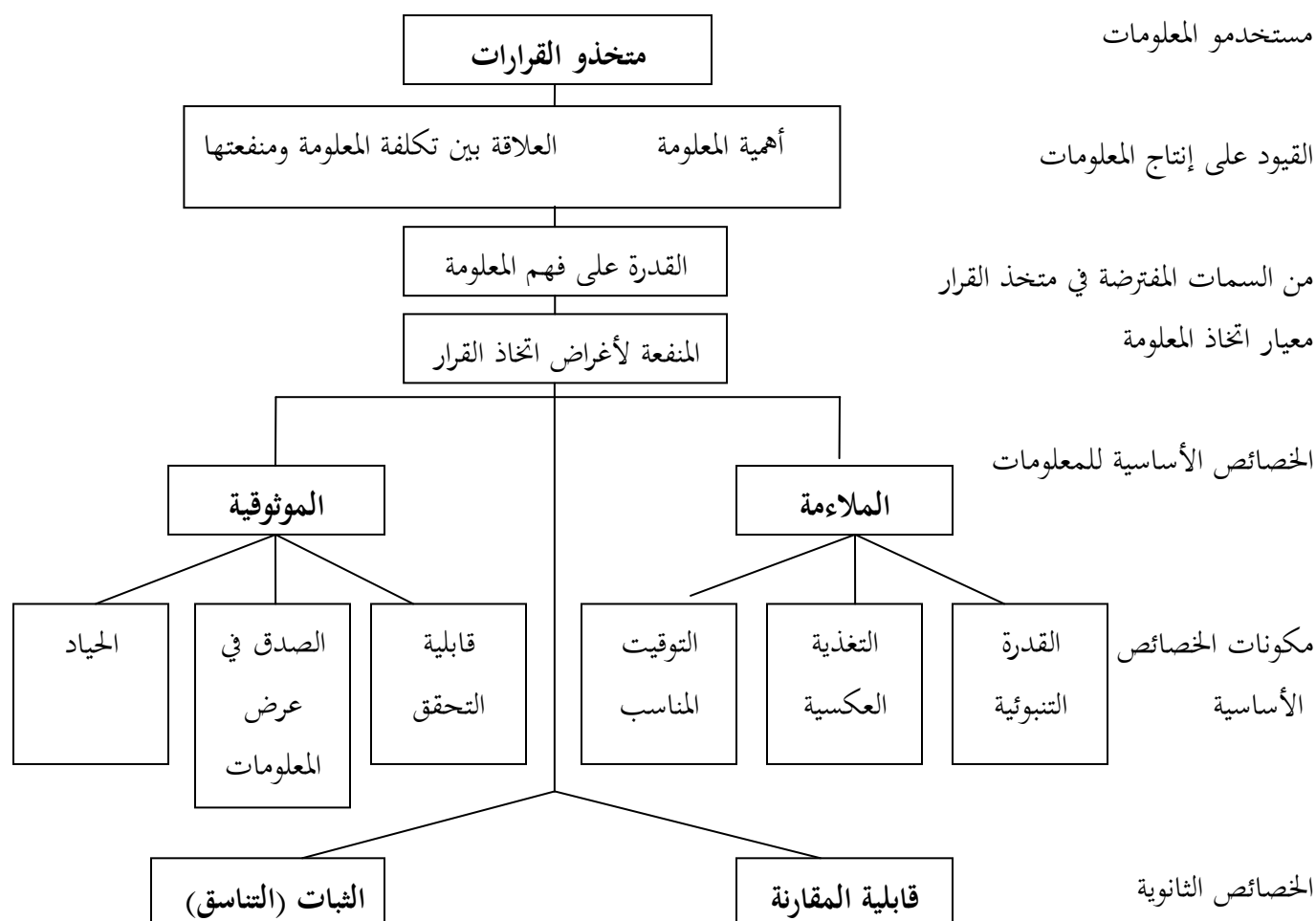
في ضوء ما تم عرضه يتضح أنه يوجد عدم اتفاق حول الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية بين البلدان والهيئات المختلفة، إلا أنها أجمعت على أن جودة المعلومات المالية تعني توافر مجموعة من الخصائص في هذه المعلومات، حيث اتفقت استخدام خاصية الملاءمة كأحد الخصائص الهامة لتحقيق جودة المعلومات المالية، كما يمكن القول أن الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي هي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات الأخرى.

وتظهر كل من الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المالية في الشكل الآتي:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 08، ص12.

² القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 10، ص4.

الشكل رقم (III-4): الخصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة "القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2000، ص 30 (بتصرف).

من الشكل أعلاه يتضح أن الخصائص النوعية للمعلومات تشمل على كل من خاصيتي الملاءمة والموثوقية وهما خاصيتين أساسيتين تحتوي كل منهما على مجموعة من الخصائص الفرعية، فالملاءمة تحتوي على التوقيت المناسب والتغذية العكسية والقدرة التنبؤية كخصائص فرعية لها، أما الموثوقية تحتوي الحياد وقابلية التحقق والصدق في عرض المعلومات كخصائص فرعية لها، بالإضافة إلى قابلية المقارنة والثبات خاصيتين ثانويتين، مع وجود قيود أو محددان للخصائص النوعية الرئيسية والفرعية وهما التكلفة والمنفعة والأهمية النسبية.

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية فإنه يوجد محددتين رئيسيتين عليها وهما:

- التكلفة الاقتصادية: يسعى المستخدم للمعلومات المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكنه يكون أمام قيد

وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها،¹ ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات المالية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المتحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقاً لمبدأ اقتصاديات المعلومات كما يمثل هذا القيد معياراً أساسياً للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة.

- الأهمية النسبية: ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المالية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقاً لأهميتها النسبية لمتخذي القرارات. والمشكلة هنا في تحديد مدى درجة الأهمية النسبية لهذه المعلومات،² كما يصف FASB الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية، من خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبياً وغير هامة نسبياً. كما يمكن اختصار أهم المشاكل التي قد تظهر خلال تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية وهي:³
- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المالية: إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملاءمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملاءمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة، لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع الفعلي.
- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية للمعلومات المالية: كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.
- ليست كل المعلومات الملاءمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية.
- قد تكون المعلومات المالية ملاءمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد المعلومات المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدميها.
- ما يهتم به مستخدمي المعلومات المالية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا

¹ نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)، مداخلة في المنتدى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية يومي 29-30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 11.

² نعيم حسين دهنش، القوائم المالية والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب، عمان، الأردن، 1995، ص 74.

³ أحمد المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، مجلة المنارة، جامعة مؤتة المجلد 13، العدد 02، 2007، ص 253

تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

إن توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية والتي تفيد مستخدميها في صناعة قراراتهم، من أهم الأهداف التي يسعى إليها علم المحاسبة بصفة عامة ومعايير الإبلاغ المالي بصفة خاصة، وحتى تكون المعلومات المالية المفصح عنها ذات جودة عالية يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية هذا من جهة، وضمان التوازن بين هذه الخصائص من جهة أخرى وذلك من أجل أن تكون مكتملة لبعضها البعض وأن يتم الإفصاح عنها بشكل كامل يضمن أقصى فائدة ممكنة للمستخدمين.¹

إن الحكم على جودة المعلومات المالية يكون مبني على أساس الخصائص التي تتسم بها كالملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة الثبات، إلا أن حقيقة الترابط بين مجموع الخاصيات المذكورة سابقا تفضي إلى حقيقة تطبيقها مجتمعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، غير أن اختلال خاصية واحدة يؤثر سلبا على باقي الخاصيات الأخرى.

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثرة فيها

إن قياس جودة المعلومات المالية يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومات بجودة عالية يتطلب معايير معينة لقياسها، لذا سوف يتم عرض أبرز معايير قياس جودة المعلومات المالية وأهم العوامل التي تتأثر بها.

1. قياس جودة المعلومات المالية

يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المالية على النحو الآتي:²

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المالية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات في الماضي، الحاضر والمستقبل فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية. وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المالية:** تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ أحد الأشكال الآتية:

- المنفعة الشكلية: تعني تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.

¹ Kieso, Donald. E, Weygandt, and Warfield, Terry .D, Intermediate Accounting, 12th Edition, John wiley and sons Inc New York, U.S.A, 2007, p31.

² مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 305-306.

- المنفعة الزمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
 - المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.
 - المنفعة التقييمية والتصحيحية: أي قدرة المعلومات على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.
 - **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المالية:** تعبر الفاعلية عن مدى درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وكذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنه مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.
 - **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المالية:** يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.
 - **الكفاءة بوصفها مقياس لجودة المعلومات المالية:** يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات المالية بأقل التكاليف الممكنة والتي لا جيب أن تزيد عن قيمة المعلومات.
- ويمكن القول بأن توفير معايير لقياس جودة المعلومات هو ذات أهمية كبيرة، لأن المعلومات بدون توفير هذه المعايير تفقد أهميتها وتجعلها غير مفيدة لمستخدميها.

2. العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المالية بمجموعة من العوامل، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

1.2 العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية

إن النظم المحاسبية تعمل في ظل البيئات الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والسياسية وغيرها من الجوانب المستمرة في تغييرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، التي لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية.¹

2.2 العوامل المتعلقة بالمعلومات المالية

إن المتغيرات الفرعية المتعلقة بنوعية الحواسيب المستخدمة وملاءمة البرمجيات المستخدمة هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في خصائص المعلومات المالية (الملاءمة، الموثوقية، الثبات، والقابلية للمقارنة)، وأن المتغيرات الخاصة بالدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب ليس لها أثر في خصائص المعلومات المالية.² يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الحوسب من أهم الوسائل التي تساعد في إنتاج معلومات مالية بأقل تكلفة وفي وقت قصير وتحسين جودة المعلومات المالية.

¹ أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 15.

² خليل الرفاعي وآخرون، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين (دراسة حالة سوق عمان المالي)، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص 09.

3.2 تقارير التدقيق الخارجي

إن المعلومات المالية غير موثوق فيها لدى الكثير من مستخدميها، لذلك أصبحت الحاجة إلى مدقق يضيف الثقة في المعلومات التي تقدمها الشركات.

كما ذكر الباحث "مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي" مجموعة من العوامل التي قد تؤثر على جودة المعلومات المالية كجودة المعايير المحاسبية المطبقة، دوافع الإدارة المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة، الحوكمة، واتضح للباحث أن تحقيق جودة المعلومات المالية يعتمد على وجود منظمات مهنية متخصصة قادرة على إصدار معايير على درجة عالية من الجودة بحيث تحم من تجاوزات الإدارة، ووجود آليات حوكمة فعالة، فضلا عن أهمية جودة عملية التدقيق.¹

وتتأثر جودة المعلومات المالية بعدة عوامل من بينها:

- **العوامل البيئية:** إن للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المنشأة أثر ملحوظ على جودة

المعلومات المالية التي يجب تقديمها ومقدارها وأثرها على المنشأة ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة الى أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين أن التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر، وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها، حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تختلف من وقت لآخر ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المالية ما يلي:

- **العوامل الاقتصادية:** يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم يترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين، وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملونها لجمعها.²

- **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المالية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المالية أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد المعلومات المالية خلال فترات مالية متقاربة، والعكس بالنسبة لدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط، العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر أصبح لها صدا على التطبيقات المحاسبية، حيث يحتم البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسب الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى

¹ مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية، مشروع بحثي بجامعة بنها، مصر، 2014، ص ص 9-10.

² مداح عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 96.

فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى، لأن هذا يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.¹

- **العوامل القانونية:** تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المالية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمراً مرغوباً فيه، ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة، كما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والاشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات المالية وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدميها، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية.

- **العوامل الثقافية:** الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضاً الهيكل والنظم للعمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام، والخصائص النوعية للمعلومات المالية في التقارير المالية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في انشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولى هذه المنظمات اهتماماً متزايداً في الوقت الحاضر، ونجد أن هذه المنظمات تلعب دوراً كبيراً في التأثير على جودة المعلومات المالية.²

● **العوامل المتعلقة بالمعلومات:** تتأثر جودة المعلومات المالية بمدى توفر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم 02 التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الخصائص النوعية للمعلومات المالية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية، ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المالية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في ادخال وتحليل

¹ مداح عبد الباسط، مرجع سابق، ص 96.

² نفس المرجع، ص 97.

ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت والذان كان لهما الأثر في الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات، زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في الوقت المناسب.¹

وتتوفر جودة المعلومات المالية بتوفر المعايير التالية:²

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير المعايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** إن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وتلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة.
- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المالية مما يزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة، لذا توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

¹ مداح عبد الباسط، مرجع سابق، ص 98.

² هوام جمعة، لعاشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، ورهانات، آفاق) يومي 08-09 ديسمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص ص 17-18 (بتصرف).

المبحث الثالث: آليات تفعيل جودة المعلومات المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

إن المعلومات المالية تعتبر من المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي، إلا أنها قد تتعرض للعديد من المشاكل المحاسبية خلال إعدادها والتي تنعكس نتائجها على جودتها وتقلل درجة مصداقتها واعتماديتها، لهذا سنعرض في هذا المبحث أساليب تفعيل جودة المعلومات المالية والحد من الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتأثير في خصائصها، لعل أهمها ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المطلب الأول: جودة المعلومات المالية ودرجة تأثرها بممارسات المحاسبة الإبداعية

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية، وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة (المحاسب) حيث يختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المالية المفيدة لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، إلا أن اختيار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بها أو بأحد مستخدمي المعلومات المالية مما ينتج عنه آثار سلبية على جودة المعلومات المالية المنشورة والمعلنة عنها.¹

تهدف خاصية الاتساق أو التماثل إلى تحقيق إمكانية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة من خلال استخدام المبادئ المحاسبية نفسها في تلك الفترات، أي أنها يمكن تحقيق الاتساق عندما يتم استخدام السياسات المحاسبية نفسها في جميع الفترات المحاسبية، ولا يمنع الاتساق من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً وأصدق تمثيلاً ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير، والإفصاح عن ذلك، كما يجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة التغيير وأثره في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة واللاحقة، وعلى مدقق الحسابات إيضاح ذلك في فقرة من التقرير الذي يقدمه مع الرجوع إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية.²

قد يؤثر أيضاً اختيار سياسة محاسبية معينة لإجراءات بند أو عنصر معين من عناصر القوائم المالية في البنود والعناصر الأخرى ذات العلاقة بهذا البند، لذا فإن على الإدارة عند اختيار سياسة محاسبية معينة يجب أن تراعي مدى تأثير هذه السياسة على البنود الأخرى، لتحقيق التوازن بين القيم المحاسبية المتعلقة بعناصر القوائم المالية.³

إن الباحثين اختلفت آراؤهم بشأن تعددية البدائل المحاسبية مما خلق نوعاً من التباين في المواقف، ويتم تلخيصها في الجدول الآتي:

¹ عيسى عمر أحمد علي، هاييل عمر الدرديري جالبة، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² علي سليم سلامة الهروط، أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء، الأردن، 2014-2015، ص ص 37-38.

³ نفس المرجع، ص 39.

الجدول رقم (III-3): أثر تطبيق بدائل محاسبية متعددة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية

الخصائص النوعية للمعلومات المالية	معارضو تعدد بدائل القياس المحاسبي	مؤيدو تعدد بدائل القياس المحاسبي
الموثوقية	تعدد البدائل سوف يتيح الفرصة للاختيارات المختلفة الأمر الذي يضعف الثقة في المعلومات المالية ومن ثم يصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	الحالات التي تستدعي عمل تغييرات في التطبيق يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يحافظ على الثقة في المعلومات المالية.
القابلية للمقارنة والثبات	تعدد البدائل التي يمكن تطبيقها يفقد المعلومات المالية خاصية القابلية للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية وقد يؤثر على مقارنة نتائج نفس الوحدة الاقتصادية عبر فترات زمنية وبالتالي لا يوجد هناك ثبات.	تعدد البدائل يجعل المحاسب يختار ما يناسبه ويحاول الثبات عليه ومن ثم يتحقق الاتساق الذي يمكن من عملية المقارنة.
المنفعة	التوحيد المحاسبي سيكون لو أثر إيجابي من حيث قدرته على توجيه الجهود البحثية نحو البحث عن وسائل جديدة لزيادة منفعة المعلومات المالية.	فكرة الاعتماد على بديل محاسبي واحد يؤدي إلى وضع المحاسبة في إطار جامد من القواعد والإجراءات وبالتالي تكون مخرجاتها أقل فائدة للمستخدمين.

المصدر: بالرقمي تيجاني، موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 05، سطيف، 2005، ص 85.

إن وجود التحيز في المعلومات المالية المقدمة للأطراف ذات العلاقة يؤثر في خاصية الحياد والتي تعني تجنب التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض الكشوف المالية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقاً أو بهدف التأثير على قرارات مستخدمي هذه الكشوف في اتجاه معين، سواء ارتبطت أسباب التحيز بشخص المحاسب أو بقواعد القياس كالتقدير الشخصي للعمر الإنتاجي أو القيمة المتبقية، وكلما زاد مقدار مساحة التحيز في الكشوف المالية تنخفض درجة الموثوقية في المعلومات التي تحملها هذه الكشوف لمستخدميها.¹

ترتبط المحاسبة الإبداعية بجودة المعلومات المالية نظراً لأن تدخل الإدارة في عملية إعداد الكشوف والتقارير المالية من شأنه أن يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وهذا يمكن أن يؤدي في حد ذاته إلى عدم تعبيرها عن نتيجة أعمال

¹ نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 40 (بتصرف).

الشركة وعدم عدالة قائمة المركز المالي في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في تاريخ معين.

المطلب الثاني: أساليب تفعيل جودة المعلومات المالية

إن المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، النظام المحاسبي المالي، حوكمة الشركات ولجان المراجعة وتطبيقاتها كفيلاً بتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

1. الانعكاسات المحاسبية للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية على جودة المعلومات المالية

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها:¹

- التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية.
- تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية.
- الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية.
- حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية.
- ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغيرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة، ومن أهم تلك التعديلات:
- العمل على إلغاء غالبية البدائل في معايير المحاسبة الجديدة، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة لتوحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بحيث تستغل تلك البدائل لتحميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح.
- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، ويعتبر هذا من وجهة نظر الباحثين من أهم التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية، وجدت صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار، الأمر الذي قد يستغله البعض للقيام بعمليات تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.

¹ بن عبد العزيز سفيان، منصورى هواري، دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص ص 502-503.

- إلغاء التناقضات والتعارض بين بعض المعايير وإزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير.
 - إدخال تفسيرات ملحقه بالمعايير لداخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار.
- إن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية أدى إلى الحد من سلوك الإدارة الانتهازي أو النفعي من خلال تضيق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، والتي كانت تستغلها الإدارة للتلاعب بالأرباح، مما يوفر تقارير مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين، تؤثر المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية بشكل إيجابي على تصورات المستثمرين بشأن رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرارية الشركة من خلال دورها في تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين على درجة عالية من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي، تمكن المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة مما ينعكس على ارتفاع كفاءة التقرير المالي وقيمه المعلوماتية وتحسين شفافية المعلومات، كما أنها ذات قوة تفسيرية تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة، توفر المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية للمستثمرين قراءة موحدة للتقارير المالية مما يضيف المصداقية على المعلومات المالية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات، استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المالية، كما يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدميها.¹

2. انعكاس النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية

إن للنظام المحاسبي المالي مساهمة ودور فعال في تحقيق جودة المعلومة المالية، فقد جاء هذا النظام بإطار تصوري يعمل على التقليل من مشاكل انعدام الثقة والشفافية في المعلومات المالية، كما تعتبر القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي والمالي،² إن المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي تعتبر أكثر اقتصادية وموجهة أكثر نحو قياس الأداء، وتهدف إلى تحسين مصداقية التوقعات، كما عن احترام مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني هو الأساس الرئيسي للنموذج المحاسبي الجديد، لما له من تأثير على القوائم المالية من حيث إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة، ومفهوم الصورة الصادقة والحقيقية الذي بدوره يعتمد على مبادئ وقواعد وسياسات محاسبية سليمة ولا تتحمل الغموض والعيوب وبالتالي على الإدارة إثباتها بالعناية التامة.³

ويسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحسين جودة المعلومات المالية وأداء المؤسسة من خلال:⁴

¹ مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-13 (بتصرف).

² مداح عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 116.

³ نفس المرجع، ص 119.

⁴ فورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 282.

- محاولة ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتوفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.
- الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل تدقيق الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية.
- ضمان الحصول على معلومات مالية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية.
- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

3. حوكمة الشركات ودورها في تفعيل جودة المعلومات المالية

تعتبر جودة المعلومات المالية وإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية من الموضوعات شديدة الأهمية بالنسبة لكافة مستخدمي تلك المعلومات، ولاشك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يلعب دوراً إيجابياً في هذا الجانب، ووفقاً لآليات حوكمة الشركات فإنه يمكن تحقيق جودة المعلومات المالية من خلال دقة الإفصاح المحاسبي، التوقيت الملائم للإفصاح خضوع المعلومات المفصحة عنها للتدقيق، توصيل المعلومات لمستخدميها.¹

هنالك مجموعة من الآليات التي تعتمد عليها حوكمة الشركات في التأثير على جودة المعلومات المالية وهي:²

- المساءلة والرقابة المحاسبية: ويعني هذا ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، والذين يتعين عليهم توفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- التزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق: إن نجاح وفعالية تطبيق الحوكمة يتطلب التزام بالمعايير المحاسبية الدولية

¹ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص 119.

² عقاري مصطفى، بوسلمة حكيم، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013، ص 50-51 (بتصرف).

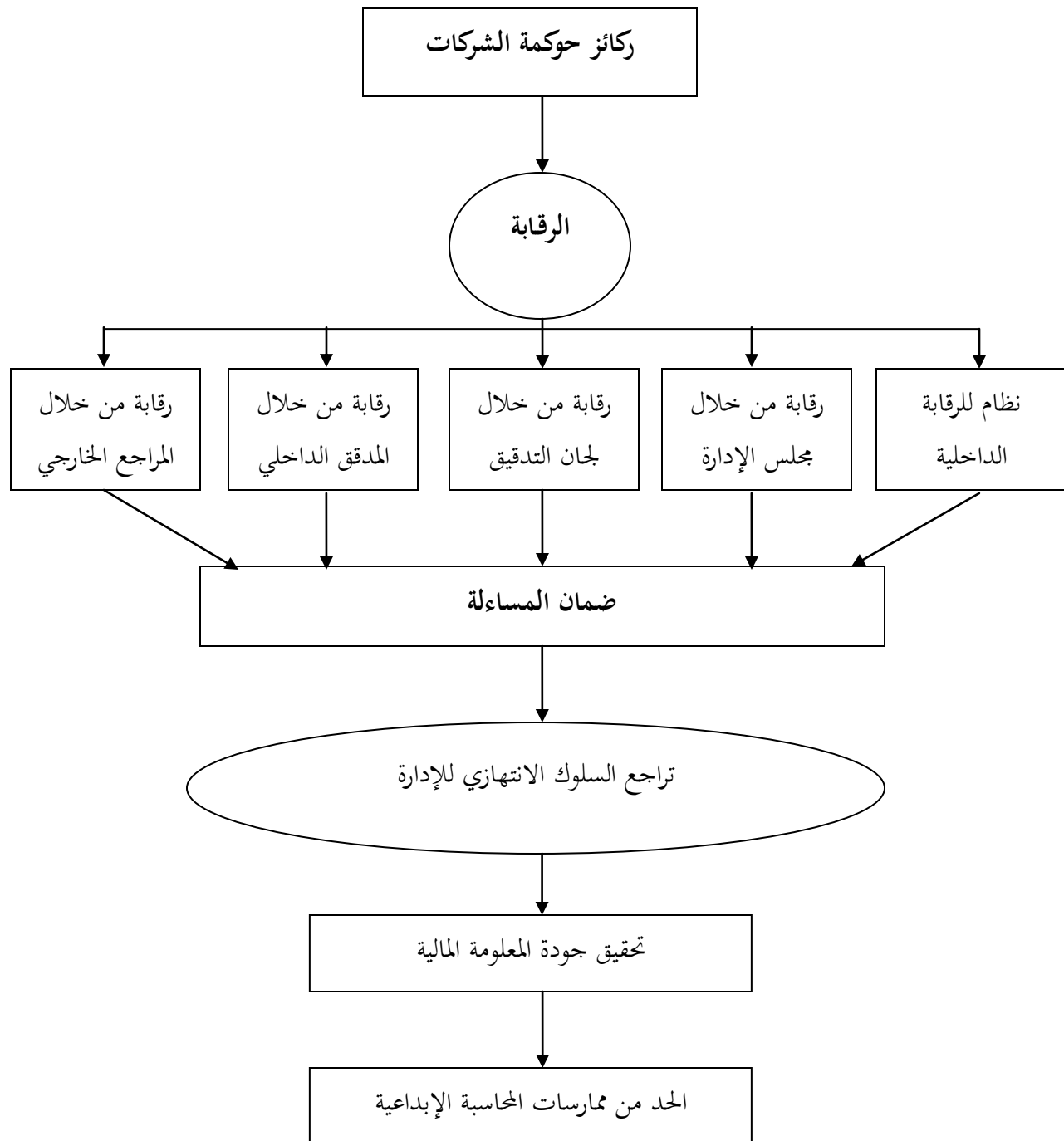
- ومعايير التدقيق الدولية أو العمل على وضع معايير محاسبية وتدقيقية مكيفة بحيث يكون الإطار العام لها.
- دور المدقق الخارجي: للمدقق الخارجي دور مهم وفعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المالية المحتواة بالقوائم المالية، ويضفي الثقة والمصدقية على المعلومات المالية.
- دور المدقق الداخلي: يساعد المدقق الداخلي في إنجاح الحوكمة وبالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها، فهو يساعد في حماية أصولها والخطط الإدارية الموضوعية، من خلال ضمانه دقة المعلومات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة.
- لجنة التدقيق: أظهرت العديد من الدراسات أن إنشاء لجان التدقيق داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، إن وجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور المدقق الخارجي والداخلي، والتأكيد على التزام بتطبيق مبادئ الحوكمة سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات.

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وذلك نتيجة الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة المعلومات المالية بها وما تتضمنه من أخطاء، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد وتدقيق المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة، يضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، كما ظهر أن جودة المعلومات المالية في غياب الحوكمة اقتصر على توفير خصائصها، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المالية بمفهومها الشامل في ظل الحوكمة سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية.¹

ولركائز حوكمة الشركات دور كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

¹ صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص ص 17-18 (بتصرف).

الشكل رقم (III-5): دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية



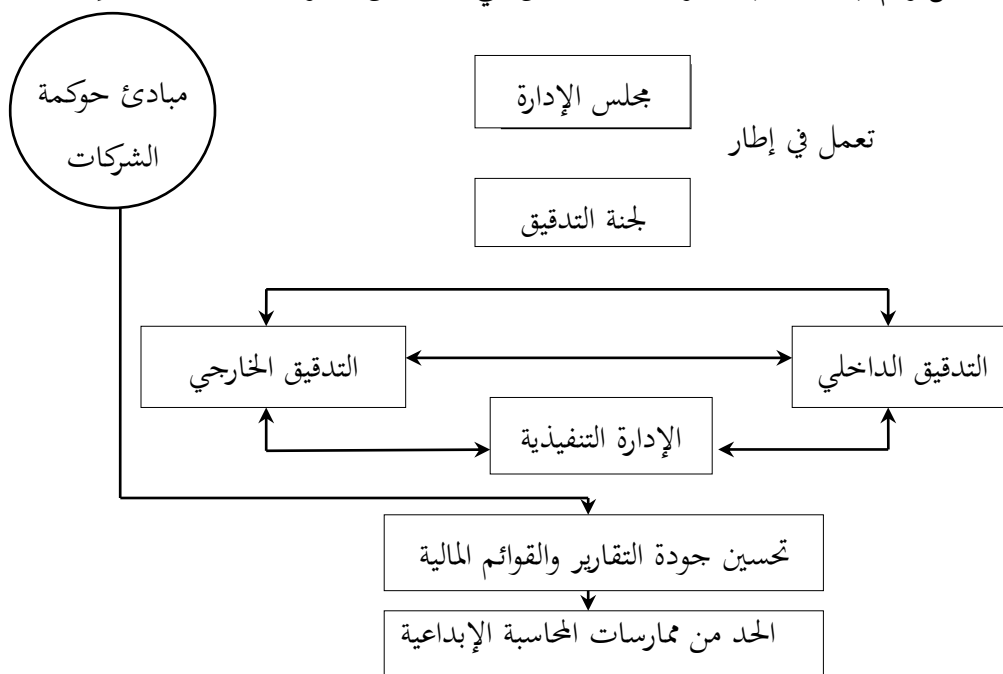
المصدر: فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص271.

4. أثر لجان التدقيق على جودة المعلومات المالية

تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المالية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية، علاوة على ذلك فإن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للتدقيق كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، حيث أن مصداقية وعدالة المعلومات المالية المنشورة للشركات تتوقف على مدى وجود لجان تدقيق منبثقة عن مجالس إدارة هذه الشركات، وأن لجان التدقيق تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي، كما أفرد قانون Act Oxley- Sarbanes في المادة رقم 301 من القانون قسما خاصا عن تشكيل لجنة التدقيق ومهامها وواجباتها من أجل ضمان سلامة وموثوقية تقرير التدقيق الخارجي وحماية المدقق من احتمالية تعرضه لضغط الإدارة، وبذلك يتضح بأن لجان التدقيق تعد من أهم أدوات الرقابة في الشركات.¹ وهذه اللجنة يجب أن يتوافر بها عدة خصائص توافر خاصيتي الاستقلال والخبرة المالية أو المحاسبية لها، وأن يكون حجمها مناسباً للقيام بالمهام المكلفة بها وأن تجتمع أربع مرات على الأقل خلال العام، وتقوم بعدة أنشطة مراقبة إعداد التقارير والكشوف المالية إحكام الرقابة على أداء إدارة الشركة والحد من الغش، والمشاركة في عملية إدارة المخاطر وتحديد أساليب مواجهتها ليتكون الإطار المتكامل لدور لجنة التدقيق والذي يمكنها من تحسين جودة المعلومات المالية.

ومما سبق يمكن توضيح دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (III - 6): دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية



المصدر: أحمد حامد محمود عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

¹ سامح محمد رضا رياض أحمد، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، 2011، ص ص 52-53 (بتصرف).

إذا تم توفر في عضو لجنة التدقيق الخصائص المذكورة سابقا فإنها تعني توفر مقومات نجاح أداء لجان التدقيق وبالتالي تؤثر بالإيجاب على جودة المعلومات المالية، ولا بد من التفاعل المستمر بين اللجنة ومختلف الأطراف كمجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل للقيام بمهامها على نحو كفاء وفعال.

ومن أهم النشاطات التي تمارسها لجنة التدقيق التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتفعيل جودة المعلومات المالية هي كالآتي:¹

- الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها
 - مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.
 - التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية.
 - التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية للتعرف وآثرها على التقارير المالية.
 - الحد من خطر التقارير المالية الاحتمالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها.
 - دعم وظيفة التدقيق الداخلي
 - لا بد من وجود علاقة قوية بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي، للتغلب على مشاكل إعداد التقارير المالية، وفحص خطط ونشاطات التدقيق الداخلي وتقييم أدائه.
 - دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.
 - دعم آليات حوكمة الشركات.
 - دعم وظيفة التدقيق الخارجي
- تؤدي لجنة التدقيق دورا مهما في تحسين جودة التدقيق الخارجي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الموثوقية في التقارير المالية، كالمحافظة على استقلالية المدقق الخارجي، مناقشة المدقق الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.
- وحسب الباحثين خالد جمال الجعرات وديننا سليمان أبو خليفة فإن هنالك نموذج لضوابط ممارسات المحاسبة الإبداعية لأن الضوابط من شأنها معاقبة مخالفيها عكس الأخلاقيات فهي غير قادرة على ضبط ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتتوفر هذه الصفة - أي العقاب على المخالفة - فيما يلي:²
- الضوابط القانونية: تتمثل في القوانين والأنظمة إضافة إلى التعليمات والبلاغات الصادرة بموجبها، والتي يمكن وفقها تحديد المخالفات والعقوبات المترتبة عليها، وتبرز إلى أرض الواقع في هذه الضوابط وجود ثغرات يمكن أن يستغلها

¹ فداوي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 253-256 (بتصرف).

² خالد جمال الجعرات، ديننا سليمان أبو خليفة، المحاسبة الإبداعية بين الموثوقية والتلاعب اقتراح نموذج لضوابط ممارسات المحاسبة الإبداعية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 1، 2015، ص ص 28-29.

المحامون أو الممارسون، كذلك التدخل المستمر في تطبيق القوانين والأنظمة من قبل عوامل القوى سواء كانت سياسية أو نقابية وغيرها، لذلك فإن هذه الضوابط تفقد قدرتها على توجيه ممارسات المحاسبة الإبداعية التوجيه الأفضل، وتترك للقضاء والقانون الذي يحكم بناء على حيثيات ظاهرة وموثقة، بحيث تؤدي في كثير من الأحيان إلى ضياع حق المظلوم ومكافحة الظالم على ظلمه.

- الضوابط العرفية: فتتمثل بالضوابط التي تعارف عليها أصحاب العلاقة من اتخاذ قرارات تعتبر ردود أفعال لما يمكن أن ينشأ من ممارسات ومخالفات تؤدي إلى تزويدهم بمعلومات غير موثوقة، لكن لا يتم اتخاذ عقوبات فاعلة لردع المخالفين بسبب عدم وجود سلطة تقوم باتخاذ هذه القرارات، مما يؤدي إلى ضعف قدرتها على توجيه الممارسات المحاسبية التي تكفل الموثوقية والصدق والأمانة والموضوعية.

- الضوابط المهنية: تدور ما بين الضوابط القانونية وفق قانون المهنة والقوانين ذات العلاقة التي تنظمها، وبين الضوابط العرفية.

- الضوابط الذاتية: فيتم التعبير عنها بما يسمى بالوازع الداخلي أو الضمير، بحيث يلتزم الانسان بما يمليه عليه ضميره بضرورة مراعاة تحقق الموثوقية والصدق مع أصحاب العلاقة، فيما يتم الإفصاح عنه من معلومات عن المنشأة، وتبرز هنا عوامل تهذيب السلوك الفردي كالتربية والقناعات بما يؤدي إلى تجنب الكذب والغش والحداع ولا عقوبة في مثل هذه الحالة إلا عقوبة الضمير.

- الضوابط الشرعية: هي خليط محكم من الضوابط، وردت في آية الدين تجمع ما بين الضوابط الدنيوية والضوابط الأخروية في نسيج محكم، يدور في دائرة الدين والخلق الحسن، وبذات الوقت يهرب من المعاد إلى الله حتى يتذكر الانسان دائما أنه إذا أفلت من العقوبة الدنيوية عند ارتكابه المخالفات، فلا يمكن قط أن يفلت من العقوبة الأخروية عند الله الذي كفل بأن لا يظلم في حضرته أحد.

إن تفشي الفساد وظهور الأزمات كان سببه فشل الضوابط المهنية، العرفية، المهنية والذاتية من منع أو الحد من المخالفات إذن لا بد من وجود ضوابط أكثر فاعلية، تتحد فيها عقوبات المخالفين وعذاب الضمير، والأهم من كل ذلك العقاب الأخروي وهي ما يمكن أن يطلق عليه بالعقوبات الشرعية.

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية

يكمن دور محافظ الحسابات في سبيل تحسين جودة المعلومات المالية، عند كشف مواطن الغش والتلاعب انطلاقاً من أهداف ومناهج ونطاق تدقيق المعلومات المالية تحقيقاً لمعايير جودتها، معتمداً في ذلك على خطوات ومعايير متعارف عليها.

1. أهداف وأهمية تدقيق المعلومات المالية

إن الغاية الأساسية من تدقيق المعلومات المالية هي العمل على إصدار معلومات مالية صادقة، وهو المنطلق الذي يمثل الأرضية الأولية لمحافظ الحسابات في بداية عمله، حيث يجتهد هذا الأخير في تطبيق أعلى مستويات الأمان والحيطه لتجري

صدق المعلومات بجمع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات، التي ترسخ عنده خلفية صادقة عن المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة، الأمر الذي يعمل على رفع مستوى جودة المعلومات المالية،¹ حيث يحتاج مستخدمي المعلومات المالية إلى نوعين من المعلومات لاتخاذ القرارات الملائمة: المعلومات الأساسية أي الكشوف المالية والرأي المحايد للمدقق المتضمن في تقرير.

زادت الحاجة إلى خدمات محافظ حسابات لزيادة تضارب المصالح بين مختلف الأطراف، صعوبة وتعقيد المعلومات المالية مما يولد الحاجة إلى تدقيق المعلومات من طرف مهني محايد وكفء، إن الحاجة إلى الفصل بين معد ومدقق المعلومات المالية خلق الحاجة إلى الفصل بين معد المعلومات المالية ومستخدمها، ما استوجب خلق آلية ربط بين مختلف الأطراف في وسط صادق يضمن حقوق وواجبات كل واحد.² إن محافظ الحسابات له دور هام في تحقيق معلومات مالية موثوق بها، كونه يساهم في إنتاج معلومات تتميز بالمصداقية وذلك من خلال عمله وهو تدقيق نظام المعلومات المحاسبي، وهذا ما يساعد على إعطاء صورة واضحة وصادقة حول الوضعية المالية للشركة، وعليه فلا نستطيع القول بأن المعلومات المالية ذات جودة عالية تتوفر خصائصها النوعية فقط، وإنما تتحقق إلا إذا تم تدقيقها من قبل شخص مؤهل وحيادي ومستقل عن الشركة التي تقوم بإنتاجها، ويتمثل هذا الشخص في محافظ الحسابات الذي يقوم بإبداء رأيه الفني والمحايد حول جودة المعلومات المالية للشركة محل التدقيق.

2. مناهج تدقيق المعلومات المالية

إن منهج تدقيق المعلومات المالية ينقسم إلى قسمين بحسب نوع المعلومات المالية المدققة، إذا كانت محسوبة أم يدوية.

• منهج تدقيق المعلومات المالية اليدوية: حيث يكون المنهج في هذا النوع متنوع بحسب مراحل التدقيق:³

- المرحلة الأولى: مرحلة تعريفية يتبع فيها محافظ الحسابات المنهج الوصفي في جمع مجموعة المعلومات المتعلقة بالشخص المعنوي محل التدقيق كاسم الشركة، تصنيفها، نشاطها، رأس مالها، مقرها، مالكيها أو مساهميها، كلها معلومات مأخوذة من المحيط أو البيئة الخارجية لمحل التدقيق.
- المرحلة الثانية: تأتي هذه المرحلة كخطوة مهمة ثانية بمنهج استطلاعي يتبعه محافظ الحسابات في معرفة مجمل المعلومات الخاصة بالمؤسسة أو الشركة في شقين، الشق الأول من مديرها، هيكلها التنظيمي، عدد عمالها، قانونها الأساسي، نظامها الداخلي، فروعها، الشق الثاني فحص السجلات والدفاتر والوثائق المحاسبية والإدارية هذا ما يضيف لدى المحافظ رصيد معلوماتي يحفظ له الاختيار السليم للمنهج الموالي في المرحلة الموالية.
- المرحلة الثالثة: يعتمد فيها المحافظ على المنهج الاستقصائي للوقائع الاقتصادية الحاصلة خلال الدورة المعنية

¹ محمد أمين لونيسة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² نفس المرجع، ص ص 164-165.

³ نفس المرجع، ص ص 165-166.

بالمحافظة، كأساس لوضع أو تحديد نسبة الشك المهني الوارد اتجاه المؤسسة.

- المرحلة الرابعة: المرحلة الأخيرة في منهجية عمل المدقق في تدقيق المعلومات المنشورة في التقارير المالية، يتبع المحافظ المنهج الوصفي التحليلي في قراءة نتائج تحقيقاته ومقارناته خلال مرحلة جمع الأدلة والقرائن المدينة أو المثبتة للعكس اتجاه الكيان المدقق حول مدى صحة ومصداقية المعلومات المالية.

● **منهج تدقيق المعلومات المالية المحوسبة:** وجب على أي محافظ حسابات أن يتقن العمل على الحاسوب فبتقدم العلوم وظهور الحاسوب أصبح من النادر استخدام الشركات للأنظمة اليدوية في معالجة معلوماتها على تنوعها، الأمر الذي شكل الكثير من الصعوبات اتجاه المحاسبين وأصحاب القرار، بصدر القانون 01-10 القاضي بالاستعانة بمدققين وتلقينهم لكيفيات العمل بالكمبيوتر، على أساس أن المدققين ملمين أصلاً بالمبادئ الأساسية اللازمة لجميع أطوار عملية التدقيق على غرار فهمهم لأطوار إنجاز العملية المحاسبية، ذلك وأن هناك بعض مواطن نقص عند محافظي الحسابات في استخدامهم للكمبيوتر يجب العمل على تصويبها فقط بإنشاء حلقة الربط بين آلية استخدام الكمبيوتر في إصدار المعلومات المالية وآلية استخدام الكمبيوتر في العمل التدقيقي.

حيث يتبع المحافظ في كل مرحلة المنهجية التالية:

- المرحلة الأولى: التدقيق العام والتدقيق في مجموعات بمنهج استكشافي وصفي لغرض التأكد من إجراءات التشغيل (تشغيل مركز الحاسب، التوصيلات الكهربائية، وحدة انقطاع التيار الكهربائي، توصيلات "Internet" لنقل بيانات التأمين ضد الحريق وصيانة الأجهزة).

- المرحلة الثانية: التأكد من سلامة البيانات بإتباع المنهج التجريبي التحليلي من خلال محاولة خلط برمجة ضوابط إدخال ومعالجة البيانات، طباعة البرامج وإصدارتها المختلفة للوصول إلى إعداد المعلومة المطلوبة وفق الأوامر المبرمجة عند إعداد البرنامج المعالج للمدخلات.¹

- المرحلة الثالثة: فعالية وكفاءة البرنامج في تأمين وتعزيز سلامة المعلومات من خلال اعتماد المحافظ على المنهج التجريبي في محاولة حرق قاعدة المعلومات ووحدة التخزين الرئيسية أو الثانوية.

- المرحلة الرابعة: بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، تزيد عنها في خطوة تدقيق حالات توقف الخدمة (البرنامج) وأسبابها إن كانت قد طرأت خلال الدورة المحاسبية، وأثارها السلبية على جودة المعلومات المالية.

في ضوء الكثير مما قيل حول مسؤولية محافظ الحسابات في رفع مستوى جودة المعلومات المالية المنشورة، فهي خطوة ضمنية يعتمد عليها المحافظ بزيادة هامش الأمان وتحديد نسبة أخطار التدقيق ليس إلا، حيث يعتمد محافظ الحسابات على ثلاثة عناصر مترابطة تمثلت في: صدق وكفاءة تنظيم البيانات المحاسبية المدونة في السجلات المالية، درجة الدقة والضبط، توخي الحذر والتحلي بالأمان، مستعملاً في ذلك الإمام بمعلومات كجمع الوثائق والمستندات الموجودة على مستوى المؤسسة، زيارة

¹ محمد أمين لونيسة، مرجع سابق، ص ص 166-168.

المصانع والمركبات والهيئات التابعة للمؤسسة، استحواب الأفراد والمسيرين داخل المؤسسة.¹ يعمل محافظ الحسابات من خلال الإشارة في تقريره عن كل الممارسات التي تؤثر سلبا عن تمثيل عناصر القوائم المالية للمؤسسة للواقع الفعلي لها، ومن ثمة تقليل حدة الصراع الدائر بين حملة الأسهم والمسيرين بإجبار الإدارة على التقيد بما تنص عليه التشريعات المختلفة وما هو مرسوم في الخطة العامة للمؤسسة، مما يسمح من التحديد السليم لحقوق هؤلاء المسيرين وبما يرضي حملة الأسهم، باعتبارهم يهدفون إلى إيجاد الحق الفعلي للمسيرين الذي يتناسب والنتائج المحققة فعلا.² وفيما يلي أهم الإجراءات والاختبارات التي ينفذها محافظ الحسابات للحد من آثار استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية لحماية حقوق الأطراف ذات المصالح في الشركة وتحسين جودة المعلومات المالية وذلك في كل من:

● جدول حسابات النتائج

- رقم المبيعات: التحقق من فواتير البيع وخصوصا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة، التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها، التحقق من مستندات التسليم ومطابقتها مع مستندات الواردة من الموردين.
- تكلفة البضاعة المباعة: التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية، الرجوع إلى مبررات الإدارة لتغيير طريقة تقييم المخزون وأثره على المعلومات المالية، المراجعة المستندية لفواتير المشتريات.
- مصروفات التشغيل: التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف، الرجوع إلى رأي الإدارة لمعرفة أسباب التغيير طرق اهتلاك الأصول غير الجارية واهتلاك الأصول المعنوية وبيان آثاره على المعلومات المالية التحقق من معدلات الاهتلاك وإعادة احتساب قسط الاهتلاك وفقا للمعدلات المتعارف عليها.
- نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة: تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال.
- البنود الاستثنائية والبنود غير العادية: استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي، وإعادة احتساب نتيجة الأعمال بعد استبعاد تلك الأرباح والإفصاح عنها ببند مستقل.³

● الميزانية

- الأصول الجارية: التحقق من صحة الأسعار المستخدمة، التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها.
- النقدية: استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.

¹ محمد أمين لونيسة، مرجع سابق، ص ص 170-171.

² صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 141 (بتصرف).

³ مطر محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-123 (بتصرف).

- الذمم المدينة: طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة، فحص كشوفات الذمم المدينة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة والإفصاح عنها في بند مستقل، التحقق من صحة التصنيف واستبعاد الذمم المدينة الأجل من الذمم الجارية.
- المخزون السلعي: فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن، التحقق من صحة التصنيف واستبعاد الذمم المدينة الأجل من الذمم المتداولة، مراجعة رأي الإدارة حول مبررات التغيير وأثر ذلك على المعلومات المالية.
- الأصول غير الجارية: التحقق من معدلات الاهتلاك وإعادة احتساب قسط الاهتلاك، لتحقيق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية والتحقق من صحة عملية التقييم وبأنها تمت بوساطة مختصين واستبعاد الفائض من الميزانية وإدراجه ضمن حقوق المساهمين، مراجعة رأي الإدارة حول التغيير في طرق الاهتلاك والتحقق من آثاره المتراكمة على المعلومات المالية، التحقق من صحة ومبررات إعادة تصنيف الأصول وأثر ذلك على متضمنات قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- الأصول المعنوية: التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.
- المطلوبات المتداولة: التحقق من إثبات أقساط القروض طويلة الأجل المستحقة ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة.
- المطلوبات طويلة الأجل: التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل ذلك وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي.
- حقوق المساهمين: تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيعات الأرباح.
- الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة: دراسة أثر اثبات موجودات محتملة قبل توفر شروط تحققها على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب مثل إثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية قبل الحكم فيه أو عدم الإفصاح عن مطالبات قضائية مرفوعة ضد الشركة.¹

● جدول تدفقات الخزينة

- التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لمصاريف التشغيل.
- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط الاهتلاك للأصول الثابتة.
- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط اهتلاك الأصول الغير ملموسة.
- إعادة احتساب مصروف الاهتلاك وفقا لمعدلات الاهلاك وطرق الاهتلاك المتعارف عليها.
- التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

¹ مطر محمد، مرجع سابق، ص ص 124-127 (بتصرف).

- استبعاد النقدية المقيدة من احتساب نسب السيولة بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي.
 - التحقق من الوجود الفعلي للمخزون ومن طرق التقييم والتسعير.¹
- ويتلخص دور محافظ الحسابات في تفعيل الخصائص الرئيسية والفرعية للمعلومات المالية في:²

● الملائمة

- إن الهدف من تدقيق القوائم المالية هو تمكين محافظي الحسابات من إبداء رأيهم فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة.
- التوقيت الملائم
- إن عملية إصدار وعرض القوائم المالية مرتبط بإبجاز العملية التدقيقية وكتابة تقرير محافظ الحسابات، وبذلك يعد محافظ الحسابات عامل مهم في عرض القوائم المالية في التوقيت المناسب.
- القيمة التنبؤية
- على محافظ الحسابات الإشارة إلى أي أحداث لاحقة لها تأثير مباشر على التنبؤ المستقبلي ومقارنته بما حدث فعلا بعد تاريخ قائمة المركز المالي.
- القيمة الارتجاعية (التغذية العكسية)
- من أجل تحسين كفاءة التدقيق فقد يقوم محافظ الحسابات باستخدام الجداول والكشوفات التحليلية والمستندات الأخرى التي يتم إعدادها من قبل المؤسسة، للتأكد من أن هذه المواد قد تم إعدادها بشكل ملائم.

● الموثوقية

- يوفر محافظ الحسابات في مهمة التدقيق مستوى عالي، ولكن ليس مطلق من الثقة بأن المعلومات الخاصة بالتدقيق تخلو من أخطاء جوهرية.
- القابلية للتحقق
- عندما يظهر أن محافظ الحسابات الذي قام بتدقيق القوائم المالية وفقا للقوانين والقواعد والمعايير المحاسبية والتدقيقية ويتصف بالصفات الواجب توافرها في محافظي الحسابات الموثوق بهم ومن ذوي السمعة الجيدة.
- التمثيل الصادق
- يجب على محافظ الحسابات أن ينص في تقريره فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي المؤسسة، أي يعزز رأي محافظ الحسابات مصداقية القوائم المالية.

¹ ميساء محمد سعد أبو تمام، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² عبد الكريم محمد سليمان النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-52.

- الحيادية

إن من المعايير الأساسية المتعلقة بشخصية محافظي الحسابات الاستقلالية والحيادية، لأن صفة الحيادية هي المعول عليها من قبل مستخدمي المعلومات المالية، وتوفرها يقلص الفجوة بين ما يتوقع أن يحصل عليه المستخدمين وبين رأي محافظ الحسابات بالقوائم المالية.

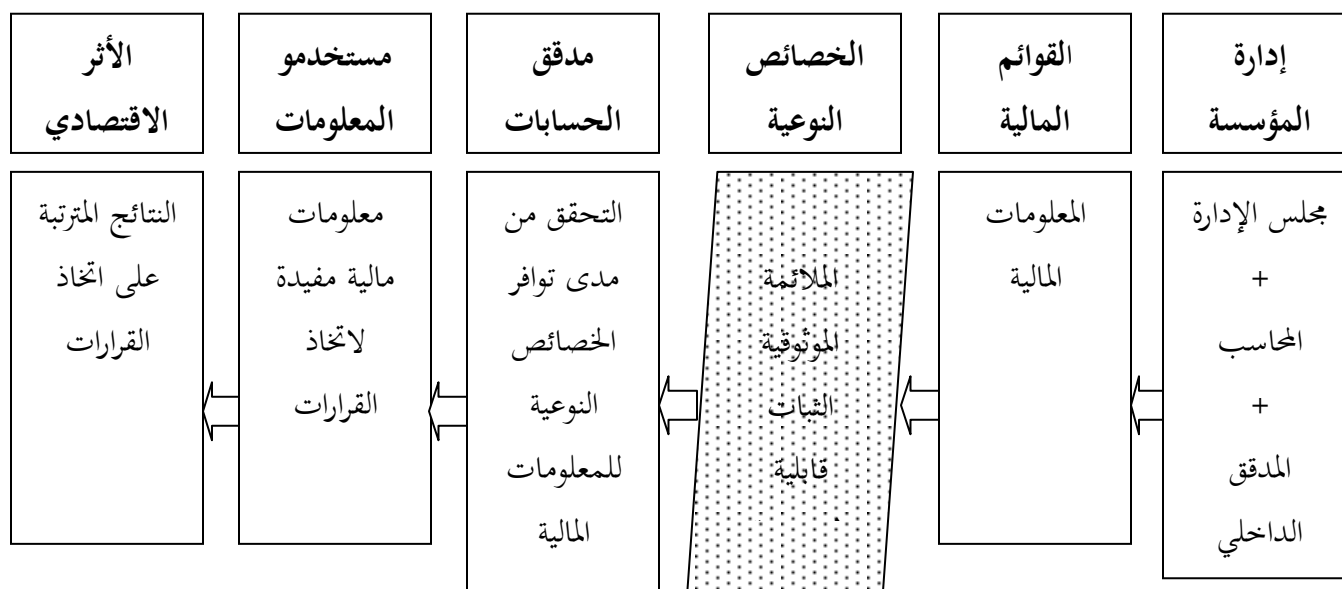
● القابلية للمقارنة

يجب على محافظ الحسابات أن يحدد فيما إذا كانت المقارنات مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع إطار التقارير المالية المناسب للقوائم المالية التي يتم تدقيقها.

● الثبات

على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية بأن السياسات المحاسبية المناسبة قد تم تطبيقها بشكل ثابت وأن التغييرات في السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل مناسب. والشكل الموالي يبين علاقة محافظ الحسابات بجودة المعلومات المالية.

الشكل رقم (III - 7): علاقة محافظ الحسابات بجودة المعلومات المالية



المصدر: عبد الكريم محمد سليمان النجار، مرجع سابق، ص 18.

لقد أثر تطور مهنة محافظة الحسابات على عدة إجراءات ملازمة لعمل المحافظ التي تنعكس إيجاباً على جودة المعلومات المالية، لأن غالباً من يقوم بالتلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرفية والابتكار لذا فمن الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين من يكون أعلى مستوى منهم، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها.

خلاصة الفصل

يختلف مفهوم المعلومات عن البيانات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما، فتمثل البيانات أرقاماً أو كلمات أو أسماء أو رموز أما المعلومات فهي البيانات المفيدة في اتخاذ القرارات، تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في الكشوف والتقارير المالية بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للشركة.

إن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالشركات، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات، وأن توفير معلومات ذات جودة عالية تعتبر عملية مهمة لتأثيرها على قرارات مستخدميها ولكن هنالك صعوبة في كيفية تفعيل وقياس هذه الجودة، ولا بد لهذه المعلومات المالية من صفات وخصائص تحدد جودتها لأغراض دقة القياس والإنسجام مع إحتياجات متخذي القرار.

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المالية الخصائص والمميزات التي ترفع من قيمة هذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها، وعليه بات من الضروري على معديها اختيار السياسات والبدايل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة ونتيجة لأهمية هذه الخصائص حاولت العديد من الدراسات تحديد الخصائص الأساسية منها كخاصية الملاءمة والموثوقية، أي أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه وإحداث اختلاف في القرار الذي سيتخذ، لذلك لا بد من أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب أي قبل أن تفقد مقدرتها في التأثير في القرار.

إن توفير المعلومات المالية ذات جودة تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار، وتزيد من معرفة متخذي القرار للفصل في قرارات حالية ومستقبلية، كما أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية تعتمد على وضوحها وقابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لهذا يفترض أن تكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة، كما أن التحقق من هذه المعلومات من طرف جهة خارجية مستقلة وعلى درجة من الخبرة والدراية يساعد على زيادة درجة الاعتماد عليها.

إن تطور مهنة محافظة الحسابات تبعث بالقلق في أعضاء مجلس الإدارة من وجود ممارسات إبداعية قد يكتشفها المحافظ في إطار الطرق المتطورة التي يتبعها في مختلف مراحل عملية تدقيق المعلومات المالية ما يترتب عنه تقرير متحفظ، سعت جهات عديدة للحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين جودة المعلومات المالية كإطار المفاهمي للمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية والنظام المحاسبي المالي، حيث ركزا على إحتياجات المستخدمين للمعلومات المالية والقضاء على التنوع والتعدد في السياسات والطرق المحاسبية حيثما كان ذلك مناسب، وحوكمة الشركات التي توفر إطار تنظيمي لضمان صدق ونزاهة المعلومات المالية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

المطلب الثاني: أدوات جمع وتحليل بيانات الدراسة

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الأول، الثاني والثالث من الاستبيان

المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول من الاستبيان (الإطار الديمغرافي للدراسة الميدانية)

المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثاني من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الأولى

المطلب الثالث: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الثانية

المبحث الثالث: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع والخامس من الاستبيان

المطلب الأول: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الثالثة

المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الخامس من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الرابعة

أهداف الفصل الرابع

أهداف المبحث الأول
عرض مجتمع وعينة الدراسة، وأدوات جمع وتحليل البيانات المعتمد عليها. واختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية المتمثلة في الاستبيان باستعمال معامل ألفا كرونباخ ومعاملات أخرى.

أهداف المبحث الثاني
تحليل خصائص العينة الإحصائية المكونة من أفراد العينة المذكورة سلفاً، وتحليل ومقارنة إجابات محافظي الحسابات مع إجابات موظفو الشركات حول أسئلة محاور الاستبيان الثاني والثالث لمعرفة مدى مساهمة عمل محافظي الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية، واختبار فرضيات الدراسة الأولى والثانية.

أهداف المبحث الثالث
تحليل ومقارنة إجابات محافظي الحسابات مع إجابات موظفو الشركات حول أسئلة محاور الاستبيان الرابع والخامس، واختبار فرضيات الدراسة الثالثة والرابعة.

تمهيد

بعد استيفاء الجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تم التطرق فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة كان لابد من ربط هذا الجانب بالجانب الميداني وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للدراسة وإسقاط الجانب النظري على عينة من محافظي الحسابات في المكاتب والمحاسبين والمدققين الداخليين ورؤساء مصالح المالية والمحاسبة بالإضافة إلى إطارات سامية في الشركات محل الدراسة، لتقصي وجهات نظرهم حول دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية العمومية والخاصة.

يستهدف هذا الجزء عرض منهجية الدراسة الميدانية متضمنا مجتمع وعينة الدراسة وتحليل ومقارنة نتائج محاور الاستبيان والتعليق عليها والتأكد من صدق الاستبيان واختبار الفرضيات، وذلك باستخدام البرنامج Excel وبرنامج SPSS الإحصائي والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ومناقشة النتائج الإحصائية.

كانت دراسة هذا الفصل في ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الأول، الثاني والثالث من الاستبيان؛

المبحث الثالث: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع والخامس من الاستبيان؛

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الدراسة الميدانية، حيث تم إعداد استمارة استبيان شاملة لمختلف متغيرات الدراسة تم توزيعها على عينة الدراسة، وسيتم في هذا المبحث عرض عينة الدراسة وتحليل أدوات جمع البيانات المعتمد عليها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يعتبر اختيار الباحث للعينة من الخطوات والمراحل الهامة للدراسة، ويفكر في عينة البحث منذ أن يبدأ في تحديد مشكلة الدراسة.

يعرف مجتمع الدراسة بأنه كامل الأفراد أو أحداث موضوع الدراسة التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها نتائج الدراسة. أما العينة فهي جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، ومثلة لعناصر المجتمع تمثيلا صحيحا، بحيث يمكن تعميم نتائج تلك العينة على المجتمع بأكمله وهذا بأقل تكلفة ووقت وبما يخدم الدراسة، لذا فإن عينة الدراسة يجب أن تتميز بجميع خصائص المجتمع الأصلي.

وعلى العموم هناك نوعين من أساليب المعاينة وهي الأساليب العشوائية والأساليب غير العشوائية، ويتم الاختيار العشوائي وفق شروط محددة لا وفقا للصدفة ويتم الاختيار دون تحيز أو تدخل من قبل الباحث. وتستخدم العينة العشوائية لعدة أسباب منها: قد يكون المجتمع كبيرا جدا ويصعب دراسة الظاهرة على جميع أفراد هذا المجتمع، قد يكون مكلف جدا أو من الصعب الوصول إلى كافة عناصر المجتمع.

انطلاقا من الدور الفعال الذي يقومون به محافظي الحسابات في الشركات الجزائرية العمومية والخاصة لاكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على المعلومات المالية، ونظرا لما تحتاجه هذه الشركات والأطراف ذات العلاقة بها من بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، إضافة إلى وجوب تحليل الوضع المالي والاقتصادي للشركات الجزائرية للاطمئنان على سلامة وضعهم وقدرتهم على سداد التزاماتهم وعدم تقديمهم لمعلومات غير حقيقية أو يشوبها بعض التضليل، جاء اختيار مكاتب محافظة الحسابات تم الاستعانة بمكاتب محافظة الحسابات نظرا لقلة شركات محافظ الحسابات في الجزائر التي بلغ عددها 10 سنة 2018 حسب المقرر رقم 002 المؤرخ في 09 جانفي 2018 المحدد قوائم المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2018، وامتناع معظمها على الإجابة على استمارة الاستبيان، والشركات الجزائرية مجتمعا لهذه الدراسة.

نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه استحالة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة وذلك لعدم وجود قاعدة بيانات تسمح بمعرفة عدد الشركات على مستوى كل الولايات، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقيّة من مجتمع الدراسة، ولقد تم الاهتمام باختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة.

يمثل مجتمع الدراسة مكاتب محافظة الحسابات والشركات الجزائرية، أما عينة الدراسة فتمثلت في 50 مكتب و50 شركة جزائرية تقريبا كل القطاعات، الصناعية، التجارية، الخدمائية، الأشغال العمومية* لخمس ولايات المسيلة، البويرة، الجزائر، برج بوعرييج، سطيف تم الانتقال إليهم كلهم، أما أفراد العينة فتمثلت في محافظي الحسابات في المكاتب والمحاسبين والمدققين الداخليين ورؤساء مصالح المالية والمحاسبة بالإضافة إلى إطارات سامية في الشركات محل الدراسة.

المطلب الثاني: أدوات جمع وتحليل بيانات الدراسة

الأدوات المستخدمة في هذا الفصل تتماشى مع طبيعة موضوع الدراسة وإطار العمل الميداني من أجل وصف متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها، والحصول على نتائج دقيقة للعينة المدروسة.

1. أدوات جمع بيانات الدراسة

تم الاعتماد على أداة الاستبيان نظرا لأهميته في جمع البيانات، فهو الأداة الأكثر استخداما في البحوث العلمية وهو يعتبر أنسب الأدوات استعمالا لجمع البيانات في دراسة العينات الكبيرة والمتوسطة، من خلال احتوائه على مجموعة من الأسئلة والعبارات مرتبطة ببعضها البعض حول إشكالية الدراسة وفروضها ليجيب عليها أفراد عينة الدراسة، ليتم بعد ذلك تفريغها وتبويبها وتحليلها واستخلاص النتائج منها للوصول إلى أهداف الدراسة، يعتبر الباحث Francis Galton أول من قدم أداة بحثية تتضمن سلسلة من الأسئلة والفقرات والعبارات الفورية المتعلقة بموضوع معين خلال فترة محدد، وذلك بهدف جمع المعلومات من المبحوثين في الميدان عن الظاهرة.

1.1 خطوات إعداد أو تصميم الاستبيان

كغيره من أدوات الدراسة يمر الاستبيان بمجموعة من الخطوات من بداية تصميمه إلى غاية معالجته، وسيتم توضيح أهم الخطوات فيما يلي:

- **تصميم استمارة الاستبيان:** تم تصميم استبيان خاص بهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، حيث تم صياغة أسئلة الاستبيان التي تتصف بالبساطة لكي تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على إطلاع بموضوع الدراسة، وتم صياغته باللغة العربية لأن معظم أفراد عينة الدراسة تتقن هذه اللغة على غرار اللغة الفرنسية، تم إعداد الاستبيان مغلق بطريقة منهجية ليتلائم مع احتياجات الدراسة، وقد اعتمد في تصميمه على مقياس " ليكرت الخماسي Likert scale" حيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته على خيارات محددة، وهو مكون من خمسة (5) خيارات متدرجة كما هو مبين في الجدول الآتي:

* أنظر للملحق رقم 1، ص ص 223-224.

الجدول رقم (IV-1): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة.

بعد أن تم تصميم الاستبيان بنسخته الأولى تم عرضه على مجموعة من المحكمين مختصين في مجال المحاسبة والتدقيق والإحصاء حيث تم مراعاة جميع ملاحظاتهم في تصميم الاستبيان في نسخته الأخيرة.

- **توزيع واسترجاع استمارة الاستبيان:** بهدف توزيع أكبر قدر ممكن من الاستمارات تم توزيعها على عينة الدراسة من خلال التسليم المباشر إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها. تم توزيع 250 استبيان في الولايات محل الدراسة، ورغم الصعوبات التي واجهت مرحلة توزيع وجمع استمارات البحث الموجهة لعينة الدراسة، إلا أنه تم استرداد 190 استمارة وبمعدل استجابة (76%) وكانت طريقة الحصول على إجابات أفراد العينة تبعا لطريقة توزيعها وكذلك مدة الإجابة تراوحت مدة الحصول عليها بين ساعات، أيام، وشهر في بعض الأحيان.

الجدول رقم (IV-2): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

النسبة	العدد	البيان
100%	250	عدد الاستمارات الموزعة
24%	60	عدد الاستمارات الملغاة
76%	190	عدد الاستمارات القابلة للتحليل

المصدر: من إعداد الطالبة.

الملاحظ من الجدول أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ 250 استمارة، والتي استخلص 190 منها استمارة صالحة للدراسة أما باقي الاستمارات فألغيت لعدم تحصيلها من أفراد العينة بسبب التماطل وانتهاء فترة الدراسة.

2.1 هيكل الاستبيان

تم تجميع بيانات الدراسة من خلال استمارة استبيان تم تصميمها لهذه الغاية، وتضمن الاستبيان مقدمة من أجل تقديم الموضوع المستقضي منهم، وتعريفهم بالهدف الأكاديمي وتشجيعهم على المشاركة فيه، تضمن 43سؤالا موزعا على خمس محاور، المحور الأول هدف إلى جمع البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة مثل المؤهل العلمي وسنوات الخبرة وذلك للاطمئنان على توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بالمحاسبة الإبداعية وإجراءاتها ومحتويات الاستبيان وقدرتهم على الإجابة على أسئلتها، أما المحور الثاني، الثالث، الرابع والخامس فصمم لغاية الإجابة عن أسئلة الدراسة.

ويمكن تلخيص أقسام الاستبيان والأسئلة المخصصة لمحاو الدراسة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (IV-3): هيكل الاستبيان

عدد الأسئلة	محتوى المحور	رقم المحور
	مقدمة كخطاب موجه للأفراد عينة الدراسة والذي يوضح فيه موضوع الدراسة وأهدافها، كما تم الإشارة إلى أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا للأغراض البحث العلمي، وتم تعريف المحاسبة الإبداعية كونه مصطلح غير واضح لبعض أفراد العينة، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالطالبة من أجل الاتصال بها عند الحاجة.	واجهة الاستبيان
5	تضمن هذا المحور أسئلة عن المعلومات الشخصية عن أفراد العينة.	المحور الأول
10	اشتمل هذا المحور على مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى معرفة أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية.	المحور الثاني
10	تضمن هذا المحور أسئلة عن أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية.	المحور الثالث
9	تناول هذا المحور على مجموعة من الأسئلة والتي تتعلق بمدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.	المحور الرابع
9	تناول هذا المحور مجموعة أسئلة تسعى لمعرفة الإجراءات التي يقوم بها محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.	المحور الخامس

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان.

2. الأدوات الإحصائية المستخدمة

بعد توزيع الاستبيان والتحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان من عينة الدراسة، تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة وتحليلها، لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي للإجابة عن أسئلة الاستبيان، بغية تسهيل عملية التحليل يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for the social sciences) وهو اختصار لعبارة SPSS (IBM SPSS STATISTICS 25). يتيح جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة على التحليل الإحصائي السريع والموضوعي لمخرجات الاستبيان، فضلا عن مجموعة أخرى من الأدوات الإحصائية الوصفية وبعض الاختبارات، تعد مرحلة التحليل الإحصائي من أصعب المراحل التي تواجه الباحث، وذلك لكثرة تعداد الطرق الإحصائية، وصعوبة انتقاءها التي تتناسب وطبيعة بياناته، إن التعامل مع مقياس ليكارت الخماسي على أنه متغير كمي هو

المنهج السائد في الدراسات والبحوث (العربية أو الأجنبية)، لذلك يتم استخدام الطرق المعلمية، بل أن النمذجة باستخدام المعادلات الهيكلية (أشهر برامجها برنامج amos) قائم على هذا الاعتبار لأنه ينطلق من مصفوفة التغيرات والارتباط التي تطبق على المتغيرات الكمية.

أما بالنسبة لشرط التوزيع الطبيعي: التحقق من التوزيع الطبيعي كشرط ضروري لاستخدام اختبار ستودنت أو اختبار معنوية معامل الارتباط يكون مع العينات الصغيرة أما في حالة العينات الكبيرة (أكبر من 30) فلا يلزم استنادا إلى نظرية النهاية المركزية وتقارب التوزيعات الاحتمالية.

ومن بين هذه الأساليب الإحصائية المستخدمة نجد:

● **الأساليب الإحصائية الوصفية:** حيث تتمثل في النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على خصائص عينة الدراسة.

- التكرارات والنسب المئوية: بغية التفريق بين فئات العينة، بناء على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

- المتوسطات الحسابية: باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.

- الانحرافات المعيارية: لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، تم احتساب الانحراف المعياري لكل عبارة من المحاور الأربعة.

● **الأساليب الإحصائية الأخرى**

- اختبار الثبات والاتساق الداخلي: معامل الارتباط بيرسون ومعامل ألفا كرونباخ، معامل الصدق.

- اختبار T-test لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

قبل البدء في عملية توزيع الاستبيان من الأفضل أن يتم الاختبار المسبق لقائمة الأسئلة فدرجة الدقة تعتمد على هذه الخطوة، وهذا قصد تحديد جوانب النقص في الاستبيان من أسئلة غير مفهومة أو غير مرتبة، وبالتالي يمكن إجراء التعديلات الضرورية للوصول إلى الشكل النهائي للاستبيان مثل التخلي عن بعض الأسئلة أو إضافة أخرى. يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط على أفراد العينة خلال فترات زمنية معينة. قبل تحليل نتائج وفرضيات الدراسة لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، ويتم التحقق من مدى صدق وثبات استمارة الاستبيان من خلال:

● **الصدق الظاهري:** لاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبيان والارتباط بين أسئلتها تم عرضها على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء، وبعض محافظي الحسابات*، بهدف تحكيمه وإبداء آرائهم حول سلامة صياغته (مناسبة المحاور الرئيسية للاستبيان، مناسبة الفقرات لكل محور من محاور الاستبيان، ترابط فقراته، الدقة في الأسئلة)، لتفادي الأخطاء المنهجية وللتأكد من قدرته على تحقيق أهداف الدراسة وبناء على ذلك تم تعديل الاستبيان كتعديل بعض الأسئلة وحذف بعضها، كما تم صياغة الاستبيان بشكله النهائي[†] وتم توزيعه على عينة الدراسة.

● **الصدق البنائي:** فتمثل في حساب معامل الثبات للاستبيان بالاعتماد على برنامج spss من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط بيروسون، حيث يأخذ معامل ألفا كرونباخ قيمته بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الواحد فهذا يعني ثباتا أكبر للأداة، وكذا حساب معامل الصدق الذي يمثل جذر معامل الثبات لقياس الثبات والاتساق الداخلي بين العبارات.

- اختبار ثبات وصدق الاستبيان

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور للتعرف على درجة فهم ووضوح ومدى اتساق الداخلي لمحاور الاستبيان ويمكنه حسابه كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-IV): نتائج معامل ثبات وصدق الاستبيان

البيان	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الثاني	أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية	14	0.853	0.923
المحور الثالث	أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية	10	0.865	0.930
المحور الرابع	مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية	9	0.828	0.909
المحور الخامس	إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية	9	0.793	0.890
	جميع فقرات محاور الاستبيان	42	0.877	0.936

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

* أنظر للملحق رقم 2، ص 225.

† أنظر للملحق رقم 3، ص ص 226-231.

التحليل:

نلاحظ من الجدول الذي يوضح صدق وثبات الاستبيان أن معدلات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور المكونة للاستبيان مرتفعة، ومعامل ثبات ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان ذو معدل مرتفع إذ بلغت قيمته 0.877 وهي نسبة مقبولة كون هذه القيمة أعلى من القيمة المرجعية غالبا ما تحدد بـ 0.6. أما معامل الصدق فيعد مرتفع أيضا حيث قدر بـ 0.936.

التفسير:

يفسر هذا أنه في حالة توزيع الاستبيان في نفس الظروف السابقة فإن 87.7% من عينة الدراسة سيعيدون نفس الإجابة وهو ما يعبر على ثبات عالي للأداة المستعملة في الدراسة مما يبين مصداقية واستقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان، ويمكن الاعتماد عليها لقياس المتغيرات المدروسة وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على مجتمع الدراسة، وبالتالي تحقيق أهداف الدراسة.

- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

تم دراسة الصدق الداخلي لفقرات كل محاور الاستبيان بالاعتماد على حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقراته بداية من المحور الثاني المتعلق بأساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية، ثم المحور الثالث المتعلق بأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية، والمحور الرابع الخاص بمدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وفي الأخير المحور الخامس إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية، والجدول أدناه تبين ذلك:

الجدول رقم (IV-5): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني من الاستبيان

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط مع المحور (بيرسون)
1	تنحصر أساليب المحاسبة الإبداعية في إطار النظام المحاسبي المالي المعمول به.	0.297**
2	تلجأ إدارة الشركات الجزائرية إلى التأثير على النتائج عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات والمصاريف.	0.546**
3	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التصنيف	0.714**
	تصنيف المصاريف كأصول غير جارية حتى ولو لم تستكمل شروط التصنيف.	0.612**
4	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التوقيت	0.569**
	تسجيل الإيرادات فيما عملية الإيراد لا تزال موضع الشك. تأخير تحرير شيكات الموردين لإظهار النقدية بصورة جيدة.	0.491**
5	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال الإفصاح	0.656**
	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات في الكشوف المالية. عدم الإفصاح عن أسباب التغير في السياسات المحاسبية في الملحق.	0.703**
6	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التقدير	0.637**
	التلاعب بمعدلات الاهتلاك وقيمة الاهتلاك. المبالغة أو التقليل في تقدير الأصول المعنوية والمخزونات.	0.715**
7	تقوم الشركات الجزائرية بممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل تحسين سمعتها في السوق (المنافسين، السوق المالي).	0.468**
8	يعتبر التهرب الضريبي أحد أسباب ممارسة الشركات الجزائرية للمحاسبة الإبداعية للتقليل من الربح الخاضع للضريبة.	0.665**
9	ارتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركات الجزائرية بأرباحها يدفعهم لممارسة أساليب إبداعية.	0.538**
10	يعتبر سعي الشركات الجزائرية للحصول على قروض بنكية دافعا لها للاستعانة بممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل إظهار الكشوف المالية بأفضل صورة.	0.597**

** الارتباط معنوي عند مستوى 1%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

الجدول رقم (IV-6): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث من الاستبيان

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط مع المحور (بيرسون)
1	ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الكشوف المالية على توفير المعلومات الكافية والملائمة لحاجات الأطراف ذات العلاقة بها.	0.734**
2	ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الأطراف ذات العلاقة بها بإعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية والتنبؤ بأداء الشركات لعدم احتوائها على القدرة التنبؤية.	0.756**
3	استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية لا تسمح للأطراف ذات العلاقة بها من إجراء التغذية العكسية (تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها).	0.777**
4	اختيار السياسات المحاسبية التي تلائم تحقيق أهداف القائمين على الشركة أو أطراف أخرى ذات العلاقة بالشركة تؤدي إلى تضليل المعلومات المالية.	0.618**
5	ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تقلل من مصداقية وعدالة المعلومات المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.	0.735**
6	يؤدي استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية إلى انخفاض ثقة الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المالية.	0.734**
7	لا تمكن ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية الأطراف ذات العلاقة بها من الحصول على المعلومات المالية التي تسمح لهم بتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية.	0.626**
8	تحد ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج شركة مع شركة أخرى أو نتائج نفس الشركة من سنة لأخرى.	0.684**
9	عدم الثبات في عرض المعلومات المالية وتصنيفها في الشركات الجزائرية يساهم في كثرة الفضائح المالية.	0.507**
10	عدم ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد الكشوف المالية في الشركات الجزائرية من سنة لأخرى يؤدي إلى ظهور حالة ضعف قابلية المقارنة للمعلومات المالية.	0.525**

** الارتباط معنوي عند مستوى 1%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

الجدول رقم (IV-7): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع من الاستبيان

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط مع المحور (بيرسون)
1	يقوم محافظ الحسابات بالتحديد والتقدير الجيد للمخاطر الملازمة لحسابات الشركة والقطاع الذي تنشط فيه.	0.741**
2	يتحقق محافظ الحسابات من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر المحاسبية خلال الفترة محل التدقيق تعكس جميع التغيرات الحقيقية في أصول وخصوم الشركة.	0.593**
3	يتأكد محافظ الحسابات من صحة العمليات والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية.	0.693**
4	يقوم محافظ الحسابات بإجراء تقدير مبدئي لمستويات الأهمية النسبية لكل بند من بنود الكشوف المالية.	0.714**
5	يتأكد محافظ الحسابات من أن الإيرادات والمصاريف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية.	0.694**
6	يتحقق محافظ الحسابات من صحة ومبررات إعادة التصنيف في الكشوف المالية استنادا إلى القواعد الواردة في النظام المحاسبي المالي المعمول به.	0.676**
7	يتأكد محافظ الحسابات من كيفية قيام الإدارة بالتقديرات المحاسبية وما إذا كانت التغيرات في التقديرات المحاسبية ملائمة بالنظر إلى الظروف.	0.650**
8	يقوم محافظ الحسابات بالفحص الانتقادي لإجراءات الجرد المعمول بها في الشركة.	0.482**
9	يتحقق محافظ الحسابات من صحة الأسس المتبعة في التقييم والتقدير لأصول وخصوم الشركة.	0.664**

** الارتباط معنوي عند مستوى 1%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25

الجدول رقم (IV-8): الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس من الاستبيان

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط مع المحور (بيرسون)
1	التأكد من مدى تقديم التقارير لمعلومات عن الأحداث المستقبلية.	0.536**
2	التأكد من نشر الكشوف المالية السنوية للشركة في أوقات محددة ومناسبة تسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة باتخاذ قراراتهم.	0.611**
3	التأكد من أن تكون الكشوف المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.	0.619**
4	تحديد الأدلة وقرائن الإثبات لمختلف العمليات المسجلة وأن تكون المعلومات التي تحتويها الكشوف المالية شاملة وغير ناقصة.	0.619**
5	يوفر محافظ الحسابات في تقريره معلومات مالية خالية من التحيز وتزيد من ثقة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.	0.577**
6	يجب على محافظ الحسابات أن يجدد فيما إذا كانت المقارنات مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع النظام المحاسبي المالي المعمول به.	0.629**
7	التأكد من وجود معلومات في الملحق تسمح بالمقارنة بشكل وصفي أو عددي.	0.683**
8	يتأكد محافظ الحسابات من أن الشركة تقدم ملاحظات متعلقة بالتغيير في السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها الإدارة.	0.640**
9	على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة وقرائن إثبات كافية وملائمة بأن السياسات المحاسبية المناسبة قد تم تطبيقها بشكل ثابت وأن التغييرات تم الإفصاح عنها بشكل مناسب.	0.667**

** الارتباط معنوي عند مستوى 1%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

من الجداول المتعلقة بالاتساق الداخلي لفقرات محاور الاستبيان أعلاه (IV-5، IV-6، IV-7، IV-8) يتضح وجود ارتباط قوي ودال عند مستوى 1% بين المحاور والفقرات المكونة له، مما يدل على وجود اتساق داخلي كبير لهذه الفقرات الأمر الذي يؤكد مصداقية تلك الفقرات ومحاورها الأربع، وهذا ما يدل على أنها تقيس مفهوم مشترك.

المبحث الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الأول، الثاني والثالث من الاستبيان

بعدها تم حصر مجتمع الدراسة في عينة عشوائية، تأتي مرحلة دراسة وتحليل محاور الاستبيان حيث أن المحور الأول يشمل خصائص العينة الإحصائية المكونة من أفراد العينة المذكورة سلفا، والمحاور الأربعة كل محور يختبر فرضية وتتم مقارنة إجابات كل من محافظي الحسابات وموظفو الشركات وهم المحاسبين، المدققين الداخليين، رؤساء مصالح المالية والمحاسبة والإطارات حول دور محافظي الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية، وذلك بالاعتماد على الطريقة الإحصائية المتقاة من برنامج SPSS25 والاستعانة بالأساليب الإحصائية المذكورة سابقا.

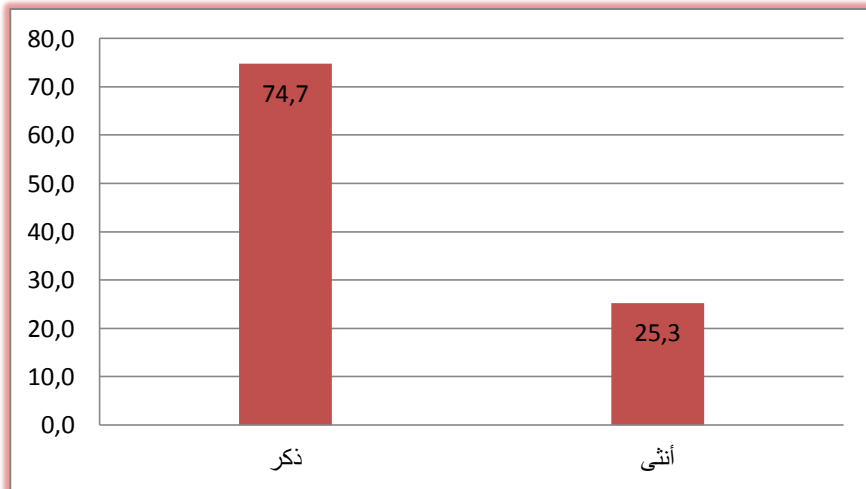
المطلب الأول: تحليل المحور الأول من الاستبيان (الإطار الديمغرافي للدراسة الميدانية)

تفيد دراسة خصائص عينة الدراسة لمعرفة طبيعة ونوعية النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة، من خلال التأكد من كفاءة أفراد العينة وقدرتهم على فهم مختلف أسئلة الاستبيان وتقديمهم للإجابات المناسبة والضرورية لإنجاز هذه الدراسة.

1. توزيع أفراد العينة حسب الجنس

توزعت أفراد العينة المختارة بين الذكور والإناث وفقا للإحصائيات كما يلي:

الجدول رقم (IV-9): توزيع أفراد العينة حسب الجنس
الشكل رقم (IV-1): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس



الجنس	التكرارات	النسبة (%)
ذكر	142	74.7
أنثى	48	25.3
المجموع	190	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

التحليل:

من خلال دراسة وتحليل 190 استمارة تم توزيعها في مختلف الولايات محل الدراسة، اتضح أن عينة الدراسة يغلب عليها الجنس الذكوري بنسبة 74.7% وهو ما يعادل 142 ذكرا من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث 25.3% أي 48 إناث.

التفسير:

يدل على هيمنة عنصر الذكور على مهنة المحاسبة والتدقيق وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الجزائري، وطبيعة المهنة من متاعب

وضغوطات ومسؤوليات مترتبة عنها التي لا تتناسب مع طبيعة المرأة.

2. توزيع أفراد العينة حسب العمر

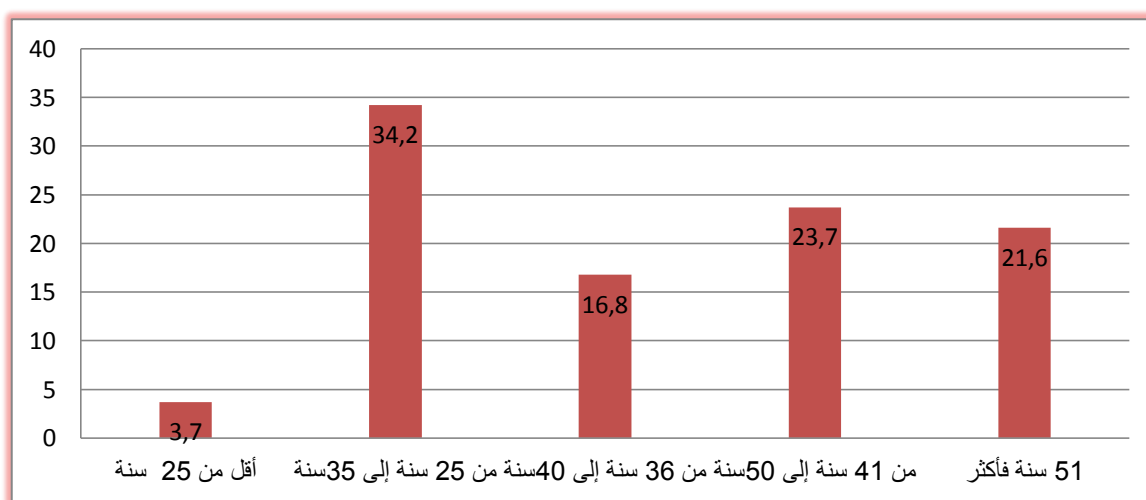
بناءً على التقسيم المنتهج بالنسبة لفئات العمر لأفراد عينة الدراسة تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول رقم (IV-10): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	7	3.7
من 25 سنة إلى 35 سنة	65	34.2
من 36 سنة إلى 40 سنة	32	16.8
من 41 سنة إلى 50 سنة	45	23.7
51 سنة فأكثر	41	21.6
المجموع	190	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25

الشكل رقم (IV-2): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25

التحليل:

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح تباين أعمار أفراد العينة فكانت نسبة كبيرة من المستجوبين من الفئة العمرية من 25 سنة إلى 35 سنة أي ما يقارب نسبة 34.2%، وتليها الفئة الثانية من 41 سنة إلى 50 سنة ما يعادل نسبة 23.7% وتليها فئة 51 سنة فأكثر بنسبة 21.6%، والفئة من 36 سنة إلى 40 سنة نسبتها تقدر بـ 16.8% أما المجهيون الأقل من 25 سنة فمثلوا نسبة 3.7%.

التفسير:

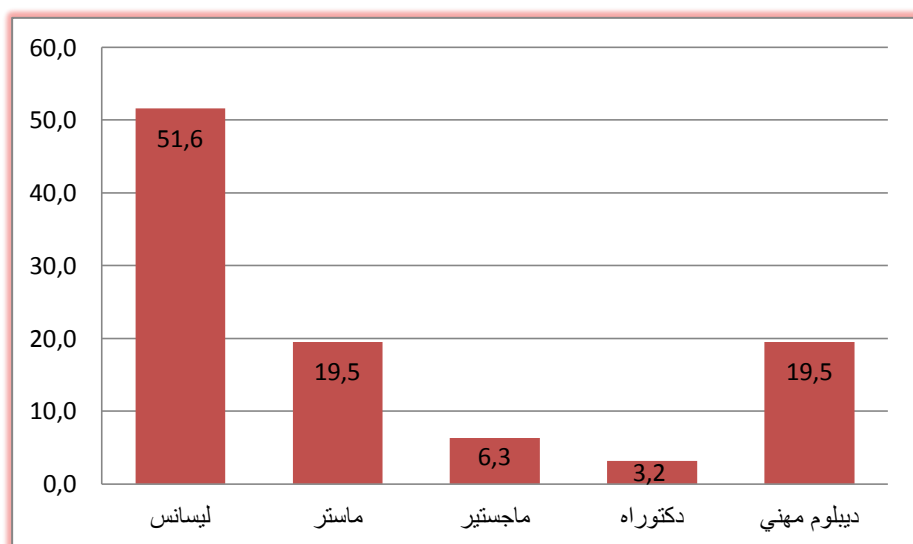
هذا يدل على فتح مجال الشغل للفتة الشابة من أجل إثبات قدراتهم ومؤهلاتهم العملية والأكاديمية، والاستفادة من طاقاتهم في العمل مما يعزز صدق النتائج المتحصل عليها، والفتة التي تحصلت على المرتبة الثانية تتميز بالخبرة المهنية بالإضافة إلى مستواها التعليمي والاستفادة أكثر من خبرتهم ومحاولة نقلها إلى من هم أقل سناً.

3. توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي

إن المستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة له تأثير كبير على نتائج الاستبيان، وتم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول رقم (IV-11): توزيع أفراد العينة الشكل رقم (IV-3): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة

حسب المستوى العلمي



حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرارات	النسبة (%)
ليسانس	98	51.6
ماستر	37	19.5
ماجستير	12	6.3
دكتوراه	6	3.2
ديبلوم مهني	37	19.5
المجموع	190	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

التحليل:

من خلال الجدول والشكل أعلاه، فإن أكبر نسبة من عينة الدراسة هي لحاملي شهادة ليسانس إذ بلغ عددهم 98 أي بنسبة 51.6 %، واحتل حاملي شهادات ماستر المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم 37 أي بنسبة 19.5، وبلغ عدد حاملي شهادة الدكتوراه 6 بنسبة 3.2% وبذلك احتلت المرتبة الثالثة، أما مؤهل الماجستير في المرتبة الرابعة بنسبة 6.3% في حين قدرت نسبة حملة دبلوم مهني 19.5%.

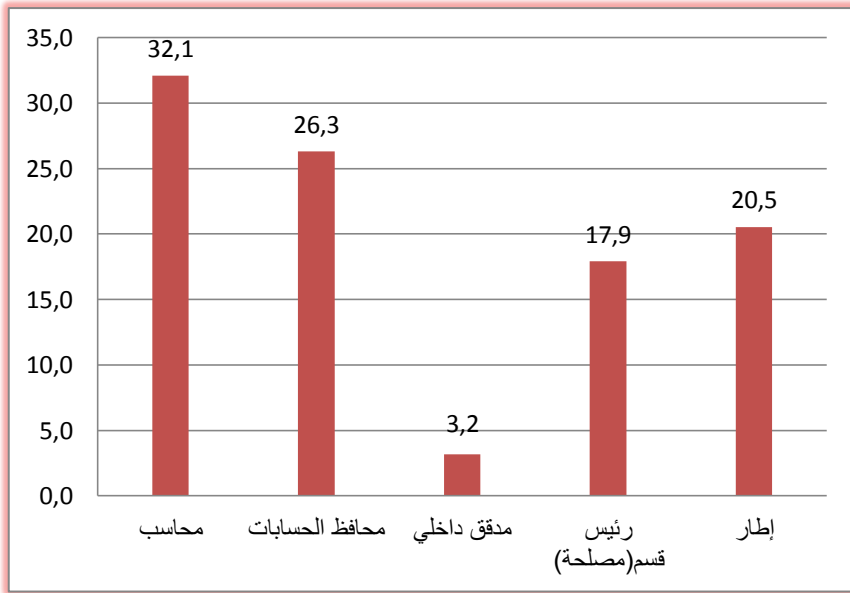
التفسير:

يتضح أن المستوى التعليمي لجميع أفراد عينة الدراسة مرتفع بحيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستويات علمية مقبولة وهذا يدل على أن أغلبية الأفراد العينة لديهم المؤهل العلمي الكافي لفهم أسئلة الاستبيان.

4. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة: تم تقسيم أفراد العينة إلى خمس فئات تمثل الوظيفة المهنية لكل فرد، وقد تم

اختيار الفئات بما يتناسب مع أفراد العينة، وتحصلنا على التوزيع الآتي:

الجدول رقم (IV-12): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة
 الشكل رقم (IV-4): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



الوظيفة	التكرارات	النسبة (%)
محاسب	61	32.1
محافظ الحسابات	50	26.3
مدقق داخلي	6	3.2
رئيس قسم (مصلحة)	34	17.9
إطار	39	20.5
المجموع	190	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

التحليل:

من خلال الجدول رقم (IV-12) والشكل رقم (IV-4) الخاص بتمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة اتضح بأن فئة المحاسبين تمثل أكبر نسبة بـ 32.1%، ثم تليها فئة محافظي الحسابات بنسبة 26.3% وهي تفوق نسبة المدققين الداخليين التي تمثل 3.2% إضافة إلى ذلك فإن نسبة 17.9% و 20.5% لكل من رئيس قسم (مصلحة) وإطارات في الشركات على التوالي.

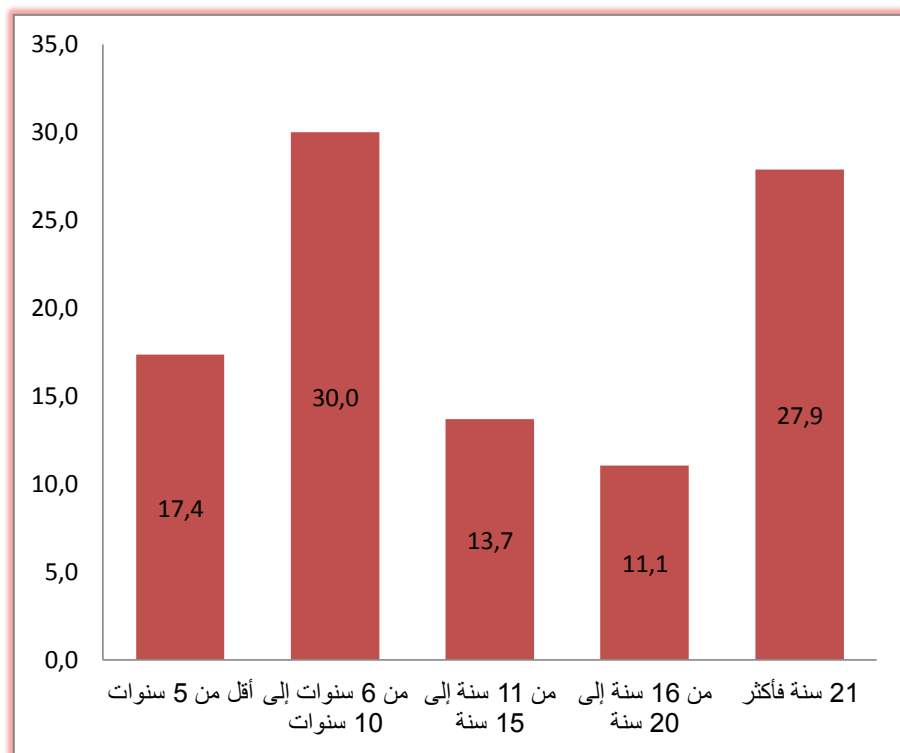
التفسير:

حيث تم توزيع الاستبيان على المحاسبين أكثر من المدققين الداخليين لأن المحاسب أكثر تعاملًا مع محافظ الحسابات، أما المستجوبون رؤساء أقسام ومصالح وإطارات في الشركات لكي تحظى آرائهم بمصداقية وخبرة أكبر.

5. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

تم تقسيم أفراد العينة إلى 5 فئات توزعت أفراد العينة المختارة وفقا للإحصائيات كما يلي:

الجدول رقم (IV-13): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة
 الشكل رقم (IV-5): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	33	17.4
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	57	30.0
من 11 سنة إلى 15 سنة	26	13.7
من 16 سنة إلى 20 سنة	21	11.1
21 سنة فأكثر	53	27.9
المجموع	190	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

التحليل:

من خلال الجدول والشكل أعلاه الخاص بتمثيل عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة تم تقسيم خبرة المستجوبين في ميدان العمل إلى خمس فئات، الفئة الأولى تضم المستجوبين الذين يملكون خبرة مهنية تتراوح بين 6 و 10 سنوات كانت النسبة الأعلى بـ 30.03% حيث بلغ عددهم 57 فرد، أما الفئة الثانية الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم 21 سنة فكان عددهم 53 أي ما يعادل نسبة 27.9%، أما الفئة الثالثة المستجوبين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات بنسبة 17.4%، ونسبة 13.7% و 11.1% لكلا الفئتين الذين يملكون خبرة مهنية تتراوح بين 11 و 15 سنة وبين 16 و 20 سنة على التوالي.

التفسير:

هذا يعني احتكاك أفراد العينة بالواقع العملي والمهني، وأغلبيتهم لديهم الخبرة الكافية مما ينعكس إيجابيا على إجاباتهم لأسئلة الاستبيان.

مما سبق، يتضح توفر المستوى العلمي والخبرة الكافية اللازمة لدى أفراد عينة الدراسة، وقدرتهم على فهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها.

المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثاني من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الأولى

خصص المحور الثاني من استمارة الاستبيان لمعرفة أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تطبق في الشركات الجزائرية محل الدراسة ودوافع ممارستها أو إدارة الشركات حسب رأي عيني الدراسة، واختبار الفرضية الأولى، حيث تم تقسيم هذا المحور إلى قسمين كما يلي:

- القسم الأول: من الفقرة رقم 1 إلى الفقرة رقم 6: تم تخصيص هذه الفقرات لمعرفة أساليب المحاسبة الإبداعية التي تطبق في الشركات الجزائرية وأكثرها استعمالا.
- القسم الثاني: من الفقرة رقم 7 إلى الفقرة رقم 10: خصصت هذه الفقرات لتحليل دوافع ممارسي المحاسبة الإبداعية أو إدارة الشركات.

سيتم معرفة اتجاه إجابات أفراد العينة من خلال المتوسط الحسابي، بما أن تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي فيكون المدى الإجمالي للاختيارات (4=1-5)، وطول مجال كل اختيار هو (0,8=5/4)، ومنه نستنتج مجالات كل اختيار كالتالي:

الجدول رقم (IV-14): مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان

5-4,2	4,2-3,4	3,4 -2,6	2,6 -1,8	1,8 -1	مجال المتوسط الحسابي
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	درجة الموافقة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان.

لتحقيق الهدف من الفقرات الستة الأولى أعلاه، تم عرض إجابات أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (IV-15): أساليب المحاسبة الإبداعية المطبقة في الشركات الجزائرية حسب عيني الدراسة

الإجمالي		موظفو الشركات		محافظو الحسابات		الفقرة
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1.10	3.44	1.12	3.38	1.05	3.64	الفقرة 1
1.16	3.31	1.17	3.16	1.05	3.74	الفقرة 2
1.05	2.94	1.06	2.85	1.00	3.22	الفقرة 3
0.99	2.74	1.00	2.64	0.91	3.02	1-3 2-3
1.07	2.75	1.09	2.76	1.02	2.76	الفقرة 4
1.09	2.94	1.11	2.92	1.07	3.00	1-4 2-4

1.09	3.01	1.03	2.95	1.26	3.20	1-5	الفقرة 5
1.12	3.01	1.09	2.94	1.22	3.22	2-5	
1.20	2.83	1.17	2.72	1.25	3.14	1-6	الفقرة 6
1.15	2.95	1.12	2.89	1.24	3.12	2-6	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

من خلال الجدول رقم (23-IV) الموضح لأساليب المحاسبة الإبداعية المطبقة في الشركات الجزائرية حسب محافظي الحسابات وموظفي الشركات يتضح أن إجابات أفراد كل العينة البالغ عددهم 190 فرد يتفقون ولو بشكل نسبي في بعض الفقرات ويختلفون في أخرى، ومن أجل التحليل الدقيق لهذه القيمة الإحصائية والوقوف على تفسير الاختلافات الظاهرة في المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات مقارنة بموظفي الشركات كما يظهره الجدول يجب دراسة كل فقرة من فقرات الاستبيان على حدى وذلك كما يلي:

الفقرة رقم 1 "تنحصر أساليب المحاسبة الإبداعية في إطار النظام المحاسبي المالي المعمول به": اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة أي درجة تأييد بأن أساليب المحاسبة الإبداعية تمارس في إطار النظام المحاسبي المالي المعمول به بلغ (3.44 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (1.10) وحسب المقياس الذي تم ذكره سابقا فإنه يدل على أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بـ "موافق" رغم وجود تباين للمتوسط الحسابي لعيني الدراسة، حيث بلغ (3.64 موافق) لمحافظي الحسابات وموظفي الشركات (3.38 محايد) وقيمة الانحراف المعياري تجاوزت الواحد (محافظي الحسابات 1.05 موظفي الشركات 1.12) ومعامل

الاختلاف $\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط الحسابي}} * 100$ الذي كان على التوالي (28.84 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 33.13)

الأمر الذي يدل على وجود تشتت ضعيف في الإجابات على هذه الفقرة وما تحتويه خاصة إجابات موظفي الشركات، وهذا راجع إلى أنه ينظر إليها من زاويتين ممارسات المحاسبة الإبداعية هي فن لأخلاقي منافي لقواعد السلوك المهني وأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق لكنه قانوني حيث يتم استغلال المرونة المحاسبية والثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق والنظام المحاسبي المالي، من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات والطرق المحاسبية التي يتيحها هذا النظام للشركات في أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد الكشوف المالية، وهناك من يرى أن المحاسبة الإبداعية تدخل ضمن التحايل وتضليل مستخدمي المعلومات المالية وممارسات غير قانونية يعاقب عليها القانون.

الفقرة رقم 2 "تلجأ إدارة الشركات الجزائرية إلى التأثير على النتائج عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات والمصاريف": اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.31 محايد) وبانحراف معياري قدر بـ (1.16) إلا أن المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات قدر بـ (3.74 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.16 محايد)، وقيمة الانحراف المعياري (محافظي الحسابات 1.05 موظفي الشركات 1.17)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (28.07 محافظي

الحسابات، موظفي الشركات (37.02)، يتضح من التحليل الإحصائي أن محافظي الحسابات يؤيدون لجوء إدارة الشركات الجزائرية إلى التأثير على النتائج عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات والمصاريف، أما موظفي الشركات فكانوا محايدين لسببين لنقص خبرتهم المهنية ولوجود طرق أخرى للتلاعب بنتائج أعمال الشركات.

الفقرة رقم 3-1 " تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التصنيف كتصنيف المصاريف كأصول غير جارية حتى ولو لم تستكمل شروط التصنيف": كشفت بيانات الجدول أن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة وذلك بمتوسط حسابي إجمالي قدر ب (2.94 محايد) وبانحراف معياري قدر ب (1.05)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.22 محايد) لمحافظي الحسابات وموظفي الشركات (2.85 محايد) وقيمة الانحراف المعياري (محافظي الحسابات 1.00 موظفي الشركات 1.06)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (31.05 محافظي الحسابات 37.19 موظفي الشركات) وهذا يعكس مبدئياً تردد أفراد عيني الدراسة في الإجابة.

الفقرة رقم 3-2 "تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التصنيف كتصنيف الإيرادات غير التشغيلية ضمن الإيرادات التشغيلية": إن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة وذلك بمتوسط حسابي إجمالي قدر ب (2.74 محايد) وبانحراف معياري قدر ب (0.99)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات (3.02 محايد) وموظفي الشركات (2.64 محايد)، وقيمة الانحراف المعياري (محافظي الحسابات 0.91 موظفي الشركات 1.00) ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (30.13 محافظي الحسابات، 37.87 موظفي الشركات).

الفقرة رقم 4-1 " تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التوقيت كتسجيل الإيرادات فيما عملية الإيراد لا تزال موضع الشك": إن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة وذلك بمتوسط حسابي إجمالي قدر ب (2.75 محايد)، وبانحراف معياري قدر ب (1.07)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات (2.76 محايد) وموظفي الشركات (2.76 محايد)، وقيمة الانحراف المعياري (محافظي الحسابات 1.02، 1.09 موظفي الشركات) ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (36.95 محافظي الحسابات، 39.49 موظفي الشركات).

الفقرة رقم 4-2 " تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التوقيت كتأخير تحرير شيكات الموردين لإظهار النقدية بصورة جيدة": إن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة، المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (2.94 محايد)، وبانحراف معياري قدر ب (1.09)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات (3.00 محايد) وموظفي الشركات ب (2.92 محايد)، وقيمة الانحراف المعياري (1.07 محافظي الحسابات، 1.11 موظفي الشركات) ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (35.66 محافظي الحسابات، 38.01 موظفي الشركات).

الفقرة رقم 5-1 " تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال الإفصاح كعدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات في الكشوف المالية": إن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.01 محايد) وبانحراف معياري قدر ب (1.09)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات ب (3.20 محايد) وموظفي الشركات ب (2.95 محايد)، وقيمة الانحراف المعياري (1.26 محافظي الحسابات 1.03 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (39.37 محافظي الحسابات، 34.91 موظفي الشركات).

الفقرة رقم 5-2 " تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال الإفصاح كعدم الإفصاح عن أسباب التغير في السياسات المحاسبية في الملحق": إن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة، المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.01 محايد) وبانحراف معياري قدر ب (1.12)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات ب (3.22 محايد) وموظفي الشركات ب (2.94 محايد)، وقيمة الانحراف المعياري (1.22 محافظي الحسابات 1.09 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (37.88 محافظي الحسابات، 37.07 الشركات).

الفقرة رقم 6-1 " تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التقدير كالتلاعب بمعدلات الاهتلاك وقيمة الاهتلاك": إن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة، المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (2.83 محايد) وبانحراف معياري قدر ب (1.20)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات ب (3.14 محايد) وموظفي الشركات ب (2.72 محايد)، في المقابل حازت هذه الفقرة على أقل درجات التوافق والتجانس وكانت أكثر تشتتا مقارنة بالفقرة السابقة، لأن انحرافها المعياري فاق الواحد. قيمة الانحراف المعياري (1.25 محافظي الحسابات، 1.17 الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (39.80 محافظي الحسابات، 43.01 الشركات) من خلال التحليل الإحصائي؛ يتضح أن بيانات الجدول تكشف

الفقرة رقم 6-2 " تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التقدير كالمبالغة أو التقليل في تقدير الأصول المعنوية والمخزونات": إن كل إجابات أفراد العينة كانت محايدة على مضمون هذه الفقرة، المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (2.95 محايد) وبانحراف معياري قدر ب (1.15)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات ب (3.12 محايد) وموظفي الشركات ب (2.89 محايد)، قيمة الانحراف المعياري (1.24 محافظي الحسابات، 1.12 الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (39.74 محافظي الحسابات، 38.75 موظفي الشركات).

من الفقرة 3-1 إلى الفقرة 6-2 تم استنتاج أن محافظي الحسابات وموظفي الشركات محايدين على مدى تطبيق الشركات الجزائرية لأساليب إبداعية إما في مجال التصنيف أو التوقيت أو التقدير أو الإفصاح، وسببه عدم اقتناعهم بأن هنالك محاسبة إبداعية في الشركات الجزائرية لضعف الكفاءة والخبرة المهنية للمحاسبين الموجودين على مستواها، أو لأن هذه الأساليب ليست أساليب إبداعية فهنالك قواعد ومبادئ محاسبية تبين كيفية تسجيل وتقييم والإفصاح عن هذه العمليات المحاسبية والخروج عن هذا الإطار يصبح احتيال مالي ويعاقب القانون مرتكبيه، وحسب فئة من محافظي الحسابات من خلال خبرتهم الميدانية فإنه يوجد أسلوبين فقط تطبقهم الشركات العمومية والخاصة وهما: إجراء صفقات صورية أو شراء فواتير البيع في نهاية العام والعاؤها في بداية العام التالي، أو تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة إلى العام التالي وهذا ما تم ذكره في المبحث السابق عند تحليل أسئلة المقابلة، ويرجع ذلك لهدف الشركة إما تضخيم رقم المبيعات أو تخفيضه.

بعد تحليل القسم الأول من المحور الثاني للاستبيان يتم في الجدول الموالي عرض نتائج القسم الثاني وتحليله.

الجدول رقم (IV-16): دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية حسب عيني الدراسة

الإجمالي		موظفو الشركات		محافظو الحسابات		الفقرة
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1.20	3.34	1.22	3.31	1.18	3.44	الفقرة 7
1.30	3.75	1.32	3.59	1.14	4.20	الفقرة 8
1.12	3.46	1.14	3.39	1.06	3.68	الفقرة 9
1.14	3.44	1.13	3.29	1.06	3.88	الفقرة 10

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

يعرض الجدول رقم (IV-24) الاختلافات الموجودة بين إجابات أفراد عيني الدراسة، ويتم توضيح نقاط التشابه والاختلاف فيما يلي:

الفقرة رقم 7" تقوم الشركات الجزائرية بممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل تحسين سمعتها في السوق (المنافسين، السوق المالي): اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.34 محايد) وانحراف معياري قدر بـ (1.20)، رغم وجود تباين ضئيل للمتوسط الحسابي لعيني الدراسة حيث بلغ (3.44 موافق) لمحافظي الحسابات، وموظفي الشركات بـ (3.31 محايد) وقيمة الانحراف المعياري (1.18 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 1.22)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (34.30 محافظي الحسابات، 36.85 موظفي الشركات).

من خلال هذه النتائج تبين أن المتوسط الحسابي لأفراد عيني الدراسة متقارب إلى حد بعيد، وأنها محايدة فيما يتعلق بأن الشركات الجزائرية تقوم بممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل تحسين سمعتها في السوق (المنافسين، السوق المالي)، ويعود ذلك إلى أن الشركات الجزائرية إما عمومية أو خاصة تستعمل أساليب أخرى لتحسين سمعتها وزيادة قيمتها السوقية وجذب الزبائن والسوق المالي في الجزائر ضمن الأضعف عربيا، بالنظر إلى عدد الشركات المدرجة فيه، وأيضا حجم التداول اليومي للأسهم والسندات، بسبب أن ثقافة البورصة في العقلية الاستثمارية الجزائرية لم ترسخ بعد.

الفقرة رقم 8 يعتبر التهرب الضريبي أحد أسباب ممارسة الشركات الجزائرية للمحاسبة الإبداعية للتقليل من الربح الخاضع للضريبة: يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة (3.75 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (1.30)، إلا أن المتوسط الحسابي لمحافظة الحسابات كان (4.20 موافق بشدة) وموظفي الشركات بـ (3.59 موافق)، وقيمة الانحراف المعياري (1.14) محافظي الحسابات، موظفي الشركات (1.32)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (27.14) محافظي الحسابات، 36.76 (موظفي الشركات) وهذا يدل على تجانس وتناسق إجابات محافظي الحسابات وموظفي الشركات، من خلال هذه النتائج يتبين أن معظمهم يوافقون على أن التهرب الضريبي أحد أسباب ممارسة الشركات الجزائرية للمحاسبة الإبداعية للتقليل من الربح الخاضع للضريبة، بل كلهم أجمعوا على أنه الدافع الوحيد للشركات الجزائرية وبالأخص الشركات الخاصة لممارسة المحاسبة الإبداعية.

الفقرة رقم 9 ارتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركات الجزائرية بأرباحها يدفعهم لممارسة أساليب إبداعية: اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.34 محايد) وبانحراف معياري قدر بـ (1.12)، رغم وجود تباين للمتوسط الحسابي لعيني الدراسة حيث بلغ (3.68 موافق) لمحافظي الحسابات وموظفي الشركات (3.39 محايد) وقيمة الانحراف المعياري (1.06) محافظي الحسابات، موظفي الشركات (1.14)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (28.80) محافظي الحسابات، 33.62 (موظفي الشركات)، إن معظم الشركات العمومية الجزائرية تعتمد على أنظمة التعويض القائمة على النتائج حيث المديرين ليسوا مالكيها، ولا يتوافق نظم الحوافز مع أنظمة الشركات الجزائرية وأهدافها واستراتيجيتها، ولا يوجد سلم واضح للمكافآت والحوافز وربطها بالأداء، وصرف المكافآت بدلا من زيادة الأجور الأساسية بسبب أن هذه الوسيلة لا تزيد من التكاليف الثابتة الملقاة على عاتق الشركة. ووفقا لأحكام القانون المنظم لمهنة محاسبة الحسابات في الجزائر فإنه يترتب على المهام الدائمة لمحافظ الحسابات إعداد تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات، وتقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

الفقرة رقم 10 يعتبر سعي الشركات الجزائرية للحصول على قروض بنكية دافعا لها للاستعانة بممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل إظهار الكشوف المالية بأفضل صورة: اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.44 موافق) وبانحراف

معياري قدر ب (1.14)، إلا أن المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات كان ب (3.88 موافق) وموظفي الشركات ب (3.29 محايد)، وقيمة الانحراف المعياري (1.06 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 1.13)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (27.31 محافظي الحسابات، 34.34 موظفي الشركات)، تبين هذه النتائج أن محافظي الحسابات موافقين على أن سعي الشركات الجزائرية للحصول على قروض بنكية يعتبر دافعا لها للاستعانة بممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل إظهار الكشوف المالية بأفضل صورة، أما موظفي الشركات فكانت إجاباتهم محايدة، وهذا راجع لأن معظم الشركات الجزائرية تعتمد على التمويل الذاتي.

بعد دراسة وتحليل فقرات المحور الثاني للاستبيان والوقوف على نقاط التشابه والاختلاف بين إجابات أفراد عيني الدراسة وتفسيرها، سيتم اختبار الفرضية الأولى وذلك وفق المراحل الآتية:

- صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة للفرضية الأولى.
 - تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لدراسة وجود فروقات بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الحسابي للمجتمع المتوسط الفرضي (المحايد) لكل عبارة هو (03) $[5/(5+4+3+2+1)]$ ، ومقارنة قيمة (T) المحسوبة مع (T) الجدولية، وإذا كانت قيمة (T) المحسوبة هي الأكبر يتم قبول الفرضية والعكس صحيح.
 - يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر أو يساوي من المتوسط الحسابي الفرضي، ويتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة إذا كان أقل.
- الفرضية الأولى: تختلف أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية حسب أهداف إدارة الشركات.
- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية وأهداف إدارة الشركات. $H_0: X < 3$
- الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية وأهداف إدارة الشركات. $H_1: X \geq 3$
- يبين الجدول الآتي البيانات الإحصائية المستخدمة في اختبار صحة الفرضية الأولى من عدمها كما يلي:

الجدول رقم (IV-17): نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الأولى
0.004	1.97	2.92	0.66	3.14	تختلف أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية حسب أهداف إدارة الشركات.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة التي بلغت (2.92) أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تقدر بـ 1.97 وكان مستوى الدلالة الإحصائية $\text{sig}=0.004$ أقل من مستوى الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$ الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية وأهداف إدارة الشركات)، وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية وأهداف إدارة الشركات) وهذا ما يؤكد لنا المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة والذي بلغ (3.14) وعند مقارنة هذه القيمة الأخيرة مع المتوسط الحسابي الفرضي البالغ 3 يتضح أن المتوسط الحسابي أكبر منه، الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني الخاص بهذه الفرضية.

المطلب الثالث: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثالث من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الثانية

خصص المطلب الثالث لعرض وتحليل نتائج المحور الثالث من الاستبيان لمعرفة أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية، وفي نفس الوقت توضيح أهم الفروقات الموجودة بين إجابات عيني الدراسة والجدول الآتي يعرض النتائج الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (18-IV): أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات

المالية حسب عينتي الدراسة

الإجمالي		موظفو الشركات		محافظو الحسابات		الفقرة
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1.08	3.54	1.10	3.36	0.83	4.08	الفقرة 1
0.90	3.67	0.89	3.54	0.86	4.04	الفقرة 2
0.91	3.47	0.89	3.35	0.89	3.84	الفقرة 3
0.99	3.47	0.97	3.41	1.02	3.66	الفقرة 4
1.06	3.64	1.05	3.56	1.07	3.86	الفقرة 5
0.99	3.50	0.95	3.46	1.10	3.64	الفقرة 6
0.83	3.55	0.81	3.51	0.91	3.68	الفقرة 7
0.94	3.73	0.92	3.66	0.98	3.94	الفقرة 8
0.90	3.77	0.91	3.72	0.89	3.94	الفقرة 9
0.79	3.90	0.75	3.85	0.90	4.04	الفقرة 10
0.63	3.62	0.60	3.54	0.67	3.87	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

من خلال الجدول رقم (26-IV) يتضح أن كل فقرات الاستبيان تحظى بالموافقة من طرف جل أفراد عينة الدراسة، ويظهر ذلك في المتوسط الحسابي لكل فقرة أو في المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة عن الفقرات العشر، حيث بلغ (3.62) موافق) وحتى يتم تفسير هذا الأخير وتحليل معناه بشكل دقيق نقوم بدراسة كل فقرة على حدى كما يلي:

الفقرة رقم 1 " ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الكشوف المالية على توفير المعلومات الكافية والملائمة لحاجات الأطراف ذات العلاقة بها": اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.54 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (1.08)، إلا أن المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات كان بـ (4.08 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.36 محايد)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.83 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 1.10)، ومعامل الاختلاف الذي

كان على التوالي (20.34 محافظي الحسابات، 32.73 موظفي الشركات) إن خاصية الملائمة تأتي في قمة هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية، ومعظم أفراد العينة أجمعوا على أن عند تطبيق أساليب إبداعية إما في مرحلة التقييم أو التقدير أو التصنيف أو الإفصاح سوف تفقد هذه المعلومات القدرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار ولا تساعد الأطراف ذات العلاقة على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية والحاضرة أو المستقبلية.

الفقرة رقم 2 " ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الأطراف ذات العلاقة بما بإعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية والتنبؤ بأداء الشركات لعدم احتوائها على القدرة التنبؤية": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة (3.67 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.90)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظة الحسابات بـ (4.04 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.54 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.86 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 0.89)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (21.28 محافظي الحسابات، 25.14 موظفي الشركات)، من خلال هذه النتائج يتبين أن أفراد عيني الدراسة اتفقوا على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الأطراف ذات العلاقة بما بإعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية والتنبؤ بأداء الشركات لعدم احتوائها على القدرة التنبؤية.

الفقرة رقم 3 " استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية لا تسمح للأطراف ذات العلاقة بما من إجراء التغذية العكسية (تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها)": اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.47 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.91)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظة الحسابات بـ (3.84 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.35 محايد)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.89 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 0.89)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (23.17 محافظي الحسابات، 26.56 موظفي الشركات) من خلال هذه النتائج تبين أن محافظي الحسابات اتفقوا على أن استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية لا تسمح للأطراف ذات العلاقة بما من إجراء التغذية العكسية (تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها) لأن هناك قرارات تبنى على أساس توقعات، وهذه الأخيرة عبارة عن معلومات أو قرارات اتخذت سابقا فتصبح مدخلات، والمحاسبة تقدم للأطراف ذات العلاقة المعلومات من أجل تسوية استراتيجياتهم للتكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أما موظفي الشركات فكانوا محايدين.

الفقرة رقم 4 " اختيار السياسات المحاسبية التي تلائم تحقيق أهداف القائمين على الشركة أو أطراف أخرى ذات العلاقة بالشركة تؤدي إلى تضليل المعلومات المالية": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة (3.47 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.99)، والمتوسط الحسابي لمحافظة الحسابات كان بـ (3.66 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.41 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.02 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 0.97)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (27.86 محافظي الحسابات

28.44 موظفي الشركات)، من خلال هذه النتائج تبين أن أفراد عيني الدراسة اتفقوا على أن اختيار السياسات المحاسبية التي تلائم تحقيق أهداف القائمين على الشركة أو أطراف أخرى ذات العلاقة بالشركة تؤدي إلى تضليل المعلومات المالية وتفقد خاصيتها الحيادية التي لها صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية، ومبدأ الإفصاح من أهم المبادئ المحاسبية ينص على أنه يتوجب على المحاسب الإفصاح عن كافة المعلومات المالية الخاصة بالشركة خلال الفترة المالية وليس بالصورة التي تحقق رغبة طرف معين، وتقدم الايضاحات والملاحظات اللازمة، وعدم كتم أي معلومات مالية تؤدي إلى تضليل مستخدمي الكشوف المالية.

الفقرة رقم 5 " ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تقلل من مصداقية وعدالة المعلومات المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة (3.64 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (1.06)، والمتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات كان بـ (3.86 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.56 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.07 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 1.05)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (27.72 محافظي الحسابات، 29.49 موظفي الشركات)، يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تقلل من مصداقية وعدالة المعلومات المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة لأنها لا تعبر بشكل صادق عن الأحداث المالية، وتغليب الشكل على الجوهر وهذا يخالف مبدأ مهم في المحاسبة الذي جاء به النظام المحاسبي المالي ألا وهو تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

الفقرة رقم 6 " يؤدي استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية إلى انخفاض ثقة الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المالية": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة (3.50 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.99)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات بـ (3.64 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.46 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.10 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 0.95)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (30.21 محافظي الحسابات 27.45 موظفي الشركات)، يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، يؤدي استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية إلى إنتاج معلومات خاطئة ووهيية، ولا تتوفر على قدر غير كافي من الموضوعية، وخاصية الموثوقية مكتملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها.

الفقرة رقم 7 " لا تمكن ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية الأطراف ذات العلاقة بها من الحصول على المعلومات المالية التي تسمح لهم بتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة (3.55 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.83)، والمتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات قدر بـ (3.68 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.51 موافق) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.91 محافظي الحسابات، موظفي الشركات 0.81) ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (24.72 محافظي الحسابات، 23.07 موظفي الشركات)، يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، لأن الإدارة تقوم بقياس نتائج الأداء وأداء وظيفة

الرقابة على أساس المعلومات المضللة بمعنى لا تسمح بالتأكد من أن التنفيذ الفعلي يطابق الخطط الموضوعة، واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة وجود انحرافات عن الخطط الموضوعة.

الفقرة رقم 8 " تحدد ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج شركة مع شركة أخرى أو نتائج نفس الشركة من سنة لأخرى": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة (3.73 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.94)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمخافتي الحسابات بـ (3.94 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.66 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.98) مخافتي الحسابات، موظفي الشركات (0.92)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (24.87) مخافتي الحسابات (25.13 موظفي الشركات) يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحدد إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج شركة مع شركة أخرى أو نتائج نفس الشركة من سنة لأخرى. جودة المعلومات المالية المفصّل عنها لا بد أن تمكن المستخدمين من إجراء المقارنة بين معلومات مالية لعدة فترات لنفس الشركة، كما يمكن إجراؤها بين معلومات مالية لعدة شركات مماثلة، والهدف من هذه المقارنة تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المالية والتوصل إلى أخذ فكرة عن مسائل معينة.

الفقرة رقم 9 "عدم الثبات في عرض المعلومات المالية وتصنيفها في الشركات الجزائرية يساهم في كثرة الفضائح المالية": اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بلغ (3.77 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.90)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمخافتي الحسابات بـ (3.94 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.72 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.89) مخافتي الحسابات، موظفي الشركات (0.91) ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (22.58) مخافتي الحسابات (24.46 موظفي الشركات)، يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على أن عدم الثبات في عرض المعلومات المالية وتصنيفها في الشركات الجزائرية يساهم في كثرة الفضائح المالية.

الفقرة رقم 10 "عدم ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد الكشوف المالية في الشركات الجزائرية من سنة لأخرى يؤدي إلى ظهور حالة ضعف قابلية المقارنة للمعلومات المالية": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.90 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.79) والمتوسط الحسابي لمخافتي الحسابات كان بـ (4.04 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.85 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.90) مخافتي الحسابات، (0.75 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (22.27) مخافتي الحسابات، (19.48 موظفي الشركات)، يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، حيث الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في الشركة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى، وتغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن إضافة إلى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة. وكلما تم الالتزام بمبدأ الثبات كلما

اكتسبت المعلومات المالية القابلة للمقارنة، وكلما كانت للمعلومات المالية قابلة للمقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة لمستخدميها.

بعد دراسة وتحليل فقرات المحور الثالث للاستبيان، سيتم اختبار الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية: تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية.

فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية والخصائص النوعية

للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية. $H_0: X < 3$

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية والخصائص النوعية

للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية. $H_1: X \geq 3$

يبين الجدول الآتي البيانات الإحصائية المستخدمة في اختبار صحة الفرضية الثانية من عدمها كما يلي:

الجدول رقم (IV-19): نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثانية
0.000	1.97	13.65	0.63	3.62	تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الفرضية الثانية تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية صحيحة لأن قيمة (T) المحسوبة التي بلغت (13.65) أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تقدر بـ 1.97 وكان مستوى الدلالة الإحصائية $\text{sig}=0.000$ أقل من مستوى الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$ الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية والخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية) وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية والخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية)، وعند مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة والذي بلغ (3.62) مع المتوسط الحسابي الفرضي البالغ 3 يتضح أن المتوسط الحسابي أكبر منه، بالإضافة إلى أن قيمة معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة على محور الفرضية كان 17.40 الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث الخاص بهذه الفرضية.

المبحث الثالث: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع والخامس من الاستبيان

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل فقرات المحور الرابع والخامس من الاستبيان، ومقارنة وتفسير النتائج الإحصائية المتحصلة عليها لإثبات صحة وصدق الفرضية الثالثة والرابعة من عدمها.

المطلب الأول: تحليل ومقارنة نتائج المحور الرابع من الاستبيان بين عيني الدراسة واختبار الفرضية الثالثة

الجدول رقم (IV-20): مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية

للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية حسب عيني الدراسة

الإجمالي		موظفو الشركات		محافظو الحسابات		الفقرة
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.99	3.67	1.01	3.56	0.84	4.02	الفقرة 1
1.06	3.78	1.03	3.74	1.18	3.92	الفقرة 2
0.78	3.89	0.79	3.84	0.75	4.04	الفقرة 3
0.73	3.90	0.72	3.81	0.74	4.16	الفقرة 4
0.77	4.05	0.76	3.99	0.79	4.22	الفقرة 5
0.70	3.97	0.68	3.91	0.74	4.16	الفقرة 6
0.95	3.54	0.90	3.51	1.08	3.64	الفقرة 7
0.76	4.15	0.76	4.11	0.76	4.30	الفقرة 8
0.70	4.22	0.71	4.11	0.61	4.52	الفقرة 9
0.54	3.91	0.54	3.84	0.51	4.11	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25

من خلال الجدول رقم (IV-28) يتضح أن كل فقرات الاستبيان تحظى بالموافقة أو الموافقة الشديدة من طرف معظم أفراد عينة الدراسة، ويظهر ذلك في المتوسط الحسابي لكل فقرة أو في المتوسط الحسابي الذي قدر بـ (3.91 موافق) وحتى يتم تفسير هذا الأخير وتحليل معناه بشكل دقيق نقوم بدراسة كل فقرة على حدى كما يلي:

الفقرة رقم 1 " يقوم محافظ الحسابات بالتحديد والتقدير الجيد للمخاطر الملازمة لحسابات الشركة والقطاع الذي تنشط فيه": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.67 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.99)، والمتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات قدر بـ (4.02 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.56 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.84) محافظي الحسابات، (1.01 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (20.89 محافظي الحسابات

28.37 موظفي الشركات)، اتفق أغلبية أفراد عينة الدراسة على أهمية هذا الاختبار قبل اتخاذ محافظ الحسابات قرار بالموافقة على تدقيق حسابات شركة معينة عليه أن يقوم بالحصول على معلومات حول طبيعة عملها والقطاع الذي تنتمي إليه بالإضافة إلى معلومات عن العمليات القانونية للعميل، الهدف من هذه الخطوة تحديد وتقدير مستويات التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الشركة، وطريقة تعاملها معها وكيفية إيجاد الحلول (قانونية أو غير قانونية)، والمعيار الدولي للتدقيق ISA315 يبين للمدقق كيفية تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها.

الفقرة رقم 2 " يتحقق محافظ الحسابات من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر المحاسبية خلال الفترة محل التدقيق تعكس جميع التغيرات الحقيقية في أصول وخصوم الشركة": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.78 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (1.06)، وقدر المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات بـ (3.92 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.74 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.18 محافظي الحسابات، 1.03 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (30.10 محافظي الحسابات، 27.54 موظفي الشركات)، يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، فمن مسؤوليات محافظ الحسابات التأكد من أن جميع العمليات المالية نظمت وسجلت وأعدت حساباتها بشكل سليم وصحيح وبما ينسجم مع الفروض والمبادئ المحاسبية، وقواعد النظام المحاسبي المالي.

الفقرة رقم 3 " يتأكد محافظ الحسابات من صحة العمليات والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.89 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.78)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات (4.04 موافق) وموظفي الشركات (3.84 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.75 محافظي الحسابات، 0.79 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (18.56 محافظي الحسابات، 20.57 موظفي الشركات)، العمليات والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية هي عمليات تحدث أو أحداث هامة تقع بعد تاريخ إقفال الميزانية وقبل تاريخ المصادقة على نشر الكشوف المالية، لذا يجب على محافظ الحسابات التأكد من صحة العمليات والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية، وتقييم هذه الأحداث للتحقق من الأحداث التي لها تأثير مباشر على الكشوف المالية التي يجب على إدارة الشركات تعديلها وتسويتها والأحداث التي ليس لها تأثير مباشر وجب على إدارة الشركات الإفصاح عنها على شكل ملاحظات في الملحق يرفق بهذه الكشوف المالية يعتبر ضروريا وملائما، والمعيار الدولي للتدقيق ISA 560 خصص لتوضيح كيفية تدقيق هذه الأحداث اللاحقة، والمعيار الجزائري للتدقيق 560 الأحداث اللاحقة.

الفقرة رقم 4 " يقوم محافظ الحسابات بإجراء تقدير مبدئي لمستويات الأهمية النسبية لكل بند من بنود الكشوف المالية": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد

العينة بـ (3.90 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.73)، والمتوسط الحسابي لحافظي الحسابات قدر بـ (4.16 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.81 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.74 محافظي الحسابات، 0.72 موظفي الشركات) ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (17.78 محافظي الحسابات، 18.89 موظفي الشركات) الأهمية النسبية هي الأخطاء في المعلومات المالية بما في ذلك الحذف والتي تعتبر مهمة نسبيا إذا كان من المتوقع أن تؤثر فرديا أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، فضلا عن كونها توفر توقعًا مناسبًا لاكتشاف التحريفات المهمة ذات التأثير المهم على الكشوف المالية التي يعد على ضوءها محافظ الحسابات تقريره، ولقد نص معيار رقم ISA 320 من معايير التدقيق الدولية الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق.

الفقرة رقم 5 " يتأكد محافظ الحسابات من أن الإيرادات والمصاريف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (4.05 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.77)، والمتوسط الحسابي لحافظي الحسابات قدر بـ (4.22 موافق بشدة) وموظفي الشركات بـ (3.99 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.79 محافظي الحسابات 0.76 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (18.72 محافظي الحسابات، 19.04 موظفي الشركات)، يتحقق محافظ الحسابات من أن كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو المصاريف لتجنب تسجيل مصاريف السنة اللاحقة في الكشوف المالية الخاصة بالسنة الحالية، ونقل الإيرادات الخاصة بالسنة الحالية للسنة اللاحقة، إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للسنة الحالية بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة. والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11) عقود المقاولات يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية لإيرادات وتكاليف عقود المقاولات، ونظرا لطبيعة أعمال المقاولات فإن تاريخ بدء تنفيذ العقد وتاريخ إتمامه يقعان عادة في سنوات مالية مختلفة، وعلى ذلك فإن النقطة الأساسية في المحاسبة على عقود المقاولات تتمثل في كيفية توزيع إيرادات وتكاليف العقد على السنوات التي تم خلالها إنجاز العقد، ترجع مشكلة قياس نتائج أعمال عقود المقاولات إلى وجود تناقض بين مفهومين أساسيين من المفاهيم المحاسبية، وهما مفهوم الحيطه والحذر ومفهوم الاستحقاق واستقلال الفترات، فمفهوم الحيطه والحذر يقضي بالألا يتم الاعتراف بتحقيق أرباح قبل تحققها فعلا، الأمر الذي يعني عدم الاعتراف بالربح إلا بعد إتمام تنفيذ العقد في حين أن مفهوم الاستحقاق بما يتطلبه من استقلال لفترات المحاسبية يقضي بأنه يجب الاعتراف بالأرباح مع تقدم الإنجاز في العقد.

الفقرة رقم 6 " يتحقق محافظ الحسابات من صحة ومبررات إعادة التصنيف في الكشوف المالية استنادا إلى القواعد الواردة في النظام المحاسبي المالي المعمول به": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.97 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.70)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لحافظي الحسابات بـ (4.16 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.91 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.74

محافظي الحسابات، 0.68 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (17.78 محافظي الحسابات 17.39 موظفي الشركات)، على محافظ الحسابات التحقق من مدى توفر شروط الرسملة للمصاريف الإيرادية، والتحقق من صحة ومبررات تصنيف التثبيات، ودراسة تأثير ذلك على الإهلاك، ودراسة أثر ذلك على معلومات قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج، والتحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

الفقرة رقم 7 " يتأكد محافظ الحسابات من كيفية قيام الإدارة بالتقديرات المحاسبية وما إذا كانت التغيرات في التقديرات المحاسبية ملائمة بالنظر إلى الظروف": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة ب (3.54 موافق) وبانحراف معياري قدر ب (0.95)، والمتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات قدر ب (3.64 موافق) وموظفي الشركات ب (3.51 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.08 محافظي الحسابات، 0.90 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (29.67 محافظي الحسابات، 25.64 موظفي الشركات)، من خلال النتائج تبين أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، حيث أن من مسؤولية محافظ الحسابات التأكد من مبدأ الاتساق في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية ومن صحة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تغير فيها، والمعيار الجزائري للتدقيق 540 يوضح عمل المدقق وطريقة تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به.

الفقرة رقم 8 " يقوم محافظ الحسابات بالفحص الانتقادي لإجراءات الجرد المعمول بها في الشركة": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة ب (4.15 موافق) وبانحراف معياري قدر ب (0.76)، أما المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات قدر ب (4.30 موافق بشدة) وموظفي الشركات ب (4.11 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.76 محافظي الحسابات، 0.76 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (17.67 محافظي الحسابات، 18.49 موظفي الشركات)، إذ تشكل عملية الجرد دليلا قويا على صحة وموثوقية المعلومات الواردة في الكشوف المالية خاصة المتعلقة بمخزونات الشركة واستثماراتها، وذلك بمطابقة بين ما هو مسجل (الجرد المحاسبي) وما هو موجود (الجرد المادي)، ومن خلال الأرقام أو الرموز يسهل عملية الجرد والتفرقة، ويحرص محافظ الحسابات على حضور عملية الجرد الفعلي والتحقق من ملاءمة الطريقة المتبعة في التقييم.

الفقرة رقم 9 " يتحقق محافظ الحسابات من صحة الأسس المتبعة في التقييم والتقدير لأصول وخصوم الشركة": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة ب (4.22 موافق بشدة) وبانحراف معياري قدر ب (0.70)، أما المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات كان ب (4.52 موافق بشدة) وموظفي الشركات ب (4.11 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.61 محافظي الحسابات 0.71 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (13.49 محافظي الحسابات

17.27 موظفي الشركات) يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على أن يتحقق محافظ الحسابات من صحة الأسس المتبعة في التقييم والتقدير لأصول وخصوم الشركة، وتعديل قيمتها وفق هذه الأسس.

بعد دراسة وتحليل فقرات المحور الرابع للاستبيان، سيتم اختبار الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة: يقوم محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات التي يقوم بها محافظي الحسابات في الشركات الجزائرية واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية. $H_0: X < 3$

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات التي يقوم بها محافظي الحسابات في الشركات الجزائرية واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية. $H_1: X \geq 3$

يبين الجدول الآتي البيانات الإحصائية المستخدمة في اختبار صحة الفرضية الثالثة من عدمها كما يلي:

الجدول رقم (IV-21): نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثالثة
0.000	1.97	23.09	0.54	3.91	يقوم محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الفرضية الثالثة صحيحة لأن قيمة (T) المحسوبة التي بلغت (23.09) أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تقدر بـ 1.97 وكان مستوى الدلالة الإحصائية $\text{sig}=0.000$ أقل من مستوى الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$ الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات التي يقوم بها محافظي الحسابات في الشركات الجزائرية واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية) وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات التي يقوم بها محافظي الحسابات في الشركات الجزائرية واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وعند مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة والذي بلغ (3.91) مع المتوسط الحسابي الفرضي البالغ 3 يتضح أن المتوسط الحسابي أكبر منه، بالإضافة إلى أن قيمة معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة على محور الفرضية كان 13.81 الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع الخاص بهذه الفرضية.

المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الخامس من الاستبيان بين محافظي الحسابات وموظفي الشركات واختبار الفرضية الرابعة

سيتم تحليل فقرات المحور الخامس للاستبيان، ومقارنة وتفسير النتائج الإحصائية المتحصلة عليها لإثبات صحة وصدق الفرضية الرابعة من عدمها.

الجدول رقم (IV-22): إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات

الجزائرية حسب عيني الدراسة

الإجمالي		موظفو الشركات		محافظو الحسابات		الفقرة
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.92	3.23	0.94	3.21	0.88	3.28	الفقرة 1
0.64	3.88	0.66	3.77	0.45	4.20	الفقرة 2
0.67	4.12	0.66	4.02	0.64	4.40	الفقرة 3
0.69	4.23	0.71	4.14	0.61	4.48	الفقرة 4
0.78	4.04	0.80	3.91	0.61	4.42	الفقرة 5
0.81	3.82	0.79	3.79	0.88	3.92	الفقرة 6
0.74	3.79	0.72	3.71	0.75	4.04	الفقرة 7
0.74	3.82	0.70	3.73	0.81	4.10	الفقرة 8
0.69	4.03	0.70	3.94	0.64	4.28	الفقرة 9
0.46	3.88	0.45	3.80	0.42	4.12	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الاستبيان ونتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

من خلال الجدول رقم (IV-31) يتضح أن كل فقرات الاستبيان تحظى بالموافقة أو الموافقة الشديدة من طرف معظم أفراد عينة الدراسة، ويظهر ذلك في المتوسط الحسابي لكل فقرة أو في المتوسط الحسابي الذي قدر بـ (3.88 موافق) وحتى يتم تفسير هذا الأخير وتحليل معناه بشكل دقيق نقوم بدراسة كل فقرة على حدى كما يلي:

الفقرة رقم 1 " التأكد من مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات عن الأحداث المستقبلية": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.23 محايد) وانحراف معياري قدر بـ (0.92)، والمتوسط الحسابي لإجابات محافظي الحسابات قدر بـ (3.28 محايد) وموظفي الشركات بـ (3.21 محايد)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.88) محافظي الحسابات، (0.94 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (26.82) محافظي الحسابات، (29.28) موظفي الشركات)

يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت محايدة على أن محافظ الحسابات يتأكد من مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات عن الأحداث المستقبلية.

الفقرة رقم 2 " التأكد من نشر الكشوف المالية السنوية للشركة في أوقات محددة ومناسبة تسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة باتخاذ قراراتهم": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.88 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.64)، والمتوسط الحسابي لإجابات محافظي الحسابات قدر بـ (4.20 موافق بشدة) وموظفي الشركات بـ (3.77 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.45 محافظي الحسابات، 0.66 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (10.71 محافظي الحسابات، 17.55 موظفي الشركات)، حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تعد الكشوف المالية خلال أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إقفال الدورة (30 أبريل من كل سنة)، وتوصيل المعلومات إلى الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات، ضرورة الموازنة بين سرعة إعداد الكشوف المالية ومراعاة احتياجات مستخدميها، إذ المعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات، لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب يعد دليلاً واضحاً على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي المالي.

الفقرة رقم 3 " التأكد من أن تكون الكشوف المالية خالية من الأخطاء الجوهرية": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (4.12 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.67)، والمتوسط الحسابي لإجابات محافظي الحسابات قدر بـ (4.40 موافق بشدة) وموظفي الشركات بـ (4.02 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.64 محافظي الحسابات، 0.66 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (14.54 محافظي الحسابات، 16.41 موظفي الشركات) يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على مضمون هذه الفقرة، يوجد نوعان من المخاطر التي يواجهها محافظ الحسابات الأول وجود أخطاء جوهرية في العمليات المالية والثاني عدم اكتشافها، إن من مسؤولية المدقق القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على المعلومات خالية من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير والاحتياط أي معلومات موثوق فيها، والمعياري الدولي للتدقيق ISA450 يوضح كيفية تقييم الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال التدقيق.

الفقرة رقم 4 " تحديد الأدلة وقرائن الإثبات لمختلف العمليات المسجلة وأن تكون المعلومات التي تحتويها الكشوف المالية شاملة وغير ناقصة": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (4.23 موافق بشدة) وبانحراف معياري قدر بـ (0.69) وقدر المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات بـ (4.48 موافق بشدة) وموظفي الشركات بـ (4.14 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.61 محافظي الحسابات، 0.71 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (13.61 محافظي الحسابات، 17.14 موظفي الشركات)، اتفقت بشدة أغلبية أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه الفقرة

على الشركات أن تحتفظ بالمستندات الثبوتية والسجلات المحاسبية التي تلتزم بإمسائها لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبية، إن قوة أدلة وقرائن الإثبات تعتبر عنصرا رئيسيا محددًا لمدى أعمال التدقيق المحاسبي من حيث تتبع القيود المحاسبية، وتفحص الوثائق والسجلات المحاسبية التي تم على أساسها القيام بهذه التسجيلات، وبالتالي فإن حجية أدلة وقرائن تدعم مختلف أعمال محافظ الحسابات من فحص، تحقيق وتقرير إبداء الرأي الذي يقوم بإصداره حول تمثيل المعلومات المالية للوضع الحقيقي للشركة، وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

الفقرة رقم 5 " يوفر محافظ الحسابات في تقريره معلومات مالية خالية من التحيز وتزيد من ثقة الأطراف ذات العلاقة بالشركة": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة ب (4.04 موافق) وبانحراف معياري قدر ب (0.78)، وقدر المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات كانت ب (4.42 موافق بشدة) وموظفي الشركات ب (3.91 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.61) لمحافظي الحسابات، (0.80 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (13.80) محافظي الحسابات، (20.46 موظفي الشركات)، يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء أدائه لمهامه في مراجعة الحسابات، وتظهر هذه الاستقلالية من خلال تصرفه بنزاهة وبدون تحيز عند أداء الخدمات المهنية، وهذا ما يدعم عملية إضفاء الثقة والمصدقية والحياد في المعلومات المالية.

الفقرة رقم 6 " يجب على محافظ الحسابات أن يحدد فيما إذا كانت المقارنات مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع النظام المحاسبي المالي المعمول به": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة ب (3.82 موافق) وبانحراف معياري قدر ب (0.81) وقدر المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات ب (3.92 موافق) وموظفي الشركات ب (3.79 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.88) محافظي الحسابات، (0.79 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (22.44) محافظي الحسابات، (20.84 موظفي الشركات)، تم ملاحظة أن أغلبية أفراد العينة اتفقوا على أن على محافظ الحسابات أن يحدد فيما إذا كانت المقارنات مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع النظام المحاسبي المالي المعمول به.

الفقرة رقم 7 " التأكد من وجود معلومات في الملحق تسمح بالمقارنة بشكل وصفي أو عددي": يتضح أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة ب (3.79 موافق) وبانحراف معياري قدر ب (0.74)، وقدر المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات ب (4.04 موافق) وموظفي الشركات ب (3.71 موافق) وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.75) محافظي الحسابات، (0.72 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (18.56) محافظي الحسابات، (19.40 موظفي الشركات) يجب على محافظ الحسابات التأكد من أن الملحق يتضمن معلومات مقارنة بين أرقام أهم العناصر المؤثرة على القرار خلال السنة وأرقام السنة التي سبقتها للحفاظ على خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المالية، ومعظم الشركات الجزائرية لا تقوم بإعداد ملحق الكشوف المالية، وهذا ما يعارض النظام المحاسبي المالي الذي أكد على ضرورة إعداد جميع الكشوف المالية التي حددها.

الفقرة رقم 8 " يتأكد محافظ الحسابات من أن الشركة تقدم ملاحظات متعلقة بالتغيير في السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها الإدارة": يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة عبروا عن موافقتهم حول مضمون هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (3.82 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.74)، وقدّر المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات بـ (4.10 موافق) وموظفي الشركات بـ (3.73 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.81 محافظي الحسابات، 0.70 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (19.75 محافظي الحسابات، 18.76 موظفي الشركات)، يجب على الشركة الإفصاح عن معلومات سابقة تخص الملحق لتمكين المستخدمين من تصحيح قراراتهم المتخذة بناء على الملحق عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير حسب المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1.

الفقرة رقم 9 " على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة وقرائن إثبات كافية وملائمة بأن السياسات المحاسبية المناسبة قد تم تطبيقها بشكل ثابت وأن التغييرات تم الإفصاح عنها بشكل مناسب": حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة بـ (4.03 موافق) وبانحراف معياري قدر بـ (0.69)، وقدّر المتوسط الحسابي لمحافظي الحسابات بـ (4.28 موافق بشدة) وموظفي الشركات بـ (3.94 موافق)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0.64 محافظي الحسابات، 0.70 موظفي الشركات)، ومعامل الاختلاف الذي كان على التوالي (14.95 محافظي الحسابات، 17.76 موظفي الشركات)، من خلال النتائج الإحصائية المتحصل عليها فإن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت موافقة أو موافقة بشدة على أن محافظ الحسابات يجب يحصل على أدلة وقرائن إثبات كافية وملائمة بأن السياسات المحاسبية المناسبة قد تم تطبيقها بشكل ثابت وأن التغييرات تم الإفصاح عنها بشكل مناسب، حسب مبدأ الثبات لا يمكن تغيير الطرق والسياسات المحاسبية التي تطبق في الشركة الواحدة لسنوات متعددة إلا للضرورة للحفاظ على خاصية التماثل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات في الشركة أو بين الشركات المماثلة، ويقصد بالسياسات والطرق المحاسبية الموحدة على سبيل المثال: استخدام نفس طريقة إهلاك الأصول وطرق تقييم المخزون، حيث يوفر كل ذلك إمكانية إجراء المقارنات والخروج باستنتاجات منطقية قد لا تتوفر في حال عدم توفر خاصية الثبات.

بعد دراسة وتحليل فقرات المحور الخامس للاستبيان، سيتم اختبار الفرضية الرابعة.

الفرضية الرابعة: هناك إجراءات يقوم بها محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.

فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التي يقوم بها محافظي الحسابات وتفعيل جودة المعلومات

المالية في الشركات الجزائرية. $H_0: X < 3$

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التي يقوم بها محافظي الحسابات وتفعيل جودة المعلومات

المالية في الشركات الجزائرية. $H_1: X \geq 3$

يبين الجدول الآتي البيانات الإحصائية المستخدمة في اختبار صحة الفرضية الرابعة من عدمها كما يلي

الجدول رقم (IV-23): نتائج اختبار (T) للفرضية الرابعة

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	قيمة (T) الجدولية	قيمة (T) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الرابعة
0.000	1.97	26.52	0.46	3.88	هناك إجراءات يقوم بها محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج IBM SPSS STATISTICS 25.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الفرضية الرابعة صحيحة لأن قيمة (T) المحسوبة التي بلغت (26.52) أكبر من قيمة (T) الجدولية التي تقدر بـ 1.97 وكان مستوى الدلالة الإحصائية $\text{sig}=0.000$ أقل من مستوى الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$ الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التي يقوم بها محافظي الحسابات وتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية) وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التي يقوم بها محافظي الحسابات وتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية) وعند مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة والذي بلغ (3.88) مع المتوسط الحسابي الفرضي البالغ 3 يتضح أن المتوسط الحسابي أكبر منه، بالإضافة إلى أن قيمة معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة على محور الفرضية كان 11.85 الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الرابع الخاص بهذه الفرضية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة التي شملت محافظي الحسابات والمحاسبين، المدققين الداخليين، ومدراء المالية والمحاسبة والإطارات بمكاتب وشركات محل الدراسة حول دور محافظ الحسابات في اكتشاف والحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تنتهجها بعض شركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية، وهذا لتحقيق أهداف تخدمها أو تخدم أطراف معينة على حساب أطراف أخرى.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي وباستخدام برنامج EXCEL و SPSS وانطلاقاً من إجابات العينة المدروسة والتي بينت اختلاف وجهات النظر بين الموافق والمحايد وغير الموافق، إلا أن أغلب أفراد العينة أجمعوا على أن أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تختلف حسب أهداف إدارة الشركات. تم الوصول إلى إتفاق شبه كلي على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية.

اتفاق أغلبية أفراد عينة الدراسة بأن محافظي الحسابات يقومون بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة مقبولة وتأييدهم بأن الإجراءات التي يقوم بها محافظي الحسابات تساعد في تفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.

الخاتمة

❖ اقتراحات الدراسة	❖ تمهيد
❖ صعوبات الدراسة	❖ نتائج الدراسة
❖ آفاق الدراسة	

الخاتمة

المحاسبة الإبداعية هي قيام إدارة الشركات بممارسة الانتقائية في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية والإفصاح اللازم بهدف التأثير على المعلومات المالية، من خلال إعادة صياغتها لتخدم طرف من الأطراف ذات العلاقة عندما تسوء أوضاعها المالية والتشغيلية، ولا ترغب إدارتها التنفيذية ومجلس الإدارة أيضا في العديد من الحالات في الاعتراف بالواقع لإخفاء ضعف الأداء.

يساهم التدقيق الخارجي في إضفاء الموثوقية والمصداقية على الكشوف المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على القرارات المتخذة من طرف مستخدميها، والشخص المكلف بهذه المهمة يدعى المدقق الخارجي وفي الجزائر محافظ الحسابات، ومن خلال الكفاءة المهنية التي يتمتع بها عند أداء عمله واعتماده على منهج مبني على مجموعة من معايير الأداء المهني، فهو مسؤول عن اكتشاف التلاعبات والممارسات الاحتمالية التي تمارسها الإدارة من خلال فحص الحسابات والكشوف المالية، وإعداد تقرير يتضمن رأيه المهني الذي يمثل مقياس لجودة المعلومات المالية والتي تزيد من ثقة مستخدميها.

1. اختبار الفرضيات

بعد استعراض مختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، تم التوصل إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى: حيث تم التوصل إلى صحة وصدق هذه الفرضية، أي أن أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تختلف حسب أهداف إدارة الشركات.
- الفرضية الثانية: حيث تم إثبات أن هذه الفرضية صحيحة وصادقة، تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على الخصائص النوعية للمعلومات المالية الواردة في الكشوف المالية.
- الفرضية الثالثة: حيث تم التوصل إلى أن هذه الفرضية صحيحة وصادقة، يقوم محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الفرضية الرابعة: حيث تم إثبات أن هذه الفرضية صحيحة وصادقة، أي أن هناك إجراءات يقوم بها محافظي الحسابات لتنفيذ جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.

2. نتائج الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة هو تكوين صورة واضحة حول دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية العمومية والخاصة في كل من الجزء النظري والتطبيقي، من أجل هذا سوف سيتم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

1.2 النتائج النظرية

- المحاسبة هي نشاط مستقل يقوم بتسجيل وتبويب العمليات الاقتصادية وفق نظام محاسبي لشركة ما في فترة زمنية محددة بشكل يتلائم مع طبيعة الشركة وفق فروض ومبادئ محاسبية متعارف عليها، للخروج بكشوف وتقارير مالية يتم الإفصاح عنها للأطراف ذات العلاقة وتساعد على إتخاذ القرار.
- إن اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية قانونية واجتماعية، مما أدى إلى وجود كشوف مالية مختلفة وغير متجانسة في الشكل والمضمون، وهذا ما أدى إلى ضرورة العمل على تقليص فجوة الاختلاف وتحقيق التوافق الدولي من خلال وضع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.
- هنالك عدة تعاريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية إلا أن جميعها تتفق على أنها عبارة عن عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف محددة.
- هنالك العديد من الوسائل والأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية كاختيار السياسات المحاسبية التي تلائم تحقيق أهداف القائمين على الشركة أو أصحابها أو استغلال الثغرات القانونية، في قائمة جدول حسابات النتائج تتمحور في نقل المصاريف الجارية الى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة، في قائمة التدفقات النقدية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، الميزانية اختلاق الصفقات الاصطناعية إما لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية أو تحديد وقت معين للصفقات الفعلية لتعطي الانطباع المرغوب فيه في الحسابات، أن يكون هناك المبالغة في تقييم المخزون في نهاية الفترة المحاسبية.
- التدقيق الخارجي هو عملية ممنهجة ومنظمة تقوم على تخطيط مسبق من طرف شخص مؤهل علمي وعملي وتمثل في العمل الانتقادي لما قام به المحاسب، ويلتزم بتطبيق معايير مقبولة عموماً ومتعارف عليها على المستوى المحلي والدولي، لتحقيق الهدف الرئيسي لعملية التدقيق والمتمثل في إبداء رأي حول الكشوف المالية عن طريق إصدار تقرير في نهاية العملية.
- تعتبر المعايير الجزائرية للتدقيق امتداد لمعايير التدقيق الدولية كونها تتوافق في العديد من النقاط وتكمل بعض النقائص التي تلائم البيئة الاقتصادية الوطنية.
- إن محافظ الحسابات هو صمام الأمان ففي حالة الكشف عن تلاعب في الحسابات عليه أن يكشف عن ذلك في تقريره ويوجه إلى الأطراف المعنية لاطلاعهم على الوضعية المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية للشركة، فإذا لم يتم بمهامه أو أحل بالتزاماته فإنه سيتعرض للمساءلة المدنية أو التأديبية أو الجنائية.
- تتمثل الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية والآداب العامة المتعارف عليها بين أعضاء المهنة والتي تحددها المنظمات المهنية، المختصة والتي تستلزم من الممارس للمهنة سلوك معيناً يقوم على الالتزام به لضمان إعداد كشوف مالية تحضي بثقة الجمهور ومستخدميها، ورفع مستوى

أدائها والمحافظة على كرامة المهنة وشرفها، ويقلل من تعرض الشركات للخطر سواء كان الخطر (الإفلاس الفساد، الغش، وتلاعب بالمال، الانهيار).

- المعلومات المالية عبارة عن سلعة يجب أن تكون ذات جودة عالية لكي تلبى الحاجة بالدرجة المرغوبة، شأنها في ذلك شأن السلع الأخرى المتداولة في السوق.
- الآليات المحاسبية للحكومة تقوم بضبط القياس والعرض المحاسبي وبالتالي إنتاج معلومات مالية ذات جودة لمختلف الأطراف ذات العلاقة مما ينعكس على تطور أداء الشركات.
- رغم أن مهنة محافظ الحسابات في الجزائر تعاني من عراقيل وعدم وجود تناسق بين أحكام القوانين المنظمة لهذه المهنة إلا أنه يمكن القول أن ما وصل إليه المشرع الجزائري في تنظيم مهنة محافظ الحسابات فهو أمر يدل على الجهود الجبارة التي يقوم بها، باعتبارها فعالة جدا وضرورية من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني ومواكبة التطور الاقتصادي العالمي.
- تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة، وتعتبر يقظة وكفاءة المدققين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2.2 النتائج التطبيقية

- المحاسبة الإبداعية قانونية لأنها تنحصر في إطار النظام المحاسبي المالي يقوم بها بعض المحاسبين المتمرسين من خلال استغلال الثغرات القانونية الموجودة بهذا النظام، وذلك بناء على طلب أو رغبة إدارة الشركة.
- من بين الأساليب الإبداعية التي تطبق في الشركات العامة والخاصة الجزائرية هما: إجراء صفقات صورية أو شراء فواتير البيع في نهاية العام وإلغاؤها في بداية العام التالي، أو تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة إلى العام التالي ويرجع ذلك لهدف الشركة إما تضخيم رقم المبيعات أو تخفيضه.
- الدافع الوحيد للشركات الجزائرية لممارسة المحاسبة الإبداعية وبالأخص الشركات الخاصة للتقليل من الربح الخاضع للضريبة.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي عند إعداد الكشوف المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطها مع نشاط الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية.
- ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الأطراف ذات العلاقة بها بإعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية والتنبؤ بأداء الشركات لعدم احتوائها على القدرة التنبؤية.
- ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تقلل من مصداقية وعدالة المعلومات المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة لأنها لا تعبر بشكل صادق عن الأحداث المالية، وتغليب الشكل على الجوهر وهذا يخالف مبدأ مهم في المحاسبة الذي جاء به النظام المحاسبي المالي ألا وهو تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

- يؤدي استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية إلى إنتاج معلومات خاطئة ووهمية، ولا تتوفر على قدر غير كافي من الموضوعية، وخاصية الموثوقية مكتملة لخاصية الملاءمة.
- قبل اتخاذ محافظ الحسابات قرار بالموافقة على تدقيق حسابات شركة معينة عليه أن يقوم بالحصول على معلومات حول طبيعة عملها والقطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى معلومات عن العمليات القانونية للتعامل الهدف من هذه الخطوة تحديد وتقدير مستويات التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الشركة، وطريقة تعاملها معها وكيفية إيجاد الحلول (قانونية أو غير قانونية)، والمعيار الدولي للتدقيق ISA315 يبين للمدقق كيفية تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها.
- يتحقق محافظ الحسابات من أن كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو المصاريف لتجنب تسجيل مصاريف السنة اللاحقة في الكشوف المالية الخاصة بالسنة الحالية، ونقل الإيرادات الخاصة بالسنة الحالية للسنة اللاحقة، إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للسنة الحالية بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.
- على محافظ الحسابات التحقق من مدى توفر شروط الرسملة للمصاريف الإيرادية، والتحقق من صحة ومبررات تصنيف التثبيتات، ودراسة تأثير ذلك على الإهلاك، ودراسة أثر ذلك على معلومات الميزانية وجدول حسابات النتائج، والتحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.
- إن محافظ الحسابات لا يوفر الضمان والتأكيد المطلق بصحة ما ورد بالكشوف المالية.
- إن الحاسوب والتقنيات المحوسبة في الوقت الحاضر ومستقبلا يمثلان نقلة نوعية في مهنة المحاسبة والتدقيق ولذلك على المحاسبين ومحافظي الحسابات أن يكونوا قادرين على مواجهة التحديات التي تحيط بالمهنة نتيجة التسارع المستمر في التطور التكنولوجي.
- رغم أهمية كل ما تم الوصول إليه إلا أن الخلل ليس في القوانين والمعايير وإنما في الأخلاق والقيم.

3. الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نوجزها فيما يلي:

1.3 الاقتراحات الخاصة بالشركات الجزائرية

- تطبيق قواعد حوكمة الشركات خاصة شركات المساهمة والشركات المدرجة في البورصة لأهميتها الكبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي ويساعد على التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الآليات المحاسبية للحكومة وحث الشركات على تطبيقها لما لها من دور في زيادة الشفافية والافصاح خاصة لجان التدقيق التي تضمن استقلالية المدقق الخارجي وهذا ما يحقق جودة المعلومات المالية، خاصة مع تبني

الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يهدف إلى تحقيق الإفصاح والشفافية التي تعد من أهم مبادئ الحوكمة التي تقوم عليها.

- ضرورة إقامة نظام رقابة داخلية في كل الشركات والعمل على تفعيله والالتزام الصارم بإجراءات هذا النظام الرقابي.
- العمل على تغيير نظرة المسؤولين على مستوى الشركات لدور محافظي الحسابات.
- ضرورة الالتزام بتطبيق إرشادات وتوصيات التي تدرج ضمن التقرير النهائي لمحافظي الحسابات.
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة الشركات الجزائرية وأهدافها واستراتيجيتها، ويتطلب أن يكون سلم واضح للمكافآت والحوافز وربطها بالأداء.
- بالنسبة لخاصية الملائمة يجب على الشركات تقديم معلومات مالية تتميز بالشمولية وقابلة للفهم.
- بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة يجب على الشركات تقديم معلومات مالية تسمح لمستخدميها بتتبع نشاط الشركات ومقارنة وتحليل نتائجها، ولتحقيق هذه الخاصية يتطلب ثبات السياسات المحاسبية، توفر المعلومات اللازمة في الملحق بشكل وصفي وعددي.
- بالنسبة لخاصية الموثوقية يجب على الشركات تقديم مبررات في الملحق حول التقديرات الشخصية التي تبنتها إما بخصوص معدلات الاهتلاك أو المؤونات، ووضع ضوابط رقابية على الدخول للبرامج الحاسوبية التي تستخدم في إعداد المعلومات المالية.

2.3 الاقتراحات الخاصة بالهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر

- إن فقدان موثوقية المعلومات المالية نتيجة لاتباع أساليب المحاسبة الإبداعية ناتج عن عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بالشكل القانوني، لذا يجب إلزام الشركات بإعداد كشوف مالية وفقا للأسس والقواعد المنصوص عليها في SCF .
- ضرورة تضييق البدائل المتاحة في قواعد القياس والإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في ظل النظام المحاسبي المالي.
- زيادة الوعي المحاسبي وتنمية الثقافة المحاسبية للمهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق بشأن آثار المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية، وعلى مستقبل الشركات ومستقبل الاقتصاد وسمعته المحلية والإقليمية والدولية، وذلك للحد من ممارستها وممارستها بالوسائل السليمة من خلال إعداد بشكل مستمر لمؤتمرات وندوات علمية متخصصة محاسبية ومالية وقانونية.
- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية لمحافظي الحسابات بشكل مستمر باستخدام التقنيات الحديثة، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال لمواجهة أي ممارسات أو تلاعبات بالبيانات أو المعلومات المالية.

- تعزيز ورفع السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة والتدقيق لأثره الإيجابي على مصداقية الكشوف المالية، وتفعيل التنظيم المهني ووضع ميثاق وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمدقق المعتمد من أجل سمعة المهنة وشرفها وثقة مستخدمي خدماتها.
- إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الحازمة التي تساعد على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، مع تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة على الشركات التي يثبت تورطها في القيام ببعض ممارسات المحاسبة الإبداعية سواء بالتلاعب أو التحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها، وتجديد العقوبات المفروضة عليها.
- لا بد من إشراك مهني المحاسبة في إعداد ومناقشة القانون الجديد والمتعلق بإصلاح المهنة لأنه مازال غامضا من أجل الوقوف على المشاكل العالقة وحلها.
- ضرورة تطوير معايير التدقيق الجزائرية للرفع من جودة المهنة، وإعادة النظر في انسجام وتوافق المعايير الجزائرية للتدقيق والنظام المحاسبي المالي كون أن مخرجات المحاسبة هي مدخلات التدقيق.
- ضرورة تحسين الأطر القانونية التي تنظم عمل المحاسبين والمدققين الخارجيين في الجزائر من أجل ممارسة نشاطهم باستقلالية تامة.
- إبرام اتفاقيات مع دول أجنبية لتبادل الخبرات واكتساب المزيد من المعلومات بين المهنيين الجزائريين والأجانب.
- خلق هيئات وطنية مستقلة لمسيرة التحديثات للمتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية لكي تجعل المحاسبة المالية تنقل صورة واضحة وصحيحة عن الواقع الحقيقي للشركات.
- ضرورة تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة على مكاتب التدقيق للوقوف على مدى التزامهم بمبادئ السلوك المهني من أجل الرفع من جودة الخدمات المقدمة.
- تفعيل السوق المالي في الجزائر(البورصة)يزيد من الاهتمام بتقارير محافظ الحسابات، باعتباره وسيلة إعلام تساعد الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات.
- سد الثغرات والأخطاء والتناقضات القانونية الموجودة في القوانين المنظمة لمهنة محافضي الحسابات، ومهما تكن طبيعة الإصلاحات التي يمكن تصورها لتفعيل دور محافظ الحسابات، فإنها تبقى عديمة الفعالية إذا لم تجد السبيل إلى تجسيدها على أرض الواقع.

4. صعوبات الدراسة

- لقد تم التعرض لمجموعة من الصعوبات أثناء إعداد هذه الدراسة تمثلت أهمها في:
- صعوب الوصول إلى مجموعة من المكاتب والشركات الجزائرية نظرا لموقعها الجغرافي.
- عدم تعاون المبحوثين في إعطاء المعلومات اللازمة لإثراء موضوع الدراسة، والإجابة عن الأسئلة الموجهة لهم ادعاء منهم أن المعلومات المقدمة قد تستخدم ضدهم، وأحيانا يتم التجاهل التام للاستبيانات الموزعة بداعي نقص الوقت.

- طبيعة الدراسة الميدانية إذ تطلب وقتا وجهدا إضافيا للزيارة للشركات والمكاتب محل الدراسة في الولايات التي تم إجراء فيها الدراسة أكثر من مرة لتوزيع واستلام الاستمارات.

5. آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة يتم اقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي يمكن أن تشكل انطلاقة لدراسات جديدة للباحثين، وتتمثل في:

- أثر تطبيق حوكمة الشركات على ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية.
- دور أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة عينة من الشركات الجزائرية-.
- أثر توحيد بدائل القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية- دراسة عينة من الشركات الجزائرية-.
- انعكاس تطبيق معايير التدقيق الجزائرية على مستوى الأداء لدى المدققين الداخليين والخارجيين.

قائمة المراجع

العدد	طبيعة المرجع	العدد	نوع المرجع	طبيعة المرجع	العدد	نوع المرجع	طبيعة المرجع
6	المواقع الإلكترونية	17	الكتب	المراجع باللغة الأجنبية	81	الكتب	المراجع باللغة العربية
		2	الرسائل والأطروحات		29	الرسائل والأطروحات	
		12	المجالات العلمية		39	المجالات العلمية	
		1	الملتقيات العلمية		22	الملتقيات العلمية	
		5	أخرى		7	القوانين	
		37	المجموع		5	أخرى	
					183	المجموع	
مجموع المراجع المستخدمة: 226							

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2005.
2. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015.
3. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء، الأردن، 2000.
4. أحمد حلمي جمعة، أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015.
5. أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، أساسيات المراجعة ومعاييرها، دون دار النشر، القاهرة، مصر، 2008.
6. أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2009.
7. إدريس ثابت عبد الرحمان، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر 2007.
8. إدريس عبد السالم إشنوي، المراجعة معايير واجراءات، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط5، 2008.
9. ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
10. الفقي محمد السيد، مبادئ القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002.
11. القاضي وآخرون، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.
12. النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
13. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
14. إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل للنشر، 2012.
15. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/IAS، دار هومة، الجزائر 2010.
16. بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2014.
17. حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات تطبيقية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
18. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2004.

19. خالد راغب الخطيب، أصول المحاسبة، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1998.
20. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.
21. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2011.
22. خليل الدليمي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة، الأردن، 2005.
23. دحدوح حسين أحمد، القاضي حسين يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة: الإطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
24. رجي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008.
25. رجب السيد وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
26. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2015.
27. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار ومكتبة حامد، الأردن، 2004.
28. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
29. رعد عبد الله الطائي، عيسى قداد، إدارة الجودة الشاملة، اليازوري، الأردن، 2008.
30. زاهرة توفيق سواد، عمان، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
31. زياد عبد الكرمي القاضي، محمد خليل أبو زطلة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
32. سليم إبراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ط2، 2002.
33. سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
34. شيرازي عباس مهدر، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل، الكويت، 2000.
35. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.
36. عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.
37. عبد الحي مرعي وآخرون، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، الأردن، 1988.
38. عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة، 1993.

39. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
40. عبد الفتاح الصحن ومحمد سمير الصبان وشريفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004.
41. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 2007.
42. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2004.
43. عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، 2007.
44. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2006.
45. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الوراف للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2002.
46. فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1997.
47. قدو بديع جميل، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
48. كزيم.م، إبراهيم الحبيتي وآخرون، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الهدباء للطباعة والنشر، العراق 2003.
49. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
50. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
51. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
52. كمال النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، عمان، الأردن، 2004.
53. لبكري ثامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
54. محمد التهامي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2006.
55. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

56. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2
2005.
57. محمد تهامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية
ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
58. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا
للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
59. محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية
مصر، 2004-2005.
60. محمد عبد الحسين آل فرح الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
61. محمد عطية مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض
الإفصاح، دار عمان للنشر، عمان، 2004.
62. محمد عطية مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات
والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006.
63. محمد نصر الهواري، دراسات في نظرية المحاسبة، المطبعة الكمالية بعبادين، مصر، 1966.
64. مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن
2013.
65. مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
2002.
66. مأمون الدرادكة وطارق الشبلي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان
الأردن، 2001.
67. نعيم حسين دهشن، القوائم المالية والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار المطبوعات للنشر
ودائرة المكاتب، عمان، الأردن، 1995.
68. نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمود الخاليلية، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، الأردن
1999.
69. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
70. هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعقدة وفقاً للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر، 2002.

71. وجدي حامد حجازي، المعايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2010.
72. وسيم أبو عريش، إدارة الأرباح، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
73. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
74. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002.
75. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة "القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
76. وليد ناجي الحياي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
77. وليم توماس، آرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر القاهرة، مصر، 2006.
78. يوسف الأسدي، تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، سبتمبر 2008.
79. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.
80. يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة (الفروض، المبادئ، المعايير)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 2001.
81. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2008.

II. الرسائل والأطروحات

1. أحمد سامح محمد رضا، دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتياطية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة حلوان، مصر، 2008.
2. بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.
3. بوسعين تسعديت، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2009-2010.
4. حامدي محمد، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

5. حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007-2008.
6. سبتي إسماعيل، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.
7. شادية داؤود سيرة قمر، خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في فاعلية وكفاءة المحاسبة الادارية لنظام المعلومات في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2012.
8. صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004.
9. طه حسين يوسف، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم 2011.
10. عائدة عثمان عبد الله، دور المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2011.
11. عبد الله محمود سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الاستراتيجية التنافسية، حالة القطاع الصناعي اليمني، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005.
12. عبد العظيم عثمان محمد خليفة، أثر التشغيل الالكتروني للبيانات المالية على جودة المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.
13. عبد الكريم محمد سليمان النجار، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، 2012.
14. علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007.

15. علا فريد بطو، أثر التحدي للأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة العراق، 2006.
16. علالي مليكة، أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو في تنافسية المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة-ENICAB، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003-2004.
17. علاوي عبد اللطيف، مندوب الحسابات ودوره في مختلف أشكال الشركات التجارية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
18. علي سليم سلامة الهروط، أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء الأردن، 2014-2015.
19. عيادي عبد القادر، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات انعكاساتها على كفاءة السوق المالية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013-2014.
20. فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF25، أطروحة دكتوراه في المالية، المحاسبة والتسويق في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013-2014.
21. قاسم محمد عبد الله البعاج، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة من التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان، 2018.
22. فورين حاج فويدر، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012-2013.
23. لونيسة محمد أمين، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية -دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية، أطروحة دكتوراه في بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017.
24. محمد أحمد حنفي محمود، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة تطبيقية أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2010.

25. محمد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IFRS/IAS (حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017.
26. محمد عبد العزيز محمد خليفة، إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية-دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2004.
27. مداح عبد الباسط، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.
28. ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط 2012-2013، عمان، الأردن.
29. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2015.

III. المجالات العلمية

1. أبو عمارة محمد علي، المسؤولية التأديبية للموظف العام في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول غزة، 2005.
2. العنزي سعد، الساعدي مؤيد، أخلاقيات الإدارة: مدخل التكوين في منشأة الأعمال، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (1)، العدد (3)، 2002.
3. إحسان بن صالح المعتاز، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01، 2008.
4. أحمد المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، مجلة المنارة، جامعة مؤتة المجلد 13، العدد 02، 2007.
5. أحمد حامد محمود عبد الحليم، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، كلية الدراسات التجارية، جامعة بنها مصر، 2012.

6. أحمد حسن أرديني، التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق- دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 85 العدد 29، جامعة الموصل، 2006.
7. بالرقي تيجاني، موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، سطي، 2005.
8. بتول محمد نوري مجيد، تحدي مراقب الحسابات لممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 96، 2014.
9. بن عبد العزيز سفيان، منصور هوري، دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
10. بن عبد العزيز سفيان، منصور هوري، دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
11. حسني جميل غافل البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر العدد 1، 2017.
12. حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، جامعة الإسرائ، الأردن، 2011.
13. حمادة رشا، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.
14. خالد سامي محمد، إدارة الجودة الشاملة، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم المالية، العدد الخامس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 2004.
15. خالد جمال الجعارات، دينا سليمان أبو خليفة، المحاسبة الإبداعية بين الموثوقية والتلاعب اقتراح نموذج لضوابط ممارسات المحاسبة الإبداعية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 1، 2015.
16. زوهري جليلة، أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

17. سامي محمد أحمد غنيمي، إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال دراسة اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول، 2011.
18. سامح محمد رضا رياض أحمد، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، 2011.
19. سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات لإدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 02، جامعة الإسكندرية 2008.
20. شريقي عمر، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
21. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017.
22. عبد الفتاح أمين حسن وآخرون، صياغة أهداف المحاسبية والتقارير المالية في ظل اختلاف المتغيرات البيئية أفكار مطروحة وآراء مقترحة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 31، العدد 74، 2007.
23. عدي صفاء الدين، فيحاء عبد الخالق، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مجلة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 92 جوان 2014، جامعة البصرة.
24. عقاري مصطفى، بوسلمة حكيمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013.
25. علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، دور قانون سارينيز-أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد السادس والثمانون 2011.
26. عماد الأغا، المحاسبة الابداعية، مجلة مال وأعمال، العدد 02، كلية العلوم التطبيقية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2012.
27. عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة السودان، المجلد 12، 2011.
28. عيسى عمر أحمد علي، هاييل عمر الدريدي جالبة، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية، العدد الرابع، كلية الشرق الأهلية، السودان، مارس 2016.

29. فورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
30. محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية نظرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، 2007.
31. محمد بشير غوالي، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الباحث العدد 12، جامعة ورقلة الجزائر، 2013.
32. محمد حلو داود الخرسان، عبد الرضا حسن سعود، مدى تأثير نظام التحاسب الضريبي في العراق بالمحاسبة الإبداعية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة ذي قار المجلد 9، العدد 3، جويلية 2014.
33. محمد عبد العزيز محمد خليفة، إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.
34. مسعود صديقي، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
35. مصطفى راشد العبادي، حدود مسؤولية مراجعي الحسابات عن الاستجابة لمخاطر تحريفات القوائم المالية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح دراسة اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الثاني، 2008.
36. نعيم تومان مرهون الزيايدي، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 17، العدد 2، 2015.
37. نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013.
38. يونس الزين، عبد الحميد حسياني، خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة حالة فضيحة شركة إنرون مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

IV. الملتقيات العلمية

1. أبو عجيلة وآخرون، أثر الحوكمة الموسسية على إدارة الأرباح دليل من الأردن، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
2. أحمد حلمي جمعة، الالتزامات الأخلاقية المهنية المعيارية في بيئة المحاسبة العربية: دليل من الأردن المؤتمر العلمي السنوي السادس 2006، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة.

3. أحمد قايد نور الدين، بروبة إلهام، تأهيل مهنة المراجعة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني لتأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، يومي 20-21 نوفمبر 2013، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر.
4. جاوحدو رضا، بن قارة إيمان، حقائق عملية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، يومي 11-12 أكتوبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
5. حجازي هيثم علي، أبو زيد محمد خير سليم، قياس أثر أخلاقيات الإدارة في الولاء التنظيمي لدى موظفي مجلس الأعيان، المؤتمر العلمي السادس 2006، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان الأردن.
6. خالد غازي التمي، مدى توفر أخلاقيات قواعد السلوك لمهنة محاسبة التكاليف ومتطلبات التفعيل، المؤتمر العلمي السنوي السادس 2006، كلية الاقتصاد والعلوم والإدارة، جامعة الزيتونة.
7. خليل الرفاعي وآخرون، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين (دراسة حالة سوق عمان المالي)، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.
8. خالد عطا الله الطراونة وآخرون، أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الدولي الثاني تحت عنوان "الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الأعمال التنظيمية"، للفترة من 23-25 نيسان 2013 بجامعة مؤتة الأردن.
9. زغدار أحمد، سفير محمد، مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) مداخلة مقدمة في ملتقى دولي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 13-15 أكتوبر 2009، البليدة، الجزائر.
10. سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني الأول حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، 13-14 جانفي 2013، جامعة مستغانم، الجزائر.
11. صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

12. عمر محمد عبد الحليم، الأخلاق الإسلامية والمحاسبة، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد 15-16 أبريل 2000، جامعة الأزهر، القاهرة.
13. عمورة جمال، شريف أحمد، دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، يومي 18-19 ماي 2011، جامعة البليدة، الجزائر.
14. عمورة جمال، ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
15. لخداري عبد الجليل، زين عيسى، دوافع وأساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية بالوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
16. محمد عبد الله المومني، دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 08-09 ديسمبر 2009، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر.
17. محمد عبد الحليم عمر، الأخلاق الإسلامية والمحاسبة، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد 15-16 أبريل 2000، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر.
18. مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة البليدة، الجزائر.
19. محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، يومي 10-11 نوفمبر 2009، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
20. منصور الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية (تجارب، آفاق، تحديات)، 17-18 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.

21. نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)، مداخلة في المنتدى الوطني حول الاصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، يومي 29-30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
22. هوام جمعة، لعاشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، ورهانات، آفاق) يومي 08-09 ديسمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

V. الأوامر، القوانين، المراسيم والتقارير

1. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، المادة 03.
2. أمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، المادة 715 مكرر، 4، 2007.
3. المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008.
4. المرسوم التنفيذي 09-110 بتاريخ 07 أبريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/2009.
5. القرار الوزاري المؤرخ في 26/07/2008 المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها مدونة الحسابات، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/2009.
6. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010، العدد 42، المادة 22.
7. المرسوم التنفيذي رقم 11-393 يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، العدد 65، 2011.

VI. أخرى

1. زباني عبد الحق، محاضرات في مراجعة وتدقيق الحسابات، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018.
2. علي محمود الخشاوي، محسن ناصر الدوسري، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، 2008، الكويت.
3. مجدي أحمد الجعبري، معايير المحاسبة الدولية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
4. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية، مشروع بحثي بجامعة

بنها، مصر، 2014.

5. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المالية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Ouvrages

1. Alain Mikol, **Audit financier et commissariat aux comptes**, 12ème édition, e-thèque Lille, France, 2003.
2. Bernard Ensault, Christian Horrau, **Comptabilité financière**, 3ème édition, Presse universitaire de France, Paris, 2001.
3. Bernard Germond, **Audit financier guide pour l'audit de l'information financière des entreprises**, Dunod, Paris, 1991.
4. Hoarau C, La France, **Comptabilité internationale**, édition Vuibert, Paris, 1997.
5. Jean François Claude, **L'éthique au service du management**, édition Liaison, France, 1998
6. Jean-François Des Robert, François Mechin, Hervé Puteaux, **Normes IFRS et PME** Dunod, Paris, 2004.
7. Jean moussé. **Éthique des affaires liberté responsabilité**. Edition DUNOD, Paris, 2001.
8. Jonquières. M, **Manuel de l'audit des systèmes de management à l'usage des auditeurs et des audités**, 11 AFNOR, Paris, 2006.
9. J.R. Schermerhorn, **Management**, 7th ed, John Wiley and Sons Inc, New York, 2008.
10. Kieso, Donald. E, Weygandt, and Warfield, Terry .D, **Intermediate Accounting**, 12th Edition, John wiley and sons Inc, New York, U.S.A, 2007.
11. Klee Lois, **Image fidèle et représentation comptable**, édition Economica, paris, France 2000.
12. Michael John Jones, **Creative accounting, fraud and international accounting scandals** 1st edition, John Wiley & Sons Ltd publication: Chichester, England, 2011.
13. Mokhtar Belaiboud, **Pratique de l'audit**, Berti éditions, Alger, 2005.
14. Obert, R, **Comptabilité approfondie et révision** ,3eme éd, Paris, 2000.
15. Robert M, **Objectives of Financial Reporting**, New York: Jack hall Inc, 2011.
16. Reda khelassi, **l'audit interne: audit opérationnel**, ed dar houma, Alger, 2005.
17. Smith, T, **Accounting for Growth**, London: Century Business, 1992.

II. Thèses et mémoires

1. Djebarra Abdelmadjid, **Pratique de l'audit comptable et financier en Algérie dans le cadre des nouvelles orientations économiques**, Mémoire de Magister, Ecole supérieure de commerce, Alger, 2001.
2. Babalyan Levon, **Earning Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards Implications for Valuation**, Ph.D. Thesis, the Faculty of Economics and Social Sciences of the University of Fribourg Switzerland 2004.

III. Revues scientifiques

1. Amat, O.& Growthorpe, C, **Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues** Journal of Economic Literature classification, UPF Working Paper No749, PDF File:19 2004.
2. Balaciu Diana, **Is Creative Accounting A Form of Manipulation**, University of Oradea, Faculty of Economics, Journal accredited CNCSIS-Category B +Tom xvll, volume 111 2008.
3. Firescu, V, Popescu, J, **The Impact of Creative Accounting of Frozen Assets on the Company Performance. Finante - provocarile viitorului** (Finance - Challenges of the

- Future), University of Craiova, Faculty of Economics and Business Administration, vol. 1(16), Romania.
4. G.D. Anderson and R.C. Ellison, **Restructuring Professional Standards**, The Anderson Report, Journal Accountancy, 2006.
 5. James E. Miller, **The Development Of The Miller Ratio (MR): A Tool To Detect For The Possibility of Earnings Management (EM)**, Journal of Business & Economics Research, vol. 7, No.01, 2009.
 6. Naser, K. and M. Pendlebury A Note on the use of Creative Accounting, British Accounting Review, Volume 24, Issue 2, June 1992.
 7. Paul M. Clikeman, **Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use**, The internal auditor: journal of the Institute of Internal Auditors, Altamonte Springs, Vol.60, 2003.
 8. Popescu, L, Nisulescu, I, **Creative Accounting Versus Fraud- Empirical Study**, Practical Application of Science, The Bucharest University of Economic Studies, VolumeII, Issue 3 Romania, 2014 .
 9. Revsine,L, **Enron: Sad but Inevitable**, Journal of auditing and Public Policy, Vol 21, 2002.
 10. Roychowdhure, Sugata, **Earning Management Through Real Activities Manipulation** Journal of Accounting and Economics, Vol 42, No 2, 2006.
 11. Rina Br Bukit, Takiah Mohd Iskandar, **Surplus Free Cash Flow, Earnings Management and Audit Committee**, Journal of Economics and Management, vol. 03, No.01, 2009.
 12. S. Ghosh, "Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapse" Research and Practice in Social Sciences, Vol. 6, No. 1, 2010.

IV. Séminaires scientifiques

1. Lakhdar Yah, **Management et système d'Information**, Séminaire ISGP Juin 2002, Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion, Université d'Alger.

V. Autres

1. American Accounting Association, **A Statement of Basic Auditing Concepts** Florida,1973.
2. Groupe Consultatif d'assurance aux plus pauvre, **Audit externe des institutions de micro finance guide pratique**, série n03 outil technique, France, 2000.
3. International Ethics Standards Board for Accountants. **Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants**. New York: International Federation of Accountants (IFAC) 2013.
4. Jickling, M, **The Enron Collapse: An Overview of Financial Issues**, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress, Order Code RS21135, March 2, 2002, USA.
5. La compagnie nationale des commissaires aux comptes (CNCC), **Les atouts du commissariat aux comptes**, Paris, 2008.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

1. www.iasplus.com
 2. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=269625
- Messod D. Beneish, **Earnings Management: A Perspective**, Working Paper, Indiana University April 2001.
3. <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026393.pdf>

محمد زيدان إبراهيم، السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال دراسة اختبارية .2006

4. <http://www.socpa.org/> sa 2007، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة،
5. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7607/1/aicha_salma.pdf
كيحلي عائشة سلمى، كروش راضية، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية.
6. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12838/article/24395.html>
جيهان عبد الهادي موسى محمد، موجبات الاهتمام بالقيم والأخلاق في مجال المحاسبة، أخبار الخليج الجريدة اليومية الأولى في البحرين، العدد 12838 20 أوت 2018.
كما تم الإطلاع على مجموعة من الوثائق الداخلية للمجمع صيدال.

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة مجموعة المكاتب والشركات التي تم التبرص فيها أو التواصل معها

اسم الشركة	اسم محافظ الحسابات	البيان
<p>شركة حضنة حليب</p> <p>الحضنة للتعددين</p> <p>شركة أخروف للتهيئة</p> <p>شركة ايكو شويديار (ECOCHAUDIERE)</p> <p>شركة مغرب بايب (MAGHREB PIPE)</p> <p>شركة قلوب للإنتاج</p> <p>شركة كومود</p> <p>الشركة الوطنية للأنسجة الصناعية والتقنية</p> <p>شركة ماتريكس</p> <p>مجمع الحبوب والبقول الجافة - المسيلة-</p>	<p>فكار أحمد فضيل</p> <p>بلقاسم سالم</p> <p>جميلات لمين</p> <p>عوادي جمال</p> <p>رقيق برة عبد الحفيظ</p> <p>محمودي عبد الصمد</p> <p>بيرم مصطفى</p> <p>حاجي السعيد</p> <p>عمرون عبد الكريم</p> <p>سعودي بلقاسم</p>	<p>ولاية المسيلة</p>
<p>الشركة الوطنية للدهن (ENAD)</p> <p>شركة LE REGAL</p> <p>شركة TECHNISOL</p> <p>شركة PIGMA COLOR</p> <p>شركة METAL STRUCTURE</p> <p>شركة CARRAVIC- CAC-ORAC</p> <p>شركة DIVINDUS وحدة البويرة</p> <p>شركة إنتاجية السميد والفرينة</p> <p>شركة إنتاج البسكويت يجياوي</p> <p>مجمع الحبوب والبقول الجافة - البويرة-</p>	<p>دحاش محمد</p> <p>قرني أحمد</p> <p>بوليل بوسعد</p> <p>رزقي اسماعيل</p> <p>لوناسي سمير</p> <p>تمزوغت أحمد</p> <p>قاسي علي</p> <p>قاسي عباس</p> <p>غازي علي</p> <p>سفير محمد</p>	<p>ولاية البويرة</p>
<p>الجزائرية للجلود ومشتقاته- وحدة إنتاج الرويبة-</p> <p>الشركة الوطنية للسيارات الصناعية- وحدة رويبة-</p> <p>شركة بناء الهياكل المعدنية المصنعة- وحدة الرويبة-</p> <p>الشركة الوطنية للأثاث المعدنية للتنظيم (CAMMO)</p> <p>شركة فرمال- فرع مجمع صيدال-</p> <p>شركة أنابيب- فرع صناعة الأنابيب الملحومة</p> <p>(ALTUMET)</p>	<p>منصوري مصباح</p> <p>عربان اليزيد</p> <p>حمادو رابح</p> <p>حموشي رمضان</p> <p>عمران غاني</p> <p>غزالي محمد</p> <p>مداحي حكيمة</p>	<p>ولاية الجزائر</p>

<p>شركة اتصالات الجزائر - المديرية المركزية - شركة ATLAS BOTTING CORPORATION شركة روية (NCA ROUIBA) شركة كوسيدار (COSIDER)</p>	<p>خشني ليندة حمدي محمد أمين بدة وليد</p>	
<p>شركة التوضيب وفنون الطباعة (EMBAG) شركة FALCO الشركة الجزائرية للمنتوجات الكهروميكانيكية شركة كوندور (CONDOR) شركة GRAFIL شركة PETRADING شركة SAIM TEXTILES شركة Géant شركة GIPATES GROUPE BENHAMADI ARGILOR BRIQUETERIE</p>	<p>سهرى يوسف تباي أحمد أونيسي نور الدين بن النوي عومار بوترة اسماعين سولمية أحمد مبارك شوقي ساسي جمال روابح سعيدة بوطلبي هلال</p>	<p>ولاية برج بوعريبيج</p>
<p>شركة صيانة التجهيزات الصناعية - المديرية الجهوية للشرق - الشركة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية شركة ATPS شركة غدير (BNC SEC) شركة SETIFIS-FARHA شركة JUS LABELLE شركة الأكياس والأشرطة البلاستيكية (SOFIPLAST) شركة (FC CABLES BUSINESS) شركة مامي (MAMi) شركة شيالي (PROFIPLAST)</p>	<p>طوامن أنيس طوامن خليل جمال بوكزة بوعبد الله نبيل جليلد عبد الغاني جليلد مختار قلبي فيصل بلحاج فارس عبد الحليم بلال بوحريري خير</p>	<p>ولاية سطيف</p>

الملحق رقم (2): قائمة الأساتذة المحكمين

الجامعة	الدرجة العلمية	اسم المحكم	الرقم
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	بن البار موسى	1
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	ربح بلعباس	2
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	نويبات عبد القادر	3
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي ومحافظ حسابات	سعودي بقاسم	4
أكلي محند أولحاج/ البويرة	أستاذ محاضر (ب) محافظ حسابات وخبير محاسبي	رزقي اسماعيل	5
أكلي محند أولحاج/ البويرة	أستاذ محاضر (ب)	بوسبعين تسعديت	6
لونيبي علي /البليدة2	أستاذ محاضر (أ)	العرايبي حمزة	7

الملحق رقم (3): استمارة بحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف / المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



الولاية:.....

إلى السيد(ة):.....

استبيان بحث

سيدي/ سيدتي المحترم (ة)؛

تحية طيبة وبعد؛

الاستبيان الذي مجوزتكم يتضمن مجموعة من المحاور المتعلقة بموضوع بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك ومحاسبة تحت عنوان:

دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية

-دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية-

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية، وذلك على واقع مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية، ويقصد بالمحاسبة الإبداعية استغلال الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية من طرف أشخاص ذات خبرة وكفاءة عالية في مجال المحاسبة والتدقيق والجباية، لتحويل المعلومات المالية عما هي عليه فعلا إلى ما يرغب فيه أطراف معينة. الرجاء منكم تقديم رأيكم حول هذا الموضوع، وتعد مشاركتكم في تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية تقييما أفضل لموضوع الدراسة، تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة، كما أعدكم أن المعلومات المقدمة من قبلكم ستحظى بالسرية التامة وستستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

الطالبة:

حدادي سارة

البريد الإلكتروني:

haddadisara216@yahoo.com

المحور الأول: البيانات العامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) في المكان المناسب.

1

الجنس	ذكر	أنثى

2

العمر	أقل من 25 سنة	من 25 سنة إلى 35 سنة	من 36 سنة إلى 40 سنة	من 41 سنة إلى 50 سنة	51 سنة فأكثر
2					

3

المستوى العلمي	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	ديبلوم مهني

4

الوظيفة	محاسب	محافظة الحسابات	مدقق داخلي	رئيس قسم (مصلحة)	إطار

5

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	من 11 سنة إلى 15 سنة	من 16 سنة إلى 20 سنة	21 سنة فأكثر

المحور الثاني: أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية					
الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	تنحصر أساليب المحاسبة الإبداعية في إطار النظام المحاسبي المالي المعمول به.				
2	تلجأ إدارة الشركات الجزائرية إلى التأثير على النتائج عن طريق التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات والمصاريف.				
3	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التصنيف				
	تصنيف المصاريف كأصول غير جارية حتى ولو لم تستكمل شروط التصنيف. تصنيف الإيرادات غير التشغيلية ضمن الإيرادات التشغيلية.				
4	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التوقيت				
	تسجيل الإيرادات فيما عملية الإيراد لا تزال موضع الشك. تأخير تحرير شيكات الموردين لإظهار النقدية بصورة جيدة.				
5	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال الإفصاح				
	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات في الكشوف المالية. عدم الإفصاح عن أسباب التغيير في السياسات المحاسبية في الملحق.				
6	تستخدم الشركات الجزائرية أساليب المحاسبة الإبداعية في مجال التقدير				
	التلاعب بمعدلات الاهتلاك وقيمة الاهتلاك. المبالغة أو التقليل في تقدير الأصول المعنوية والمخزونات.				
7	تقوم الشركات الجزائرية بممارسة المحاسبة الإبداعية من أجل تحسين سمعتها في السوق (المنافسين، السوق المالي).				
8	يعتبر التهرب الضريبي أحد أسباب ممارسة الشركات الجزائرية للمحاسبة الإبداعية للتقليل من الربح الخاضع للضريبة.				
9	ارتباط مكافآت وتعويضات المدراء والإداريين في الشركات الجزائرية بأرباحها يدفعهم لممارسة أساليب إبداعية.				
10	يعتبر سعي الشركات الجزائرية للحصول على قروض بنكية دافعا لها للاستعانة بممارسات المحاسبة الإبداعية من أجل إظهار الكشوف المالية بأفضل صورة.				

المحور الثالث: أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية					
الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الكشوف المالية على توفير المعلومات الكافية والملائمة لحاجات الأطراف ذات العلاقة بها.				
2	ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تحد من قدرة الأطراف ذات العلاقة بها بإعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية والتنبؤ بأداء الشركات لعدم احتوائها على القدرة التنبؤية.				
3	استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية لا تسمح للأطراف ذات العلاقة بها من إجراء التغذية العكسية (تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها).				
4	اختيار السياسات المحاسبية التي تلائم تحقيق أهداف القائمين على الشركة أو أطراف أخرى ذات العلاقة بالشركة تؤدي إلى تضليل المعلومات المالية.				
5	ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية تقلل من مصداقية وعدالة المعلومات المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.				
6	يؤدي استخدام أساليب إبداعية في الشركات الجزائرية إلى انخفاض ثقة الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المالية.				
7	لا تمكن ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية الأطراف ذات العلاقة بها من الحصول على المعلومات المالية التي تسمح لهم بتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية.				
8	تحد ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج شركة مع شركة أخرى أو نتائج نفس الشركة من سنة لأخرى.				
9	عدم الثبات في عرض المعلومات المالية وتصنيفها في الشركات الجزائرية يساهم في كثرة الفضائح المالية.				
10	عدم ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد الكشوف المالية في الشركات الجزائرية من سنة لأخرى يؤدي إلى ظهور حالة ضعف قابلية المقارنة للمعلومات المالية.				

المحور الرابع: مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية					
الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	يقوم محافظ الحسابات بالتحديد والتقدير الجيد للمخاطر الملازمة لحسابات الشركة والقطاع الذي تنشط فيه.				
2	يتحقق محافظ الحسابات من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر المحاسبية خلال الفترة محل التدقيق تعكس جميع التغيرات الحقيقية في أصول وخصوم الشركة.				
3	يتأكد محافظ الحسابات من صحة العمليات والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية.				
4	يقوم محافظ الحسابات بإجراء تقدير مبدئي لمستويات الأهمية النسبية لكل بند من بنود الكشوف المالية.				
5	يتأكد محافظ الحسابات من أن الإيرادات والمصاريف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية.				
6	يتحقق محافظ الحسابات من صحة ومبررات إعادة التصنيف في الكشوف المالية استنادا إلى القواعد الواردة في النظام المحاسبي المالي المعمول به.				
7	يتأكد محافظ الحسابات من كيفية قيام الإدارة بالتقديرات المحاسبية وما إذا كانت التغيرات في التقديرات المحاسبية ملائمة بالنظر إلى الظروف.				
8	يقوم محافظ الحسابات بالفحص الانتقادي لإجراءات الجرد المعمول بها في الشركة.				
9	يتحقق محافظ الحسابات من صحة الأسس المتبعة في التقييم والتقدير لأصول وخصوم الشركة.				

المحور الخامس: إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية					
الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	التأكد من مدى تقديم التقارير لمعلومات عن الأحداث المستقبلية.				
2	التأكد من نشر الكشوف المالية السنوية للشركة في أوقات محددة ومناسبة تسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة باتخاذ قراراتهم.				
3	التأكد من أن تكون الكشوف المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.				
4	تحديد الأدلة وقرائن الإثبات لمختلف العمليات المسجلة وأن تكون المعلومات التي تحتويها الكشوف المالية شاملة وغير ناقصة.				
5	يوفر محافظ الحسابات في تقريره معلومات مالية خالية من التحيز وتزيد من ثقة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.				
6	يجب على محافظ الحسابات أن يحدد فيما إذا كانت المقارنات مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع النظام المحاسبي المالي المعمول به.				
7	التأكد من وجود معلومات في الملحق تسمح بالمقارنة بشكل وصفي أو عددي.				
8	يتأكد محافظ الحسابات من أن الشركة تقدم ملاحظات متعلقة بالتغيير في السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها الإدارة.				
9	على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة وقرائن إثبات كافية وملائمة بأن السياسات المحاسبية المناسبة قد تم تطبيقها بشكل ثابت وأن التغييرات تم الإفصاح عنها بشكل مناسب.				

شكرا لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم(4): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	142	74,7	74,7	74,7
	أنثى	48	25,3	25,3	100,0
	Total	190	100,0	100,0	
		العمر			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25 سنة	7	3,7	3,7	3,7
	من 25 سنة إلى 35 سنة	65	34,2	34,2	37,9
	من 36 سنة إلى 40 سنة	32	16,8	16,8	54,7
	من 41 سنة إلى 50 سنة	45	23,7	23,7	78,4
	سنة فأكثر 51	41	21,6	21,6	100,0
	Total	190	100,0	100,0	
		المستوى			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	98	51,6	51,6	51,6
	ماجستير	37	19,5	19,5	71,1
	ماجستير	12	6,3	6,3	77,4
	دكتوراه	6	3,2	3,2	80,5
	دبلوم مهني	37	19,5	19,5	100,0
	Total	190	100,0	100,0	
		الوظيفة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	61	32,1	32,1	32,1
	محافظ الحسابات	50	26,3	26,3	58,4
	مدقق داخلي	6	3,2	3,2	61,6
	رئيس قسم(مصلحة)	34	17,9	17,9	79,5
	إطار	39	20,5	20,5	100,0
	Total	190	100,0	100,0	
		الخبرة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	33	17,4	17,4	17,4
	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	57	30,0	30,0	47,4
	من 11 سنة إلى 15 سنة	26	13,7	13,7	61,1
	من 16 سنة إلى 20 سنة	21	11,1	11,1	72,1
	سنة فأكثر 21	53	27,9	27,9	100,0
	Total	190	100,0	100,0	

الملحق رقم (5): إجابات أفراد عينة الدراسة

Statistiques descriptives			
المحور الأول	N	Moyenne	Ecart type
م_2س1	190	3,4474	1,10068
م_2س2	190	3,3105	1,16537
م_3س1	190	2,9474	1,05277
م_3س2	190	2,7421	0,99300
م_4س1	190	2,7579	1,07118
م_4س2	190	2,9421	1,09921
م_5س1	190	3,0158	1,09581
م_5س2	190	3,0105	1,12682
م_6س1	190	2,8316	1,20099
م_6س2	190	2,9526	1,15143
م_7س2	190	3,3474	1,20641
م_8س2	190	3,7526	1,30399
م_9س2	190	3,4684	1,12054
م_10س2	190	3,4421	1,14287
أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية	190	3,1406	0,66342
N valide (liste)	190		
Statistiques descriptives			
المحور الثاني	N	Moyenne	Ecart type
م_3س1	190	3,5474	1,08153
م_3س2	190	3,6737	0,90784
م_3س3	190	3,4789	0,91263
م_3س4	190	3,4789	0,99047
م_3س5	190	3,6421	1,06325
م_3س6	190	3,5053	0,99068
م_3س7	190	3,5526	0,83879
م_3س8	190	3,7368	0,93955
م_3س9	190	3,7789	0,90477
م_3س10	190	3,9000	0,79383
أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية	190	3,6295	0,63544
N valide (liste)	190		

المحور الثالث	N	Moyenne	Ecart type
م_4س1	190	3,6789	0,99047
م_4س2	190	3,7842	1,06942
م_4س3	190	3,8947	0,78307
م_4س4	190	3,9053	0,73569
م_4س5	190	4,0526	0,77485
م_4س6	190	3,9789	0,70492
م_4س7	190	3,5421	0,95164
م_4س8	190	4,1579	0,76034
م_4س9	190	4,2211	0,70791
مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية	190	3,9129	0,54506
N valide (liste)	190		

المحور الرابع	N	Moyenne	Ecart type
م5س1	190	3,2316	0,91954
م5س2	190	3,8842	0,64016
م5س3	190	4,1211	0,67540
م5س4	190	4,2316	0,69697
م5س5	190	4,0421	0,78902
م5س6	190	3,8263	0,81412
م5س7	190	3,7947	0,74534
م5س8	190	3,8263	0,74631
م5س9	190	4,0316	0,69697
إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية	190	3,8877	0,46132
N valide (liste)	190		

Statistiques de groupe

المحور الأول		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية	محافظ الحسابات	50	3,3757	0,57249	0,08096
	موظفو الشركات	140	3,0566	0,67522	0,05707
م_2س1	محافظ الحسابات	50	3,6400	1,04511	0,14780
	موظفو الشركات	140	3,3786	1,11541	0,09427
م_2س2	محافظ الحسابات	50	3,7400	1,04608	0,14794

	موظفو الشركات	140	3,1571	1,17082	0,09895
م_2_3س_1	محافظ الحسابات	50	3,2200	0,99571	0,14081
	موظفو الشركات	140	2,8500	1,05888	0,08949
م_2_3س_2	محافظ الحسابات	50	3,0200	0,91451	0,12933
	موظفو الشركات	140	2,6429	1,00410	0,08486
م_2_4س_1	محافظ الحسابات	50	2,7600	1,02140	0,14445
	موظفو الشركات	140	2,7571	1,09197	0,09229
م_2_4س_2	محافظ الحسابات	50	3,0000	1,06904	0,15119
	موظفو الشركات	140	2,9214	1,11283	0,09405
م_2_5س_1	محافظ الحسابات	50	3,2000	1,26168	0,17843
	موظفو الشركات	140	2,9500	1,02715	0,08681
م_2_5س_2	محافظ الحسابات	50	3,2200	1,21706	0,17212
	موظفو الشركات	140	2,9357	1,08761	0,09192
م_2_6س_1	محافظ الحسابات	50	3,1400	1,24556	0,17615
	موظفو الشركات	140	2,7214	1,16957	0,09885
م_2_6س_2	محافظ الحسابات	50	3,1200	1,23949	0,17529
	موظفو الشركات	140	2,8929	1,11688	0,09439
م_2_7س_7	محافظ الحسابات	50	3,4400	1,18080	0,16699
	موظفو الشركات	140	3,3143	1,21789	0,10293
م_2_8س_8	محافظ الحسابات	50	4,2000	1,14286	0,16162
	موظفو الشركات	140	3,5929	1,32435	0,11193
م_2_9س_9	محافظ الحسابات	50	3,6800	1,05830	0,14967
	موظفو الشركات	140	3,3929	1,13604	0,09601
م_2_10س_10	محافظ الحسابات	50	3,8800	1,06215	0,15021
	موظفو الشركات	140	3,2857	1,13344	0,09579

		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثاني أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية	محافظ الحسابات	50	3,8720	0,66702	0,09433
	موظفو الشركات	140	3,5429	0,60289	0,05095
م_3_1س_1	محافظ الحسابات	50	4,0800	0,82906	0,11725
	موظفو الشركات	140	3,3571	1,09985	0,09295
م_3_2س_2	محافظ الحسابات	50	4,0400	0,85619	0,12108
	موظفو الشركات	140	3,5429	0,89259	0,07544
م_3_3س_3	محافظ الحسابات	50	3,8400	0,88893	0,12571
	موظفو الشركات	140	3,3500	0,88898	0,07513
م_3_4س_4	محافظ الحسابات	50	3,6600	1,02240	0,14459
	موظفو الشركات	140	3,4143	0,97439	0,08235
م_3_5س_5	محافظ الحسابات	50	3,8600	1,06924	0,15121

	موظفو الشركات	140	3,5643	1,05401	0,08908
م_3س6	محافظ الحسابات	50	3,6400	1,10213	0,15586
	موظفو الشركات	140	3,4571	0,94733	0,08006
م_3س7	محافظ الحسابات	50	3,6800	0,91339	0,12917
	موظفو الشركات	140	3,5071	0,80909	0,06838
م_3س8	محافظ الحسابات	50	3,9400	0,97750	0,13824
	موظفو الشركات	140	3,6643	0,91832	0,07761
م_3س9	محافظ الحسابات	50	3,9400	0,89008	0,12588
	موظفو الشركات	140	3,7214	0,90616	0,07658
م_3س10	محافظ الحسابات	50	4,0400	0,90260	0,12765
	موظفو الشركات	140	3,8500	0,74838	0,06325

المحور الثالث		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية	محافظ الحسابات	50	4,1089	0,51016	0,07215
	موظفو الشركات	140	3,8429	0,54171	0,04578
م_4س1	محافظ الحسابات	50	4,0200	0,84491	0,11949
	موظفو الشركات	140	3,5571	1,01266	0,08559
م_4س2	محافظ الحسابات	50	3,9200	1,17526	0,16621
	موظفو الشركات	140	3,7357	1,02915	0,08698
م_4س3	محافظ الحسابات	50	4,0400	0,75485	0,10675
	موظفو الشركات	140	3,8429	0,78906	0,06669
م_4س4	محافظ الحسابات	50	4,1600	0,73845	0,10443
	موظفو الشركات	140	3,8143	0,71556	0,06048
م_4س5	محافظ الحسابات	50	4,2200	0,78999	0,11172
	موظفو الشركات	140	3,9929	0,76334	0,06451
م_4س6	محافظ الحسابات	50	4,1600	0,73845	0,10443
	موظفو الشركات	140	3,9143	0,68368	0,05778
م_4س7	محافظ الحسابات	50	3,6400	1,08346	0,15322
	موظفو الشركات	140	3,5071	0,90161	0,07620
م_4س8	محافظ الحسابات	50	4,3000	0,76265	0,10785
	موظفو الشركات	140	4,1071	0,75576	0,06387
م_4س9	محافظ الحسابات	50	4,5200	0,61412	0,08685
	موظفو الشركات	140	4,1143	0,71051	0,06005

المحور الرابع		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية	محافظ الحسابات	50	4,1244	0,42214	0,05970
	موظفو الشركات	140	3,8032	0,44631	0,03772
م_5س1	محافظ الحسابات	50	3,2800	0,88156	0,12467
	موظفو الشركات	140	3,2143	0,93521	0,07904
م_5س2	محافظ الحسابات	50	4,2000	0,45175	0,06389
	موظفو الشركات	140	3,7714	0,66075	0,05584
م_5س3	محافظ الحسابات	50	4,4000	0,63888	0,09035
	موظفو الشركات	140	4,0214	0,66211	0,05596
م_5س4	محافظ الحسابات	50	4,4800	0,61412	0,08685
	موظفو الشركات	140	4,1429	0,70529	0,05961
م_5س5	محافظ الحسابات	50	4,4200	0,60911	0,08614
	موظفو الشركات	140	3,9071	0,80374	0,06793
م_5س6	محافظ الحسابات	50	3,9200	0,87691	0,12401
	موظفو الشركات	140	3,7929	0,79111	0,06686
م_5س7	محافظ الحسابات	50	4,0400	0,75485	0,10675
	موظفو الشركات	140	3,7071	0,72466	0,06124
م_5س8	محافظ الحسابات	50	4,1000	0,81441	0,11518
	موظفو الشركات	140	3,7286	0,69782	0,05898
م_5س9	محافظ الحسابات	50	4,2800	0,64015	0,09053
	موظفو الشركات	140	3,9429	0,69708	0,05891

الملحق رقم (6): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

Test des échantillons indépendants										
الفرضية الأولى		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
أساليب ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية	Hypothèse de variances égales	2,145	0,145	2,980	188	0,003	0,31908	0,10709	0,10783	0,53033
	Hypothèse de variances inégales			3,221	100,995	0,002	0,31908	0,09905	0,12259	0,51557
م_2_س1	Hypothèse de variances égales	0,890	0,347	1,446	188	0,150	0,26143	0,18082	-0,09526	0,61812
	Hypothèse de variances inégales			1,491	91,631	0,139	0,26143	0,17530	-0,08676	0,60962
م_2_س2	Hypothèse de variances égales	3,473	0,064	3,104	188	0,002	0,58286	0,18775	0,21248	0,95323
	Hypothèse de variances inégales			3,275	95,887	0,001	0,58286	0,17798	0,22956	0,93615
م_2_س3_1	Hypothèse de variances égales	0,061	0,805	2,154	188	0,033	0,37000	0,17180	0,03110	0,70890
	Hypothèse de variances inégales			2,218	91,324	0,029	0,37000	0,16685	0,03860	0,70140
م_2_س3_2	Hypothèse de variances égales	0,957	0,329	2,332	188	0,021	0,37714	0,16171	0,05814	0,69614
	Hypothèse de variances inégales			2,438	94,126	0,017	0,37714	0,15469	0,07001	0,68427
م_2_س4_1	Hypothèse de variances égales	0,282	0,596	0,016	188	0,987	0,00286	0,17695	-0,34620	0,35191
	Hypothèse de variances inégales			0,017	91,777	0,987	0,00286	0,17141	-0,33759	0,34331
م_2_س4_2	Hypothèse de variances égales	0,616	0,433	0,433	188	0,666	0,07857	0,18149	-0,27944	0,43658
	Hypothèse de variances inégales			0,441	89,537	0,660	0,07857	0,17805	-0,27519	0,43233
م_2_س5_1	Hypothèse de variances égales	6,993	0,009	1,388	188	0,167	0,25000	0,18010	-0,10527	0,60527
	Hypothèse de variances inégales			1,260	73,491	0,212	0,25000	0,19843	-0,14542	0,64542
م_2_س5_2	Hypothèse de variances égales	2,138	0,145	1,537	188	0,126	0,28429	0,18498	-0,08062	0,64919
	Hypothèse de variances inégales			1,457	78,680	0,149	0,28429	0,19512	-0,10413	0,67270
م_2_س6_1	Hypothèse de variances égales	0,377	0,540	2,135	188	0,034	0,41857	0,19603	0,03188	0,80527
	Hypothèse de variances inégales			2,072	81,857	0,041	0,41857	0,20199	0,01674	0,82040
م_2_س6_2	Hypothèse de variances égales	1,352	0,246	1,199	188	0,232	0,22714	0,18948	-0,14664	0,60092
	Hypothèse de variances inégales			1,141	79,191	0,257	0,22714	0,19909	-0,16912	0,62341
م_2_س7	Hypothèse de variances égales	0,108	0,743	0,631	188	0,528	0,12571	0,19907	-0,26699	0,51842
	Hypothèse de variances inégales			0,641	88,788	0,523	0,12571	0,19616	-0,26407	0,51550
م_2_س8	Hypothèse de variances égales	3,691	0,056	2,880	188	0,004	0,60714	0,21080	0,19130	1,02299
	Hypothèse de variances inégales			3,088	99,224	0,003	0,60714	0,19660	0,21706	0,99722
م_2_س9	Hypothèse de variances égales	1,253	0,264	1,561	188	0,120	0,28714	0,18391	-0,07565	0,64994

	Hypothèse de variances inégales			1,615	92,130	0,110	0,28714	0,17782	-0,06601	0,64029
م_2س10	Hypothèse de variances égales	2,941	0,088	3,234	188	0,001	0,59429	0,18375	0,23182	0,95676
	Hypothèse de variances inégales			3,336	91,619	0,001	0,59429	0,17816	0,24043	0,94814

الفرضية الثانية		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات الجزائرية على جودة المعلومات المالية	Hypothèse de variances égales	0,000	0,984	3,221	188	0,002	0,32914	0,10219	0,12757	0,53072
	Hypothèse de variances inégales			3,070	79,382	0,003	0,32914	0,10721	0,11576	0,54253
م_3س1	Hypothèse de variances égales	16,709	0,000	4,235	188	0,000	0,72286	0,17070	0,38612	1,05959
	Hypothèse de variances inégales			4,831	114,069	0,000	0,72286	0,14962	0,42645	1,01926
م_3س2	Hypothèse de variances égales	3,627	0,058	3,416	188	0,001	0,49714	0,14552	0,21009	0,78420
	Hypothèse de variances inégales			3,485	89,660	0,001	0,49714	0,14266	0,21371	0,78058
م_3س3	Hypothèse de variances égales	1,932	0,166	3,346	188	0,001	0,49000	0,14646	0,20109	0,77891
	Hypothèse de variances inégales			3,346	86,371	0,001	0,49000	0,14645	0,19888	0,78112
م_3س4	Hypothèse de variances égales	0,062	0,803	1,511	188	0,132	0,24571	0,16263	-0,07510	0,56653
	Hypothèse de variances inégales			1,477	82,872	0,144	0,24571	0,16640	-0,08525	0,57668
م_3س5	Hypothèse de variances égales	0,350	0,555	1,697	188	0,091	0,29571	0,17431	-0,04813	0,63956
	Hypothèse de variances inégales			1,685	85,291	0,096	0,29571	0,17550	-0,05321	0,64464
م_3س6	Hypothèse de variances égales	2,100	0,149	1,121	188	0,264	0,18286	0,16311	-0,13889	0,50461
	Hypothèse de variances inégales			1,044	76,395	0,300	0,18286	0,17523	-0,16611	0,53182
م_3س7	Hypothèse de variances égales	0,025	0,874	1,253	188	0,212	0,17286	0,13798	-0,09934	0,44505
	Hypothèse de variances inégales			1,183	78,147	0,241	0,17286	0,14616	-0,11811	0,46382
م_3س8	Hypothèse de variances égales	0,512	0,475	1,792	188	0,075	0,27571	0,15390	-0,02787	0,57930
	Hypothèse de variances inégales			1,739	81,891	0,086	0,27571	0,15854	-0,03967	0,59110
م_3س9	Hypothèse de variances égales	1,703	0,193	1,471	188	0,143	0,21857	0,14860	-0,07457	0,51172
	Hypothèse de variances inégales			1,483	87,751	0,142	0,21857	0,14734	-0,07425	0,51140
م_3س10	Hypothèse de variances égales	0,504	0,479	1,457	188	0,147	0,19000	0,13040	-0,06723	0,44723
	Hypothèse de variances inégales			1,334	74,433	0,186	0,19000	0,14246	-0,09383	0,47383

الفرضية الثالثة	Test de Levene sur l'égalité des variances	Test t pour égalité des moyennes								
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
مدى التزام محافظي الحسابات بإجراء الاختبارات الكفيلة في الشركات الجزائرية للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية	Hypothèse de variances égales	0,027	0,869	3,026	188	0,003	0,26603	0,08792	0,09259	0,43947
	Hypothèse de variances inégales			3,113	91,196	0,002	0,26603	0,08545	0,09631	0,43576
م_4س1	Hypothèse de variances égales	8,701	0,004	2,891	188	0,004	0,46286	0,16009	0,14704	0,77867
	Hypothèse de variances inégales			3,149	102,650	0,002	0,46286	0,14698	0,17135	0,75436
م_4س2	Hypothèse de variances égales	1,473	0,226	1,046	188	0,297	0,18429	0,17614	-0,16319	0,53176
	Hypothèse de variances inégales			0,982	77,466	0,329	0,18429	0,18759	-0,18922	0,55779
م_4س3	Hypothèse de variances égales	0,550	0,459	1,534	188	0,127	0,19714	0,12855	-0,05645	0,45073
	Hypothèse de variances inégales			1,566	89,881	0,121	0,19714	0,12587	-0,05292	0,44721
م_4س4	Hypothèse de variances égales	0,094	0,760	2,908	188	0,004	0,34571	0,11888	0,11120	0,58023
	Hypothèse de variances inégales			2,865	84,043	0,005	0,34571	0,12068	0,10573	0,58570
م_4س5	Hypothèse de variances égales	3,588	0,060	1,790	188	0,075	0,22714	0,12692	-0,02323	0,47751
	Hypothèse de variances inégales			1,761	83,840	0,082	0,22714	0,12901	-0,02942	0,48370
م_4س6	Hypothèse de variances égales	2,560	0,111	2,136	188	0,034	0,24571	0,11506	0,01875	0,47268
	Hypothèse de variances inégales			2,059	80,920	0,043	0,24571	0,11935	0,00824	0,48319
م_4س7	Hypothèse de variances égales	4,016	0,047	0,847	188	0,398	0,13286	0,15690	-0,17666	0,44237
	Hypothèse de variances inégales			0,776	74,625	0,440	0,13286	0,17113	-0,20807	0,47378
م_4س8	Hypothèse de variances égales	2,445	0,120	1,545	188	0,124	0,19286	0,12481	-0,05335	0,43906
	Hypothèse de variances inégales			1,539	85,682	0,128	0,19286	0,12535	-0,05634	0,44206
م_4س9	Hypothèse de variances égales	1,034	0,311	3,586	188	0,000	0,40571	0,11313	0,18254	0,62889
	Hypothèse de variances inégales			3,842	99,067	0,000	0,40571	0,10559	0,19621	0,61522

الفرضية الرابعة		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
إجراءات محافظي الحسابات لتفعيل جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية	Hypothèse de variances égales	0,001	0,977	4,431	188	0,000	0,32127	0,07251	0,17823	0,46431
	Hypothèse de variances inégales			4,549	90,829	0,000	0,32127	0,07062	0,18099	0,46155
م_5س1	Hypothèse de variances égales	0,388	0,534	0,433	188	0,666	0,06571	0,15182	-0,23378	0,36521
	Hypothèse de variances inégales			0,445	91,117	0,657	0,06571	0,14761	-0,22750	0,35893
م_5س2	Hypothèse de variances égales	1,287	0,258	4,242	188	0,000	0,42857	0,10102	0,22929	0,62785
	Hypothèse de variances inégales			5,051	126,456	0,000	0,42857	0,08485	0,26065	0,59649
م_5س3	Hypothèse de variances égales	5,215	0,024	3,502	188	0,001	0,37857	0,10810	0,16533	0,59181
	Hypothèse de variances inégales			3,562	89,176	0,001	0,37857	0,10628	0,16741	0,58973
م_5س4	Hypothèse de variances égales	0,925	0,337	2,997	188	0,003	0,33714	0,11248	0,11527	0,55902
	Hypothèse de variances inégales			3,201	98,343	0,002	0,33714	0,10534	0,12811	0,54617
م_5س5	Hypothèse de variances égales	0,282	0,596	4,108	188	0,000	0,51286	0,12486	0,26656	0,75915
	Hypothèse de variances inégales			4,675	113,425	0,000	0,51286	0,10970	0,29553	0,73019
م_5س6	Hypothèse de variances égales	1,664	0,199	0,948	188	0,345	0,12714	0,13416	-0,13752	0,39180
	Hypothèse de variances inégales			0,902	79,265	0,370	0,12714	0,14089	-0,15328	0,40756
م_5س7	Hypothèse de variances égales	0,843	0,360	2,758	188	0,006	0,33286	0,12070	0,09475	0,57097
	Hypothèse de variances inégales			2,705	83,380	0,008	0,33286	0,12307	0,08809	0,57763
م_5س8	Hypothèse de variances égales	0,919	0,339	3,088	188	0,002	0,37143	0,12027	0,13418	0,60868
	Hypothèse de variances inégales			2,870	76,217	0,005	0,37143	0,12940	0,11372	0,62913
م_5س9	Hypothèse de variances égales	1,612	0,206	2,997	188	0,003	0,33714	0,11248	0,11527	0,55902
	Hypothèse de variances inégales			3,121	93,385	0,002	0,33714	0,10801	0,12266	0,55162

الملخص

إن المحاسبة الإبداعية تمثل في الوقت الحاضر تحديا حقيقيا لمهنة الدقيق، لذلك وجب على محافظ الحسابات المعرفة التامة بالقواعد والمعايير المحاسبية وقواعد السلوك المهني والالتزام بها، والإلمام بالممارسات المحاسبية المضللة التي من الممكن أن يعتمدها المحاسب بتوجيه من الإدارة أو أحد الأطراف ذات العلاقة، وإتباع آليات مناسبة للحد من تلك الممارسات لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية، وحتى يمكنه إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة الكشوف المالية، نظرا لما لرأي محافظ الحسابات من أهمية عند اتخاذ القرارات من قبل الأطراف ذات العلاقة.

جاءت هذه الدراسة للتركيز على ممارسات المحاسبة الإبداعية وآثارها على جودة المعلومات المالية ودور محافظ الحسابات في الحد منها في الشركات الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاستعانة باستمارة استبيان شاملة لمختلف متغيرات الدراسة، وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات في المكاتب والمحاسبين والمدققين الداخليين ورؤساء مصالح المالية والمحاسبة بالإضافة إلى إطارات سامية في الشركات محل الدراسة في الولايات الخمس، المسيلة، البويرة الجزائر، برج بوعرييج، سطيف بدولة الجزائر، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له دور فعال في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين جودة المعلومات المالية في الشركات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإبداعية، التدقيق الخارجي، محافظ الحسابات، الجودة، المعلومات المالية.

Résumé:

La comptabilité créative représente actuellement un véritable défi pour la profession d'audit c'est pour ça que le Commissaire aux comptes doit avoir une connaissance totale des règles et normes comptables et les codes de conduite professionnelle et s'y conformer, ainsi que des pratiques comptables trompeuses pouvant être adoptées par le comptable sous les conseils de l'administration ou d'une partie liée, et mettre en place des mécanismes appropriés pour réduire ces pratiques pour donner la confiance et crédibilité aux informations financières et pour pouvoir exprimer une opinion neutre sur l'équité des états financiers, en vue de l'importance de l'opinion du Commissaire aux comptes à la prise des décisions par les parties liées.

Cette étude vise à déterminer dans quelle mesure la comptabilité créative affecte l'information financière, et le rôle du Commissaire aux comptes dans la réduction de cela dans les entreprises algériennes, et à cette fin un questionnaire a été choisi pour les diverses variables, et il a été distribué à l'échantillon de la communauté d'étude représenté par les Commissaires aux comptes dans les bureaux, les comptables, les auditeurs internes, les chefs des services de finance et comptabilité ainsi que les cadres supérieurs dans les sociétés à l'étude dans les cinq wilayas, M'sila Bouira, Alger, Bordj Bou Arreridj, Sétif en Algérie, les résultats de l'étude ont indiqué que le Commissaire aux comptes joue un rôle clé dans la découverte des pratiques comptables créatives et dans l'amélioration de la qualité des informations financières dans les entreprises algériennes.

Mots clés: comptabilité créative, l'audit externe, commissaire aux comptes, la qualité, les informations financières.

Abstract:

Creative accounting is currently a real challenge for the audit profession, and that is why the Commissioner of Auditors should have full knowledge of the accounting rules and standards and the codes of professional conduct and comply with them, as well as misleading accounting practices that may be adopted by the accounting officer under the advice of the administration or a related party, and put in place appropriate mechanisms to reduce such practices, in order to give confidence and credibility to financial information and to express a neutral opinion on the fairness of the financial statements, in view of the importance of the opinion of the Commissioner of Auditors in decision-making by related parties.

This study aims to determine the extent to which creative accounting affects financial information, and the role of the Commissioner of Auditors in reducing this in Algerian companies And for this purpose a questionnaire was chosen for the various variables, and was distributed to the sample from the study community represented by the Commissioners of Auditors in the offices accountants, internal auditors, heads of finance and accounting departments as well as senior managers in the companies under study in the five states M'sila, Bouira, Algiers, Bordj Bou Arreridj, Setif in Algeria, the results of the study indicated that the Commissioner of Auditors plays a key role in the discovery of creative accounting practices and in improving the quality of financial information in Algerian companies.

Keywords: creative accounting, external audit, commissioner of Auditors, the quality, financial information.